الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العلي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص :**تدقيق و مراقبة التسيير**

إستكمال متطلبات ماستر أكاديمي حول موضوع

التقييم المالي لمشاريع في ظل قانون الصفقات العمومية

(دراسة حالة مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية)

(2019/2013)

من إعداد الطالبتين: تحت اشراف:

دخينيسة مريم الاستاذ:بوخاري عبد الحميد

لعور رشيدة الاستاذالمساعد :بيشي إسماعيل

الموسم الجامعي:2019- 2020

الإهـــــــــداء

لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لو لا فضل الله علي أما بعد

فإلى من نزلت في حّقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم

{وقضى ربك أ لاّ تعبدوا إ لا إياه وبالوالدين إحسانا إمّا يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفّ ولا تنهر هما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذّل من الرحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا } {الإسراء **32**- **33**}

اهدي هذا العمل

إلى أغلى ما كنت أملك في الوجود أمي و جدتــي رحمهـما الله و أبي حفظه الله

و إلى كافة عائلتي..... وأحبائي كل باسمه.....

و كل زملائي في العمل في مديرية الأشغال العمومية

كما اهدي هذا العمل إلى أستاذة الكرام..... و إلى طلبة ثانيةماستر تدقيق و مراقبة التسيير .....

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

في الأخير ارجوا من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الزملاء المقبلين على التربص.

لعــور رشيـدة

الشكـر و العرفــان

أشكر الله العلي الحكيم الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل **"وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ"سورة يوسف آية 76** ....صدق الله العظيم.

وقال رسول الله صلي الله عليه وسلم: (**من صنع إليكم معروفاً فكافئوه, فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه)** ..... رواه أبو داوود

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بانجاز هدا البحث، نحمد الله عز وجل على نعمة من بها علينا فهو العلي الحكيم، كما لا يسعنا إن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير الأستاذين"بوخاري عبد الحميد و بيشي اسماعيل " لما قدماه لنا من جهد ونصح و معرفة طيلة انجاز هذه الدراسة

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لانجاز هذه الدراسة و نخص بذكر كل موظفي مديرية الإشغال العمومية من مدير إلى الحارس وعلى أخص مصلحة صيانة و استغلال منشآت الطرق ومصلحة الإدارة والوسائل

إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بصفة عامة ,وأساتذة علوم مالية ومحاسبة بصفة خاصة

الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا و نورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا و قدموا لنا المساعدات و التسهيلات و المعلومات فلهم منا جزيل الشكر

إلى شهدائنا الأبرار رحمة الله عليهم الذين ضحوا بحياتهم من اجل أن ان تستقل الجزائر و تشيد الجامعات التي واحدة منها نطلب فيها علم.

الملخـــــص

تهدف هذه الدراسة تقييم المالي لمشاريع العمومية في ظل قانون الصفقات العمومية، من خلال دراسة حالة في مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية،خلال الفترة (2013-2019)، بالاعتماد على منهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود مقاربة بين القطاع العام و القطاع الخاص من خلال التعاقد عن طريق طلب العروض كما نص مرسوم التنفيذي 247/15 و المتعلق بقانون الصفقات العمومية، كما توصلت الدراسة كذلك من خلال دراسة مشروع لتقييم الكمي ومنه يعد التقييم المالي الأوليثم التقييم النهائي يتم من مقارنة التكاليف الفعلية مع التكاليف المخططة، وبناء على ذلك أوصت الدراسة أنه بالرغم من الأهمية التقييم المالي لمشاريع التي تنحصر في ترشيد التكاليف، و ذلك يجب إهتمام تخصيص المؤونة لمجابهة الأخطار (أزمات و كوارث الطبيعية) لأنها تساهم في استلام أشغال في وقتها.

الكلمات المفتاحية: تقييم مالي، تقييم كمي، موؤنة، المشاريع , الصفقات العمومية.

Résumé :

Le but de cette étude évaluation financière des projets publics en vertu de la loi sur les marchés publics, A traversé une étude de cas « DIRECTION DES TRAVAUX PUBLIC » de l'êtas de GHARDAIA, pendant la période (2013-2019)

S'appuyer sur une approche analytique l'étude conclu qu'il existe une approche entre le secteur public et le secteur privé , en contractant en demandant des offres comme le texte du décret exécutif 247/15 et lié au droit des marché publics , l'étude a également découvert en étudiant l'évaluation quantitative et à partir de la après l'évolution financier initial puis l'évaluation final. les couts réels sont comparées aux couts prévus, sur cette base, l'étude à conclu que malgré l'importance de l'évaluation financière des projets limités à la rationalisation des couts par conséquent, une attention particulière doit être accordée à l'allocation des fournitures pour faire face aux danger (crise, catastrophes naturelles) parce que il contribue recevoir les travaux à le temps Spécifié.

-Les mots clé : Evaluation financiers, envaler quantitativement, projet, les marchés publique, les provisions

فهــرس المحتويــات

العنـــــوان	الصفحة
إهـــــداء.....	
شكـر و عرفــان.....	
الملـخــص.....	
قائمــة المحتويــات.....	I
قائمة الأشكال و الجداول و المصطلحات و رموزها.....	II
قائمة الإختصارات و الملاحق	Iv-III
مقدمـــــــــة.....	أ- هـ
الفصل الأول : أبجديات النظرية لتقييم المالي للمشاريع في ظل قانون الصفقات العمومية.....	**13**
تمهيـــــد الفصـــــل.....	13
المبحث الأول مفهوم مشروع العمومي و إجراءات العملية لتنفيذه.....	**14**
المطلب الأول : مفهوم المشروع العمومي.....	22-14
المطلب الثاني : مفهوم الصفقات العمومية و تحضير لتنفبذ المشروع.....	44-23
المطلب الثالث : مفهوم التقييم المالي للمشروع العمومي.....	53-45
المبحث الثاني : الدراســـــات السابقـــــــة.....	54
المطلب الأول دراسـات المحليـة (الجزائرية).....	55-54
المطلب الثاني: الدراسـات الأجنبيــة (العربية، الفرنسية).....	57-56
المطلب الثالث: مقارنة بين دراسات السابقة و الحالية.....	58
خلاصــة الفصــــــــــل.....	59
الفصل الثاني: واقع التقييم المالي لمشاريع العمومية في ظل قانون الصفقات.....	**60**
تمهيـــــد الفصـــــــل.....	61
المبحث الأول: لمحة عن مديرية محل دراسة و مكتب الميزانية و المحاسبة و الوسائل.....	62
المطلب الأول: لمحة عن مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية و هيكلها التنظيمي.....	67-63
المطلب الثاني: أهم مكاتب المسؤولة عن متابعة المشاريع العمومية في مديرية الأشغال العمومية....	71-68
المبحث الثاني: واقع التقييم المالي لمشروع إكمال ربط الجسر(المنشأ الفني) بواد الغزلات.....	72
المطلب الأول: الإطار العام لمشـروع (محل الدراسة).....	74-72
المطلب الثاني: إجراءات العمليةلإبرام و تنفيذ مشروع إنجاز الجسر بواد الغزلات.....	80-75
المطلب الثالث: التقييم الأولي لمشروع إكمال ربط الجسر(المنشأ الفني) بواد الغزلات.....	87-81

المطلب الرابع :التقييم المالي النهائي لمشروع إكمال ربط الجسر (المنشأ الفني) بواد الغزلات.....	92-88
خلاصـــــة الفصـــل.....	93
خاتمـــــــة.....	97-95
قائمــة الملاحـــق.....	106-99
قائمة المصادر و المراجع.....	110-108

قائمــة الأشكـال

رقــم	عنــوان الشكــل	الصفحـة
1-1-1	الشكل يوضح أنواع وطرق إبرام الصفقة العمومية	24
2-1-1	الشكل يوضح الإجراءات العملية لتنفيذ المشروع العمومي	34
3-1-1	الشكل يوضح أنواع الدراسات السابقةللمشروع	36
4-1-1	الشكل يوضح تقديرتكلفة (تقييم الأولي) لمشروع	38
5-1-1	الشكليوضح التحضير لطلب العروض لمشروع	39
6-1-1	الشكل يوضح مراحل تقييم المشروع العمومي	45
7-1-1	الشكل يوضح أساليب تقييم المالي لمشاريع العمومية	46
1-1-2	الشكل يوضح هيكل تنظيمي لمديرية الأشغال العمومية	62
2-1-2	الشكل يوضح علاقة مكتب الميزانية و المحاسبة والوسائل مع مصالح مديرية	66

قائمــةالجــداول

رقــم	عنوانالجــدول	الصفحـة
1-1-2	جدول يوضح أهم إنجازات المصلحة تهيئة الطرق على مستوى شبكة الطرق	43
2-1-2	جدول يوضح أهم إنجازات المصلحة تهيئة الطرق على مستوى الجسور	43
1-2-2	جدول يوضح نتائج فتح الأظرف لمشروع دراسة إنجاز الجسر لسنة2013	50
2-2-2	جدول يوضح نتائج تقييم العروض التقنية لمشروع الدراسة إنجاز الجسر لسنة 2013	52
3-2-2	جدول يوضح نتائج تقييم العروض التقنية والمالية لمشروع الدراسة إنجاز الجسر لسنة 2013	52
4-2-2	جدول يوضح الكشف الكمي والتقديري لأشغال ربط جسر بواد الغزلات لسنة 2013	52
5-2-2	جدول يوضح التقييمالمالي الأولي(الإداري) لمشروع إكمال ربط الجسر لسنة2017	53
6-2-2	جدول نتائج فتح الأظرف وفق الشروط الدنيا للدخول في المنافسة لسنة 2017	54
7-2-2	جدول يوضح نتائج تقييم العروض المالية لمشروع دراسة إنجاز المنشأ لسنة 2017	56
8-2-2	جدول يوضح التكلفة المخططة للمشروع إكمال ربط الجسر بواد الغزلات لسنة 2017	57
9-2-2	جدول يوضح التحليل لوضعيات الأشغال الخاصة بإكمال ربط الجسرلسنة2017	58
10-2-2	جدول يوضح وحدات المنجزة و غير المنجزة لأشغال إكمال ربط جسر لسنة 2018	58
11-2-2	جدول يوضح تكاليف المخططة و الفعلية لأشغال إكمال ربط جسرلسنة 2018	59

قائمـةالمصطلحات ورموزهــا

الرمز	المصطلحباللغةالأصلية	المصطلحباللغةالعربية
AFNOR	الجمعية الفرنسية للتقييس	Association française de normalisation
PMI	معهد إدارة المشاريع الأمريكية	project management Institute
ISO	منظمةالمواصفات الدولية	International organization standardization
NK	-	الخماسي لتنمية المستدامة
-	La main de levée	كفالـــة الضمـان
-	Genie soft	برنامج المحاسبة المستعمل في م أع
HT	Prix hors taxe de tva	مبلغ خارج الرسم على القيمة المضافة
TTC	Prix toues taxes comprises	مبلــغ بكـــل الرســـــوم
TVA	Taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة

قائمــة الاختصــارات

رقم	المختصر باللغة الاصليـة	الإختصـار
1-2	وضيعة الأشغال رقم°	و أ رقم°
2-2	قيمة وضعية الأشغال بكل الرسوم	ق أ بكـــل ر
3-2	وضعيـــة الأشغال الإجمالية	و أ إ
4-2	إقتطـــاع علـى التسبيـق	إ على ت

قائمــة الملاحـــق

رقم	العنــوان	الصفحة
1-1	بطاقة تسجيل مشروع إنجاز الجسر (المنشأ الفني) بواد الغزلات	93
1-2	بطاقة إعادة هيكلة تكلفة مشروع إنجاز الجسر (المنشأ الفني) بواد الغزلات	93
1-3	تقرير تقديمي لدراسة مشروع إنجاز الجسر (المنشأ الفني) بواد الغزلات	94
1-4	جدول يوضح جانب إداري و مالي لدراسة مشروع إنجاز الجسر بواد الغزلات	95
1-5	الكشف الكمي و التقديري لأشغال ربط الجسر(المنشأ الفني) بــواد الغزلات	95
1-6	جدول ملخص جانب المالي للمشروع ربط الجسر(المنشأ الفني) بواد الغزلات	96
1-7	الكشف الكمي والتقديري لأشغال إكمال ربط الجسر (المنشأ الفني) بواد الغزلات	97
1-8	مستخرج من محضر تقييم العروض لأشغال إكمال ربط الجسر بواد الغزلات	97
2-8	تابع مستخرج من محضر تقييم العروض لأشغال إكمال ربط الجسر بواد الغزلات	98
3-8	تابع مستخرج من محضر تقييم العروض لأشغال إكمال ربط الجسر بواد الغزلات	98
1-9	محضر تفاوض على أسعار لأشغال إكمال ربط الجسر (المنشأ الفني) بواد الغزلات	99
1-10	جــدول مفصــل لجانــب المالي من مشروع إكمال ربط الجســر	99
1-11	جدول ملخص كميات المنجزة و غير المنجزة لأشغال إكمال ربط الجسر بواد الغزلات	100
1-12	جـــــدول ملخـــــص لجانـــب المالـــي من مشـــروع إكمال الجسر	100

مقدمـــة

مقدمـــــــــــة

أ- توطئـــة.

ساهمت تطور آليات المحاسبة و المالية في الازدهار الاقتصاديالذي لعب دورا هاما في تفعيل التنمية المستدامة لدول العالم و منها الجزائرو التي خصصت عدة وزارات وصية على متابعة و تجسيدالمشاريع الضخمة التي خصصت لتهيئة البنية التحتية مثل جامعات و الطرق.

و في اقتصاد الاشتراكي كان القطاع العام هو من ينفذ المشاريع و لمواكبة اقتصادالرأسمالي، وكذا ارتفاع نمو الديمغرافي مما زاد في احتياج لمنشآت القاعدية و ربح الوقت ولهذه أسباب و غيرها سعى القطاع العام لمقاربة مع القطاع الخاص و تكليفه بدراسة وإنجاز المشاريع العمومية حيث تبرم العقود بين الطرفين وفق مجموعة من ضوابط إجراءات الردعية تبلورت إلى قانون الصفقات العمومية عرف هو الأخير الكثير من تعديلات و من أسباب هذه التعديلات وضع الإقتصادي لدولة، و ينص قانون الصفقات على أنه يتم ارساء الصفقة بعد استفاء شروط و إجراءات العملية طلب العروض و دفتر الشروط، كما نص قانون على أن يتم تجسيد مشاريع العمومية بكفاءة و فعالية ماليا و هنا يتبادر في أذهاننا إشكالية التالية عن:

فيما يتمل خطوات تقييم عملية تقييم المشاريع العمومية ماليا وفق قانون الصفقات العمومية ؟

ب-الأسئلـــة الفرعيـــة

و محاولة تفكيك الإشكالية المطروحة في الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الإجراءات العملية لمتابعة للمشاريع العمومية ؟
- ماهي مرتكزات التقييم الماليللمشاريع العمومية ؟
- ما هي مراحل التقييم المالي لمشاريع العمومية ومتى تتم؟
- من يقوم بالتقييم المالي المشاريع العمومية ؟

ج- فرضيـــات الدراســة

لمعالجة إشكالية الدراسة انطلقنا من الفرضيات التالية:

- إجراءات العملية لإنجاز المشاريع العمومية هي تحديد الحاجة العمومية و تقسيمها لحصص و اقتراحها على سلطة مركزية لموافقة تنفيذ و تسجيل و عند تأكد من وجود ضمان مالي
- يرتكز التقييم المالي لمشاريع العمومية على دراسة المشروع؛
- تنقسم مراحل التقييم المالي لمشاريع العمومية إلى مرحلتين الأولى و تكون عادة بعد دراسة المشروع حيث يتم تقدير التكلفة المشروع، أما المرحلة الثانية تكون بعد نهاية المشروع وتتم بمقارنة التكاليف بين المخططة و التكاليف الفعلية؛
- يقوم التقييم المالي المشاريع العمومية هياكل الدولة مثل مراقب المالي و نواب البرلمن؛

د- أهميـــة وأهداف الدراســة:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا يحتل مكانة مهمة ومتميزة في اقتصاديات مختلف الدول النامية ذات الموارد المالية المحدودة، و هو التقييم المالي للمشاريع في ظل قانون الصفقات العمومية، و قد أثار هذا الموضوع الكثير من الحبر في الجزائر خاصة مع انتهاج الجزائر لسلسلة ضخمة من المخططات التنموية، و الواقع الذي نعيشه في ظل انتشار أزمة الفساد حيث تعد الصفقات العمومية مجالا خصبا للانتشار الفساد وتبديد المال العام.

و من الدراسات السابقة في ظلال ارتفاع المتزايد لتكاليف هذه المشاريع و التأخر في الإنجاز كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-الرقابة على انجاز المالي للمشاريع التي ينجزها المقاولين؛

-التعرف على تقييم المشاريع العمومية ماليا في الجزائر؛

-محاولة الوقوف على كيفية تقييم وتجسيد المشاريع العمومية في الجزائر، إضافة إلى مراقبة الأعوان المكلف و بتنفيذها؛

هـ-مبررات و دوافع إختيار الموضوع:

يعود إختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- معرفة دور الذي تلعبه الصفقات العمومية في تحقيق مخططات الدولة من خلال المكانة التي تحتلها المشاريع العمومية في الميزانية و المالية العامتين للدولة والتي تعد المحور الأساسي و الرئيسي فيهما؛
- صفقات العمومية هي مجال مجالات بحثنا و تخصصنا، و محاولة التنسيق وترابط الأفكار بين الاقتصاد والحقوق؛
- نقص الدراسات و البحوث التي تتناول موضوع التقييم المالي للمشاريع العمومية من حيث تحقيق المنفعة العامة، فأغلب الدراسات تدور حول المشاريع التي تحقق ربح ومردود مالي (أي مشاريع القطاع الخاص) ؛
- محاولة إثراء جانب العملي بالجانب الأكاديمي؛

و- حـــدودالدراســـة:

الحدودالموضوعية: تقتصر دراستنا على موضوع طريقة التقييم المالي لمشروع العمومي (النفعي)؛

الحدود المكانية: اقتصر دراسة على تطبيق التقييم المالي لمشاريع العمومية في مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية؛

حدود الزمنية: امتدت الفترة للدراسة منشهر جانفي2013 إلى شهر فيفري2019 على مستوى مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية؛

من خلال هذه الدراسة نقوم بدارسة التقييم المالي للمشاريع العمومية و المدرجة في ميزانية التجهيز و تحديد الموازنة التقديرية (الكشف الكمي و التقديري) لتنفيذها و كذلك نقوم بالإطلاع على عملية اختيار المتعاملين الاقتصاديين في لجنة فتح الأظرف وتقييم العروض و ذلك في ظل مرسومين الرئاسين 236/10، 247/15؛

ز- صعوبات الدراسـة:

أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة

- في البداية كانت متعلقة بقلة المراجع تطبيقية التي تتناول أسس و معايير تقييم المشاريع العمومية؛
- وباء كورونا سبب الحجر الصحي سبب غلق جامعة التي كانت ملتقى طلبة و الأستاذ لمناقشة نسب التقدم في المذكرة كذلك صعوبة التنقل لمؤسسة التي تطبق فيها جانب التطبيقي؛

ح-منهج و أدوات المستعملة في الدراسة:

من أجل الإجابة على لإشكالية السابقة الذكر و الإلمام بكل الجوانب و الأسس النظرية للموضوع، إضافة إلى دراسة حالة مشروع.....تحليلي

ط- أدوات الدراســة:

- الملفات الإدارية و المالية للمشروع;
- المخطاطـات التقنيــة;
- برامج الإكسال و الـوورد;

ي-محتويات الدراسة:

إنطلاق من طبيعة الموضوع و أهدافه تضمنت الدراسة مقدمة عامة احتوت على الإطار العام للدراسة، يتبعه فصل خصص للجانب النظري و بعض الدراسات التي تم الإستفادة منها، ثم فصل ثاني تطبيقي، وفي الأخير خاتمة عامة و ذلك على النحو التالي:

جانب النظري:الفصل الأول هو عبارة عن مدخل نظري و تطبيقي لدور التقييم المالي في المشاريع العمومية و و أهم دراسات السابقة، و سوف نتطرق إليه من خلال مبحثين:

-المبحث الأول:سنتناول فيه مختلف المفاهيم العامة المتعلقة بالمشاريع العمومية من خلال إعطاء تعاريف و مفاهيم للمشروع العمومي و إطاره القانوني إضافة إلى التطرق لمفهوم التقييم المالي، و أخيرا سنتطرق للتقييم المالي لمشاريع العمومية;

-المبحث الثاني :سنعالج فيهذاالمبحث الدراسات السابقة و مقارنتها مع الدراسة الحالية;

جانب تطبيقي : سيعالج في الفصل الثاني واقع تقييم المالي للمشاريع في المديرية الأشغال العمومية من خلال المبحثين:

المبحث الأول لمحة عن مديرية الأشغال العمومية و هيكلها التنظيمي و أهم إنجازتها

المبحث الثاني واقع تقييم المالي للمشاريع في المديرية الأشغال العمومية

الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول التقييم المالي للمشاريع والصفقات العمومية

تمهيـــــد الفصـــل:

يعتبر التقييم المالي للمشاريع له اهمية بالغة في عصرنا الحالي للانجاز المشاريع العمومية للنهوض بالاقتصاد في الجزائر، ودفع بالعجلة التنمية، ولتلبية حاجيات الافراد في المجتمع من تجسيد هذه المشاريع في مختلف القطاعات، فهنا عدة الطرق والتقديرات الكمية للتكاليف انجاز المشروع تحدد قبل استلام البرنامج وتقييم النتائج بعد انتهاء من المشروع.

فالصفقات العمومية هي الوسيلة لتطبيق هذه المشاريع على الطريقة القانونية ومنظمة للسير هذه العملية وهي الركن اساسي و قاعدي في تسيير المشاريع العمومية للدولة خضعت و تخضع دوري اللتعديلات و التحسينات لجعلها تساير تطور التبادلات التجارية الدولية، خاصة في ظلال عولمة الاقتصادية العالمية، و محاولة ارساء المبادئ العامة للصفقات العمومية كالنزاهة والشفافية و حرية المنافسة بغية منها لترشيد النفقات العامة و حماية المال العام، من خلال المبحثين التالية:

المبحث الأول مفهوم مشروع العمومي و إجراءات العملية لتنفيذه

المبحث الثانـي : الدراســـــات السابقـــــة

المبحث الأول مفهوم مشروع العمومي و إجراءات العملية لتنفيذه

نتناول في هذا المبحث مفهوم المشروع وطرق تقيميه تحديد الحاجات قبل إبرام الصفقة العمومية ومفهوم الصفقات العمومية.

المطلب الأول: مفهوم المشروع العمومي و إطاره التشريعي (القانوني)

تتعدد المشاريع وتختلف باختلاف طبيعتها وأحجامها ومواردها وتختلف تعاريفها

الفرع الاول : تعريف المشروع العمومي وأنواعه

قبل تطرق لتعريف مشروع العام يجب أن نعرج على تعريف المشروع أولا، هناك عدة تعريفات للمشروع نذكر منها:

1. –المشروع هو تجميع للموارد التي تنظم لتحقيق أهداف محددة في مواعيد محددة.[1]
2. –المشروع هو هدف يرادتحقيقه بتدخل عدة أطراف في إطار معين، خلال مدة زمنية معينة باستعمال وسائل محددة، يستدعي اتباع منهجية وأدوات مناسبة.
3. –المشروع هو المجهودات المعقدة والموجهة لأداء مجموعة متداخلة من الأعمال التي تتم في منظمات مختلفة في مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في حدود أهداف و جداول وميزانية يتم تحديدها بدقة.[2]
4. –المشروع يمكن أن يكون عملية بناء ملعب، أو مصنع، وقد يكون تطوير منتج جديد أو إدخال نظام جديد للمؤسسة، فهو شئ غير مألوف، كما أنه يتكون من أنشطة متنوعة يتطلب إنجازها فترات زمنية محدودة.[3]

---

[1].محمد لونيسي، تقنيات التخطيط والمتابعة و دورها في ادارة المشروع، رسالة ماجستير، تخصص ادارة وتسيير المشروع، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، سنة 2013/2012 ص02.

[2].نفس المرجع سابق، ص02.

[3].د.قدوم لزهر، مطبوعات محاضرات في مقياس ادارة المشاريع، تخصص ادارة الاعمال، جامعة قالمة، سنة 2019/2018.

5. المشروع هو عبارة عن استثمار حقيقي لزيادة الطاقة الانتاجية أو المساعدة لزيادة الانتاج في المجتمع، وتلك الزيادة في الطاقة الانتاجية أما أن تكون بشكل سلعة أو منتوج عادي مثل مشروعات الانتاج الزراعي أو صناعي أو لإنتاج السلع مختلفة، أو أن تكون في شكل تقديم خدمات مثل مشروع انشاء المستشفيات أو الجامعات أو الطرق او الموانئ أو المطارات أو البنوك أو غير ذلك من المؤسسات ذات الطابع الخدمي.[1]

-الجمعية الفرنسية للتقييس(AFNOR) :المشروع عبارة عن خطوات محددة تسمح بتحقيق حقيقة مستقبلة، و الإجابة على حاجات الزبون أو المستعمل و ذلك، باحترام الأهداف والأنشطة، و الموارد الداخلة فيها.[2]

- أما معهد إدارة المشاريع الأمريكية(PMI) : فقد عرف المشروع على أنه: الجهود المؤقتة الموجهة نحو توليد المنتج المنفرد أو الخدمة المنفردة.

-أما منظمة المواصفات الدولية (ISO) فقدعرفت المشروع على أنه"العملية الفريدة التي تحتوي على مجموعة من الفعاليات المتناسقة و المسيطر عليها و التي لها تاريخ بداية و نهاية و الموجهة نحو تتحقق هدف محدد وفقا للمتطلبات المحددة و تشمل على الزمن و التكلفة و الموارد".[3]

ومن تعاريف السابقة أصبح من الممكن إضافة الملاحظات التالية عند استخدام مفهوم المشروع وهذه الملاحظات هي:

-تحديد الهدف المراد منه من المشروع؛

-تحديد مخطط العمل مسبق لاستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية للتسيير الأمثل والعقلاني لتلك الموارد؛

-تقوم المنظمة صاحبة المشروع بتحديد مدة حياة المشروع؛

[1] .طويطي مصطفي، التقييم المالي للمشاريع، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،الاردن، سنة 2020،ص 18
[2] محمد لوينيسي، مرجع سبق ذكره، ص03.
[3] محمد لوينسي، مرجع نفسه،ص04.

–تحديد أهداف المشروع وخصائص المنتج وتحققها من خلال مراحل تنفيذ المشروع؛

– تؤدي عملية إنجاز المشروع إلى الوصول الي نتائج وتحقيق الأهداف المسطر لها؛

تعريف المشروع العام على انه :

هناك عدة تعاريف نذكره منها:

–قد تكون الانشطة التي يمارسها المشروع العام قد تكون تجاري أو صناعية أو...، وقد يكون المشروع العام منافسا للمشروع الخاص أو محتكرا للنشاط، ولكن في غالب الأحيان فان المشروع العام يقوم بإنتاج سلع لها نفع الاجتماعي إضافة الى النفع الخاص، ولهذا فان مفهوم المشروع العام يمتد بالمشروع العام الاستثماري حيث تنفصل الملكية تماما عن الإدارة الأمر الذي يجعله يتمتع بقدر كبير من المرونة في ادارة عملياته الا انه يظل في نطاق السياسة العامة للدولة بل انها تعتبر احد الادوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، و بالاضافة الى ذلك فان منتجات المشروعات العامة تكون قابلة للتجزئة، وقابلية الاستبعاد، ومن ثم يمكن تركها للسوق لاشباعها كليا او جزئيا.[1]

*و يتضح لنا من هذا التعريف ما يلي : المشروع العمومي هو نشاط مؤقت يضم مجموعة من الافراد يقومون بممارسة جهد فكري أو بدني بواسطة موارد المالية و البشرية و استغلال موارد البشرية و المادية بغية تحقيق الاهداف المخطط لها ومنفعة العامة للمجتمع.

2 *** اهداف المشروع العام**

[1] لحول كمال، بوهنة علي، اختيار المشاريع العمومية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة تلمسان، سنة 2014/2013، ص 03.

-إن تحقّق المنفعة العامة هو الهدف الأساس للمشروع العام سواء تحقق منه ربحا أو لمٌ تحقق، و لكنٌ جب أن الى أهم من ذلك أن المشروعات العامة ال تهتم إطلاقا بالربح بلٌ يجب أنٌ يتم ذلك على حساب تحقّق الأهداف التَّي أنشأ المشروع العام من أجلها وفيما يلي أهم الأهداف [1]:

. 1) قٌام بعض المشروعات المرتبطة بأمن الدولة مثل صناعة الأسلحة والذخائر أو لاعتباراتاقتصادية مثل إنشاء معامل لتكرّر البترول أو أسطولا بحرّيا لنقله؛

. 2) قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبّع منتجاتها بأقل من تكلفتها لاعتباراتاجتماعية؛

. 3) قدٌ كون الغرض من إنشاء الدولة لمشروعات إنتاجية هو الحصول على موارد مالّية لتموّيل نفقاتها بدلا من لجوئها لفرض الضرائب؛

. 4) مشروعات المنافع العامة التيً تنتج الخدمات الأساسية مثل النقل والمواصلات...الخ ونظرا للاهمية الاستراتيجية لهذه الخدمات قصر القٌيام بها وحدها دون الأفراد[2]؛

الفرع الثاني : خصائـــص المشـــروع

يتميز المشروع بمجموعة من الخصائص هي[3] :

- ✓ يحتوي المشروع على نتائج وبدايات ونهايات للفعاليات المختلفة التي تنفذ لتحقيق غرض معين حيث تكون عادة محددة ومعرفة بمفهوم التكلفة الجدولة ومتطلبات الأداء؛
- ✓ يكون للمشروع موازنة خاصة به، تمثل النفقات الموجهة نحو تنفيذ خطة تأسيس المشروع؛

[1] سارة دباش، التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة ام البواقي سنة 2012، ص 15،16.

[2] سارة دباش، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] عبد الستار محمد العلي، إدارة المشروعات العامة، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص25.

- ✓ تمثل المشروعات فعاليات مؤقتة لأن كل من المنظمة والأفراد والمواد وكذلك المعدات تتفاعل مع بعضها البعض الآخر نحو تحقيق الهدف المعين وعادة ما تكون محددة بجدولة زمنية وهو السقف الزمني للإنجاز وحالما يتم إنجاز الهدف، يمكن للمنظمة العمل على تحقيق هدف آخر جديد ومشروع جديد؛
- ✓ من ضروريات تنفيذ المشروع الإلتزام بالخطوط التنظيمية بالمنظمة، ودمج المهارات والخبرات من مختلف المهن والوحدات الوظيفة والإدارية، وغالبا ما تظهر تعقيدات المشروعات في التكنولوجيا المتطورة التي تؤدي إلى توليد نمط الوظائف المتعددة والتي قد تؤدي بدورها إلى توليد المشاكل الفريدة؛
- ✓ يمتاز المشروع بالمسؤولية المنفردة الواحدة والتي تتمثل في شخص مدير المشروع؛
- ✓ يتضمن المشروع هدفا نهائياو نتيجة محددة من حيث التكلفة والبرنامج الزمني ومتطلبات جودة الأداء؛

الفرع الثالث : طرق لتقديرات تكاليف المشروع

تقديرات لتكلفة المشاريع تكون بطرقتين الطريقة التقريبية في البداية وعند تصميم اولي للمشروع وهنا طريقة تفصيلية لتقدير التكاليف التي تكون مفصلة اكثر بتحديد الموارد والكميات والسلع والاسعار المطلوبة للإنجاز المشروع.

*اولا :الطرق التقريبية لتقدير التكلفة:

هي طرق تستخدم للتقدير المبدئي للتكلفة في مرحلتي التخطيط و التصميم وذلك عندما لا يكون المشروع معرفاً تعريفا دقيقا بعد، و تعتمد هذه التقديرات على معرفة التكلفة الفعلية لوحدات كبيرة من المشروع تم الحصول عليها من مشروعات سابقة ويتم ضبط هذه القيمة تعكس الظروف الخاصة بالمشروع الجديد مثل وقت هو مكانه و تشمل هذه الطرق التالي[1]:

[1] ادارة المشاريع، مملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ص 10.
https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-pdf يوم 2019/04/15 الساعة 14:30.

أ- تكلفة كل مستخدم :يتم فيها تقدير التكلفة الإجمالية للمشروع على أساس التكلفة المتوسطة لكل مستخدم، و مثال لذلك التكلفة لكل مريض عند تقدير تكلفة مستشفى، أو التكلفة لكل متدرب عند تقدير تكلفة مدرسة، أو التكلفة لكل سيارة عند تقدير تكلفة كراج، و يتم حساب تكلفة المشروع الجديد بضرب عدد المستخدمين المتوقع في تكلفة المستخدم؛

ب-التكلفة باستخدام التعاملات، يتم تقدر تكلفة المنشأ بتعديل تكلفة تنفيذ منشأ آخر مماثل، و يتم ضرب تكلفة المنشأ القائم في معاملات بهدف ضبط التكلفة المقدرة للمنشأ الجديد لتعكس ظروف العمل المختلفة و مصاريف العمال... إلخ؛

ت- تكلفة وحدة الحجوم :يتم تقدير التكلفة بناء على تكلفة وحدة الحجم من المنشآت المماثلة، وتصلح في مشروعات مثل ثلاجات التبريد الضخمة حيث يتم تقدير التكلفة بضرب حجم المنشأ في تكلفة وحدة الحجوم؛

ث- تكلفة وحدة المساحة :يتم تقدير التكلفة بناء على تكلفة وحدة المساحة من المنشآت المماثلة، حيث يتم تقدير التكلفة بضرب مساحة المنشأ في تكلفة وحدة المساحة؛

ج- تكلفة الباكية(جزء متكر رفي المبنى):يتم تقدير التكلفة بناءعلى تقدير تكلفة الباكية الواحدة ثم ضربها في عدد الباكيات بالمنشأ، و تصل حتى في تقدير تكلفة الأسوار ذات الباكيات المتكررة أو قواطع المباني المتكررة؛

ح- تكلفة أجزاء المشروع: يتم تقدير تكلفة المشروع بناء على التكلفة المجمعة لأجزاء المشروع، مثل تكلفة أعمال الموقع و الأساسات والأعمدة والأسقف والحوائط الخارجية وأعمال السباكة وأعمال النجارة[1]؛

*ثانيا .الطرق التفصيلية لتقدير التكلفة:

[1] ادارة المشاريع، مملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 10,11.

يشرع في عمل التقدير التفصيلي للتكلفة فقط عندما تكتمل رسومات و مواصفات المشروع، ويتم تقدير التكلفة بناءعلى إجراءات حصر كامل ودقيق للكميات المطلوبة لإنجاز العمل بالمشروع ويشتمل تقدير التكلفة على تعريف وتصنيف وتحليل بنود تكلفة كثيرة متضمنة في عملية التنفيذ، و يتطلب تقدير التكلفة دراسة مفصلة ودقيقة للرسومات وكذلك دراية عميقة بأسعار العمالة و المعدات والمواد، وفيمايلي يتم استعرض خطوات تقدير التكلفة[1]

.1حصـــر الكميـــات:

تمثل الخطوة الأولى في تقدير تكلفة المشروع، ويشمل حصر الكميات على تصنيف دقيق للأعمال حسب طبيعتها، و يتم حساب الكميات بدقةعالية بواسطة المقاول بالنسبة للأعمال التي ينوي القيام بتنفيذها ذاتياً، ولا يقوم بحصر كميات الأعمال التي يطرحه المقاولي الباطن، و يقوم المقاول بإعادة حصر الكميات و التي عادة مايقوم المصمم بإعدادها في عقود أسعار الوحدات

تفاصيل العطاء بند رقم بنودالأعمال الوحدة الكمية سعر الوحدة إجمالي السعر إجمالي سعر العطاء.

2المدخلات الإدارية:

قبل البدء في تقدير التكلفة يجب اتخاذ بعض القرارات في بعض الأمور التي تتعلق بتنفيذ المشروع و تؤثر مباشرة على دقة التقدير، وتشمل هذه الأمور جهاز الإشراف على التنفيذ و طريقة تنفيذ المشروع، و البرنامج الزمني المبدئي و معدات التنفيذ، و الوسيلة الفعالة في بحث هذه الأمور و اتخاذ قرارات تتعقبها هي : عقد اجتماع يضم طاقم إدارة المشروع و مجموعة تمثل الهيكل الإداري للمقاول ممن لديهم الصلاحية لاتخاذ قرارات، و فيما يلي المدخلات الإدارية التي تتعقب تنفيذ المشروع[2]:

أ – جهاز الإشراف على التنفيذ:

[1] ادارة المشاريع، مملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] ادارة المشاريع، مرجع نفسه، ص12.

من الممارسات الجيدة للإدارة هي اختبار جهاز الإشراف فعل بتنفيذ المشروع من مهندسين و مراقبين، ليس فقط لحساب المتطلبات المالية لدفع رواتبهم و لكن أيضا لإجراء توافق بين قدرات جهاز الإشراف في متطلبات كل مشروع؛

ب – طريقة تنفيذ المشروع:

غالبا ما توجد أكثر من طريقة لإنجاز عمل معين و يتم اختيار الطريقة الأنسب بعد تقييم الوقت و التكلفة للبدائل المتاحة؛

ت – البرنامج الزمني المبدئي:

يشكل وضع تصور لعلاقة مكونات المشروع بالوقت أهمية خاصةلأسباب كثيرة، منهالان معظم ملاك المشاريع يفرضون على المقاول وقتا محدداً لإتمام المشروع و تعتمد معظم التكلفة غير المباشرة للمشروع على زمن تنفيذ المشروع، و كذلك فإن البرنامج الزمني يمدعملية تقدير التكلفة بمعلومات هامة تتعلق بإنتاجية المعدات والعمالة، و التي تتوقف قيمهاعلى وقت تنفيذ الأعمال و درجة تأثرها بالعوامل الجوية؛

ث – معدات التشييـــــد:

تشكل تكلفة المعدات قدارً كبيراً من التكلفة لهذه المشروعات، وحيث تختلف تكلفة المعدات بشكل كبير وفقاً لأنواعها و أحجامها، لذلك فإن عملية تقدير التكلفة لا يمكن أن تنجز الابعد إتمام اختيار المعدات، و بذلك يكون القائم على تقدير التكلف واثقا من أن التكلفة الفعلية للمعدات لن تتغير كثيراً عن التكلفة المقدرة[1]؛

.3قوائـــم تقديـــر التكلفـــة:

بعدالانتهاء من حصر الكميات و البت في المداخلات الإدارية يشرع في عملية التقدير وذلك بإعداد قوائم تقدير التكلفة، فتخصص قائمة لكل بند من بنود أعمال المشروع، و التي يقوم المقاول الرئيس بتنفيذها

[1] ادارة المشاريع، مملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص13.

ذاتياً، أما الأعمال التي يقوم مقاول باطن متخصص بتنفيذها فإن المقاول الرئيسي لا يقوم بتقدير تكلفة هذه الأعمال[1].

•التكلفـــــةالمباشـــــرة:

التكلفة المباشرة لبند عمل هي المصروفات التي تنفق مباشرة على تنفيذ البند و تنقسم التكلفة المباشرة إلى تكلفة المواد و العمالة و المعدات و مقاولي الباطن[2]؛

•التكلفةغير المباشرة العامة (المصاريف الإدارية)

التكلفة غير المباشرة هي التي تنفق على إنجاز و تنفيذ المشروع والتي لا تندرج مباشرة تحت أي بند من بنود الأعمال بالمشروع، و تنقسم التكلفة غير المباشرة إلى تكلفة للموقع و تكلفة لإدارة الشركة وتشمل تكلفة الموقع أجور المهند سينوالمشرفين والمارقبينو تجهيز وإخلاء الموقع و تأمين المشروع و الإسعافات و الأسور و العلامات والاختبارات بالموقع والأعمال المساحية.

و يتم في (% 15 و يمكن أيضاً – العادة تحميل هذه التكلفة كنسبة من المصرفات المباشرة للمشروع) حساب تكلفتها بالتفصيل، وتشمل تكلفة الإدارة المصروفات العامة للمقاول مثل إيجار المكتب والتأمين والمرافق والتجهيزات المكتبية والتبرعات والإعلانات ومصروفات السفر و08% من حجم عمل المقاول السنوي و رواتب الموظفين وتشكل هذه التكلفة حوالي من 2 لذلك تحمل هذه المصروفات على أي مشروع جديد.[3]

[1] ادارة المشاريع، مملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص13،14.

[2] ادارة المشاريع، مملكة العربية، مرجع نفسه، ص 14.

[3] ادارة المشاريع، مرجع نفسه ،ص 18،19.

المطلب الثاني: مفهوم الصفقات العمومية و التحضير لتنفيذ المشروع

الفرع اول: تعريف الصفقـــــات العموميــة وانواعها

***اولا : تعريف الصفقة العمومية**

1-الصفقة العمومية عبارة عن عقد، والعقد عبارة عن عمل قانوني يتم باتفاق إرادتين.

2- تعدد الإطار القانوني الذي يحكم الصفقة العمومية، ويظهر ذلك من عبارة مفهوم وذلك أيضا ما تؤكده المادة الأولى من المرسوم الرئاسي 247/15 التشريع المعمول به،" يتم تطبيق سياسة إ عداد و إبرام وتنفيذ ومراقبة الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام التي تبرمها على التوالي المصالح المتعاقدة والسلطات المفوضة طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها و أحكام هذا المرسوم[1].

3-الصفقات العمومية عقد مكتوب في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع المتعاملين الاقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال واللوازم والخدمات و الدراسات.[2]

الصفقات العمومية هي عبارة عن عقد إداري مكتوب تبرمه الدولة، تكون هي احد أطرافه مع متعامل الاقتصاديبغية انجاز وممارسة وظائفها الأساسية في إشباع الحاجات العامة للإنجاز الأشغال أو الخدمات.

فالصفقة العمومية تعتبر وسيلة للتطبيق برامج الدولة وتقديم خدمات وانجاز المشاريع في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

*تعريف الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 236/10 :

[1] المادة 01 من المرسوم الرئاسي 247/15.
[2] المادة 02 من المرسوم الرئاسي 247/15.

عرفت بأنها " عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، قصد إنجاز الأشغال واقتناء اللوازم والخدمات والدراسات لحساب المصلحة المتعاقدة "[1].

هذا التعريف لم يختلف عن سابقه فقد حافظ على نفس المعايير السابقة، في حين ورد ذكر المعيار العضوي في نص المادة 02 منه، والتي تناولت مختلف الهيئات التي تدخل عقودها في إطار الصفقات المنظمة بموجب هذا المرسوم، بالإضافة إلى استبدال المشرع مصطلح المواد باللوازم لكونه أشمل وأعم[2]، كما أن المادة 04 من المرسوم23/12 المعدل للمرسوم 236/10 أبقت على نفس التعريف للصفقة العمومية[3].

الشكل رقم (1-1-1) يوضح أنواع وطرق إبرام الصفقة العمومية

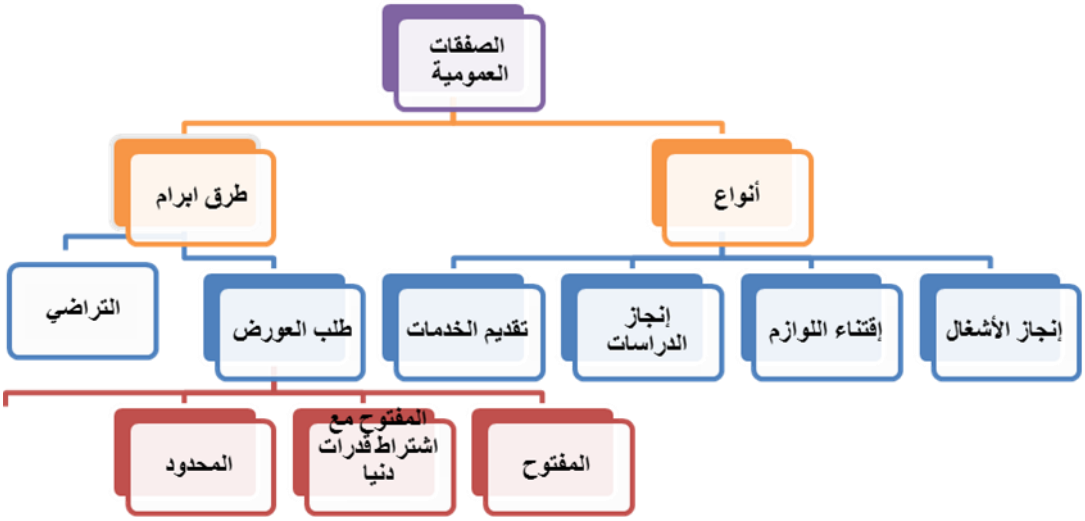

المصدر: من إعداد طلبة بناءا على مرجع زناتي مصطفي، مجلة ضبط وتحديد الحاجات قبل ابرام الصفقة،جامعة مسيلة.

*ثانيا :أنواع الصفقات العموميـــة:

1المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 236/10، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، ج ر ج ج عدد (58) الصادرة بتاريخ 2010/10/07 (المعدل والمتمم والملغى).

[2]حيث تنص المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 236/10، سالف الذكر على أن الصفقات العمومية هي " عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، قصد إنجاز الأشغال واقتناء اللوازم والخدمات والدراسات لحساب المصلحة المتعاقدة "، بينما نجد المشرع الجزائري ضمن المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 250/02 قد استعمل مصطلح المواد بقوله " ... قصد إنجاز الأشغال واقتناء المواد والخدمات والدراسات لحساب المصلحة المتعاقدة ".

[3]المرسوم الرئاسي رقم 23/12، المؤرخ في 2012/01/18، المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي رقم 236/10، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، ج ر ج ج عدد (04)، الصادرة بتاريخ 2012/01/26 (ملغى).

1-أنواع الصفقات العموميـــة

يوجد أربع أنواع من العقودالتي تبرمها الإدارة و أضفى عليها المشرع الجزائري في المرسوم الرئاسي طابع الصفقة العمومية إن توافرت شروطهاوهذه العقود هي:

أ-إنجاز الأشغال:تهدف الصفقة العمومية للأشغال إلى انجاز منشاة أوأشغال بناء أو هندسة مدنية من طرف مقاول، في ظل احترام الحاجات التي تحددهاالمصلحة صاحبة المشروع، وتشمل الصفقة العمومية للأشغال بناء، تجديد، صيانة، تأهيل، تهيئة، ترميم، إصلاح، تدعيم، هدممنشأة أو جزء منها؛[1]

ب- إقتناء اللوازم :تهدف الصفقة العمومية للوازم إلى اقتناء أو إيجار أو بيع بالإيجار، بخيار أو بدون خيار الشراء، من طرف المصلحة المتعاقدة، لعتاد أو مواد، مهما كان شكلها موجهة لتلبية الحاجات المتصلة بنشاطها لدى مورد، و تشمل مواد تجهيز منشآت إنتاجية كاملة غير جديدة و التي تكون مدة عملها مضمونة أو مجددة بضمان،[2]ويجد عقد اقتناء اللوازم أساسه القانوني في التشريع الجزائري في المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي 236/10؛

ت-إنجاز الدراسات:

صفقة انجاز الدراسات مرتبطة بإبرام صفقة الأشغال، و تشمل مهمات المراقبة التقنية أو الجيوتقنية، مساعدة صاحب المشروع، الإشراف على انجاز الأشغال في إطار منشأة ،مشروع حضري، مناظر طبيعية الذي يتطلب دراسات أولية و التشخيص أو الرسم المبدئي ومساعدة صاحب المشروع[3]؛

ث- تقديم الخدمـات:

نظرا لأهمية عقد الخدمات فقد جاء ذكره في كل قوانين الصفقات العمومية.فقد تم ذكره في المواد 02 و29 من المرسوم الرئاسي 247/15 و في المرسوم الرئاسي 236/10 تم ذكره في المادة 04و13 منه،

[1] المادة 29 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.
[2] الفقرة 03 من المادة 29 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.
[3] الفقرة 04من المادة 29 منالمرسومالرئاسيرقم 247/15.

وهو اتفاق بموجبهيقدم أحد الأشخاص خدماته لشخص معنوي مقابل عرض يتفق عليه حسب الشروط المقترنة بهذا الاتفاق، والمقابل هنا يكون خدمة وليس منقولا لتتميز عن صفقة التوريد مثل صيانة الأجهزة[1]؛

الفرع الثاني: كيفيات وإجراءات إبرام الصفقات العمومية.

يتعين قبل إبرام الصفقة العمومية ضمان و إتاحة المنافسة على مستوى واسع من أجل الحصول على الصفقة و المساواة بين المترشحين و أولوية المصلحة العامة على المصالح الخاصة و كذا ضمان الحفاظ على توازن مصالح الطرفين من إدارة و متعاقدين، لهذا حدد التنظيم طريقتين لإبرام الصفقات أولها المناقصة التي تمثل دعوة للمنافسة و هي القاعدة العامة، و تتخذ عدة أشكال، أما التراضي فيأخذ شكلين هما التراضي بعد الإشارة أو التراضي البسيط، ثم نعمل على الوقوف على القواعد الإجرائية المقررة لإبرام الصفقات العمومية وفق مستجدات المرسوم الرئاسي رقم 247/15.[2]

***كيفيات إبـــرام الصفقات العمومية.**

يعتبر طلب العروض أو استقطاب العروض الصيغة الأكثر تنافسية من جملة الصيغ المتاحة في نص المرسوم الرئاسي رقم 247/15 كونها تضمن أكبر قدر من الشفافية لاعتمادها طابع الشكلية في كل الإجراءات.

أولا: طلب العروض (المناقصة).

يعتبر طلب العروض أو استقطاب العروض الصيغة الأكثر تنافسية من جملة الصيغ المتاحة في نص المرسوم الرئاسي رقم 247/15 كونها تضمن أكبر قدر من الشفافية لاعتمادها طابع الشكلية في كل الإجراءات.

[1] الفقرة 05 من المادة 29 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

[2]– أحسن عميروش، طرق ابرام الصفقات العمومية، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة د، يحي فارس، المدية 2013/05/20، ص 02.

1/- تعريف طلب العروض.

يعد طلب العروض (المناقصة) " إجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة دون مفاوضات للمتعهد الذي يقدم أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية استنادا إلى معايير اختيار موضوعية تعد قبل إطلاق الإجراء"[1]، ومن خلال هذا التعريف يمكننا القول أن المشرع الجزائري أراد أن يؤكد على مبدأ المنافسة بين العرضين و يكفل أمامهم سبل المشاركة في طلب العروض (المناقصة) إذا توافرت فيهم الشروط المعلن عنها إضافة إلى تكريس مبدأ المساواة بين العارضين والشفافية في التعاقد وعلانية الإجراءات"[2].

كما يمكننا القول أن المشرع الجزائري من خلال فرضه تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية أراد بذلك أن يشير إلى الجانب التقني والجانب المالي في العرض، و هو ما دعى إليه المشرع الجزائري كذلك في المرسوم الرئاسي 236/10 في مادته26.

/- أشكال طلب العروض.

حدد المشرع الجزائري في المرسوم الرئاسي 247/15 في مادته 42 أربعة أنواع للتعاقد، و هو بذلك يفسح المجال واسعا أمام الإدارة لإختيار الأسلوب الذي يناسبها، حسب كل عملية تعاقدية، مع إلزامها بتحمل المسؤولية كاملة في حال اختيار طريقة تعاقد دون الأخرى، خاصة حين تفضيل أسلوب التراضي عن المناقصة[3].

ولقد عددت هذه الطرق كما يلي: طلب العروض المفتوح، طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا، طلب العروض المحدود، المسابقة، و فيما يلي سنحاول دراسة و توضيح كل طريقة على حدا.[4]

---

[1]- المادة 40، من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

[2]- قدوج حمامة، المرجع السابق، ص 18.

[3]- هيبة السردوك، المناقصة كطريقة للتعاقد الإداري، الطبعة الأولى مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية 2009، ص72.

[4]- المادة 42 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

أ/- طلب العروض المفتوح :

وهو" إجراء يمكن من خلاله أي مترشح مؤهل أن يقدم تعهدا ويظهر من خلال القراءة الأولية لنص هذه المادة، أن المشرع الجزائري أبقى على عبارة "مؤهل".

وهذه العبارة (مؤهل) تبين لنا أن طلب العروض المفتوح (المناقصة) كونها مفتوحة لايعني انه مسموح للجميع المشاركة فيه، بل إن أمر المشاركة فيها متوقف على توفر الشروط التي تحددها الإدارة المتعاقدة مسبقا، هذا الأمر يحسب للمشرع الجزائري لأن عنصر التأهيل مهم بل ضروري في إبرام الصفقات العمومية كونها ذات صلة وثيقة بالمال العام، إضافة إلى النهوض بالمشاريع التنموية في الجزائر.[1]

ب/- طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا (المناقصة المحدودة سابقا) :

عرفت المادة 44 من المرسوم الرئاسي 247/15 طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا بقولها " طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا هو إجراء يسمح فيه لكل المترشحين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط الدنيا المؤهلة التي تحددها المصلحة المتعاقدة مسبقا قبل إطلاق الإجراء بتقديم تعهد ولا يتم انتقاء قبلي للمرشحين من طرف المصلحة المتعاقدة"[2]، وحددت الفقرة 02 من المادة المذكورة أعلاه هده الشروط والمتمثلة في مجال التأهيل والتصنيف والمراجع المهنية المتناسبة مع طبيعة المشروع ومتطلباته، مع مدى بيان قوة ومركز دفتر الشروط في هدا النوع من الأشكال.

وعندما نقارن مضمون هذه المادة مع مضمون المادة 30 من المرسوم الرئاسي 236/10 نجد أن المشرع الجزائري أبقى على عبارتي الشروط الدنيا و المؤهلة و استبدل عبارة المناقصة المحدودة بعبارة طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا[3]، وذلك حرصا منه على توافر عنصر التأهيل مع توافر شروط

[1]- محمد البشير برقية، دراسة حالة الصفقات العمومية بلدية تقرت ولاية ورقلة، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة،2013، ص 36.

[2]- المادة 44من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

[3]- المادة 30 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

دنيا وهي القدرات التقنية والمالية والمهنية الضرورية لتنفيذ الصفقة وتكون متناسبة مع طبيعة وتعقيد و أهمية المشروع في كل مترشح.

كما نلاحظ أن المشرع الجزائري أعطى الحرية للمصلحة المتعاقدة في وضع وتحديد شروط المنافسة باعتبارها صاحبة المصلحة، وإليها تعود سلطة وضع معايير خاصة بهدف تحقيق الغرض من العملية التعاقدية، وإن اللجوء إلى طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا دليل على أن العملية محل الصفقة تتميز بالتعقيد حسب أهمية المشروع ، كما أن العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا قد يكون وطنيا وقد يكون أجنبيا، ولقد أكد المشرع الجزائري على منح هامش الأفضلية بنسبة 25% بالنسبة للمنتوجات الوطنية وذلك حفاظا على الاقتصاد الوطني.

ج/- طلب العروض المحدود:

يعتبر طلب العروض المحدود شكل من الأشكال طلب العروض (المناقصة)، وفقا للمادة 42 من المرسوم الرئاسي 247/15، ولقد نصت عليها المادتين 45، 46 من نفس المرسوم.

ومن خلال استقراء مضمون هاتين المادتين يمكننا تقسيم طلب العروض المحدود إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: إلزامية توجيه الدعوة لعدد من المرشحين لا يقل عددهم عن العدد المحدد في دفتر الشروط : يجب أن يتوجه طلب العروض المحدود إلى (5) خمسة مترشحين كحد أقصى، يتم انتقائهم الأولى، وفي حالة ما إذا كان عدد المرشحين الذين جرى انتقائهم الأولى ،أدنى من خمسة،يجب على المصلحة المتعاقدة أن تباشر الدعوة إلى الانتقاء الأولي من جديد، و طلب العروض المحدود هو إجراء يكون المرشحون المرخص لهم بتقديم عرض فيه المدعون خصيصا للقيام بذلك بعد انتقاء أولي[1]، وتنفذ المصلحة المتعاقدة الانتقاء الأولى لاختيار المرشحين لإجراء المنافسة عندما يتعلق الأمر بعمليات معقدة أو ذات أهمية خاصة، ويجري إلى طلب العروض المحدود على أساس:

[1]- المادة 45من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

- مواصفات تقنية مفصلة أو نجاعة يتعين بلوغها؛
- برنامج وظيفي،استثناء، إذا لم تكن المصلحة المتعاقدة قادرة على تحديد الوسائل التقنية لتلبية حاجاتها حتى بصفقة دراسات؛

كما يمكن للمصلحة المتعاقدة القيام باستشارة مباشرة للمتعاملين الاقتصاديين المؤهلين والمسجلين في قائمة مفتوحة تعدها المصلحة المتعاقدة على أساس انتقاء أولي،بمناسبة إنجاز عمليات دراسات أو هندسة مركبة أو ذات أهمية خاصة أو عمليات اقتناء لوازم خاصة ذات طابع تكراري، وفي هذه الحالة يجب تجديد الانتقاء الأولي كل ثلاث (3) سنوات[1].

المرحلة الثانية: دراسة العرض التقني: نصت على هذه المرحلة المادة 46 من المرسوم الرئاسي 247/15 بحيث تتم دعوة المرشحين الذين جرى انتقائهم الأولي طبقا لأحكام المادة 45 من هذه المرسوم في مرحلة أولى برسائل استشارة إلى تقديم عرض تقني أولي دون عرض مالي.

ويمكن للجنة فتح الاظرفة وتقييم العروض، فيما يخص العروض التي تراها مطابقة لدفتر الشروط،أن تطلب كتابيا بواسطة المصلحة المتعاقدة من المرشحين تقديم توضيحات أو تفصيلات بشأن عروضهم[2].

ويمكن تنظيم اجتماعات لتوضيح الجوانب التقنية لعروض المرشحين عند الضرورة، من طرف المصلحة المتعاقدة، بحضور أعضاء لجنة تقييم العروض، الموسعة عند الاقتضاء، ويمكن الاستعانة بخبراء،والذين يتم تعينهم لهذا الغرض،ويجب أن تحرر محاضر لهذه الاجتماعات يوقعها جميع الأعضاء الحاضرين، و تقترح لجنة فتح الاظرفة و تقييم العروض في هده المرحلة بإقصاء عروض المرشحين الدين لا يستوفون

[1]- المادة 45من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

[2]- المادة 46من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

متطلبات البرنامج، الوظيفي أو المواصفات التقنية أو النجاعة المتعين بلوغها والمنصوص عليها في دفتر الشروط.[1]

تقديم العرض التقني النهائي والعرض المالي: يتم في هده المرحلة دعوة المرشحون الدين جرى إعلان مطابقة عروضهم التقنية الأولية إلى تقديم عرض تقني نهائي وعرض مالي على أساس دفتر شروط معدل عند الضرورة، ومؤشر عليه من قبل لجنة الصفقات المختصة، أثر تقديم التوضيحات المطلوبة أثناء المرحلة الأولى.

من خلال استقراء هده المواد نلاحظ أن المشرع الجزائري قد منح للإدارة قدرا واسعا من الحرية من خلال السماح لها بالاتصال بالمتعاملين وانتقاءهم بكل حرية كما أكد على ضرورة احترام مبادئ قيام الصفقة العمومية وأعطى الحيز القانوني للعملية الإجرائية من خلال بيان اللجوء إليها إما على مرحلتين أو مرحلة واحدة مع بيان المتطلبات وكيفيات الانتقاء الأولي بصورة تبعد الإدارة من دائرة التهمة والشك.

إضافة إلى دالك حدد المجال المغلق للاستشارة لبيانه عدد المتنافسين ولم يحدد العدد الأدنى للعارضين مما يطرح أيضا التساؤل عكس ما أخد به المرسوم الرئاسي 236/10 وتعديلاته.

د/- المسابقـــة:

عرفت المسابقة المادة 47 من المرسوم الرئاسي 247/15 بقولها " المسابقة هي إجراء يضع رجال الفن في منافسة للاختيار بعد رأي لجنة التحكيم المذكورة في المادة48 أدناه مخطط أو مشروع مصمم استجابة لبرنامج أعده صاحب المشروع قصد انجاز عملية تشتمل على جوانب تقنية أو اقتصادية أو جمالية أو فنية خاصة قبل منح الصفقة للأحد الفائزين بالمسابقة".

وهي تتم بموجب جملة من الإجراءات المنظمة بموجب المادة المذكورة أعلاه التي يتبين من خلال استقرائها بأن المسابقة إجراء مخصص للأشخاص الطبيعيين دون المعنويين للانه يركز على الجانب

[1]- المادة 46من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

الفني مما يجعل المادة مقيدة جدا مقارنة بالغرض المرجو من الإجراء والمتمثل في إبرام مناقصة التي تتم من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين لدا وجب دعم هدا الشكل بأساس قانوني يحمي الإدارة من الوقوع في التهم والشكوك ويبعدها عن صور الفساد الإداري مؤكدا حيزا قانونيا للجنة التحكيم.

وبالرجوع إلى مختلف قوانين الصفقات العمومية السابقة نجدها قد تعرضت إلى المسابقة، ففي الأمر 90/67 كانت تسمى بالمباراة وجاء المرسوم 145/82 يعطي للمسابقة مفهوما دقيقا[1]واستمر الوضع هكذا إلى غاية صدور المرسوم الرئاسي 247/15 و الذي أكد مفهوم المسابقة.

ويمكننا تقسيم المسابقة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: يتم خلالها وفقا لنص المادة 48 دعوة المرشحون في مرحلة أولى إلى تقديم اظرفة ملفات الترشيحات فقط، وبعد فتح اظرفة ملفات الترشيحات وتقييمها لايدعى إلى تقديم اظرفة العرض التقني والخدمات والعرض المالي إلا المرشحون الذي جرى انتقائهم أولي .

ويتعين على المصلحة المتعاقدة ضمان إغفال أظرفة خدمات المسابقة قبل ارسالها، إلى رئيس لجنة التحكيم و يجب ضمان إغفال هذه الأظرفة إلى غاية التوقيع على محضر لجنة التحكيم.

المرحلة الثانية: بعد الدراسة التي يقوم بها أعضاء لجنة التحكيم، يقوم رئيس لجنة التحكيم بإرسال محضر جلسة مرتفقا برأي معلل يبرز عند الاحتمال ضرورة توضيح بعض الجوانب المرتبطة بالخدمات الى المصلحة المتعاقدة.

وفي حالة ما ادا أبرزت لجنة التحكيم ضرورة توضيح بعض جوانب الخدمات، انه يتعين على المصلحة المتعاقدة أن تخطر الفائز أو الفائزين المعنيين، كتابيا التوضيحات المطلوبة، وتكون الأجوبة المكتوبة جزء

[1]– ريم عبيد، طرق إبرام الصفقات العمومية في التشريع الجزائري، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص قانون إداري، جامعة تبسة 2006، ص18.

لا يتجزأ من عروضهم ومن خلال نص المادة يطرح الإشكال حول تداخل المهام بين لجنة فتح الاظرفة و تقييم العروض ولجنة التحكيم،إذ أن المشروع الجزائري لم يوضح ذلك ولم يحدد اختصاص كل منهما[1].

ثانيا: أسلوب التراضي في إبرام الصفقات العمومية.

أسلوب التراضي هو إجراء استثنائي، إذ يعد الأسلوب الأكثر مرونة لأنه يترك للإدارة حرية أكبر في اختيار الشخص الذي ستتعاقد معه، بمعنى أن الإدارة تتحرر فيه من كل القيود المفروضة عليها في حالة إقدامها على التعاقد، فأسلوب التراضي يعفي الإدارة من أهم قيد من القيود ألا وهو الإعلان والإشهار، وعليه تملك المصلحة المتعاقدة حرية اختيار المتعاقد معها[2].

1/- تعريف أسلوب التراضي.

بالعودة إلى مختلف القوانين المتعلقة بالصفقات العمومية نجد أنها جعلت من المناقصة قاعدة عامة وأساسية لإبرام الصفقات العمومية وذلك كونها تكفل حق المشاركة لكل العرضين وإضافة إلى إضفاء مبدأ العلانية والشفافية في إبرام الصفقات العمومية، ولكن وكاستثناء اعترف المشرع الجزائري للمصلحة المتعاقدة بإبرام الصفقات العمومية عن طريق التراضي وذلك لأسباب موضوعية، دون الحاجة إلى الدعوة الشكلية، وبالتالي فهو"إجراء تخصيص صفقة لمتعامل متعاقد واحد دون الدعوة للمنافسة بالكيفية المقررة لطلب العروض الذي يعد القاعدة العامة في إبرام الصفقات العمومية".

الفرع الثالث: الإجراءات العملية لتنفيذ الصفقة العمومية

تبرم الصفقة العمومية أساس الإشباع حاجة أو طلب عمومي، إلا أن تحديد هذه الحاجة التي تحتاج إلى تلبية تعد عملا فنيا منظما و مؤطرا قانونا يمر بعدة خطوات و ضوابط يتعين على المصلحة المتعاقدة القيام بها، وسيتم توضيحها فى مايلي:

[1]- عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية، المرجع السابق، ص139.

2- رقاقدة عمار، أحكام التراضي في الصفقات العمومية، مذكرة ليسانس، فرع قانون عام، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012، ص 25.

الشكلرقم (1-1-2) يوضح الإجراءات العملية لتنفيذ المشروع العمومي

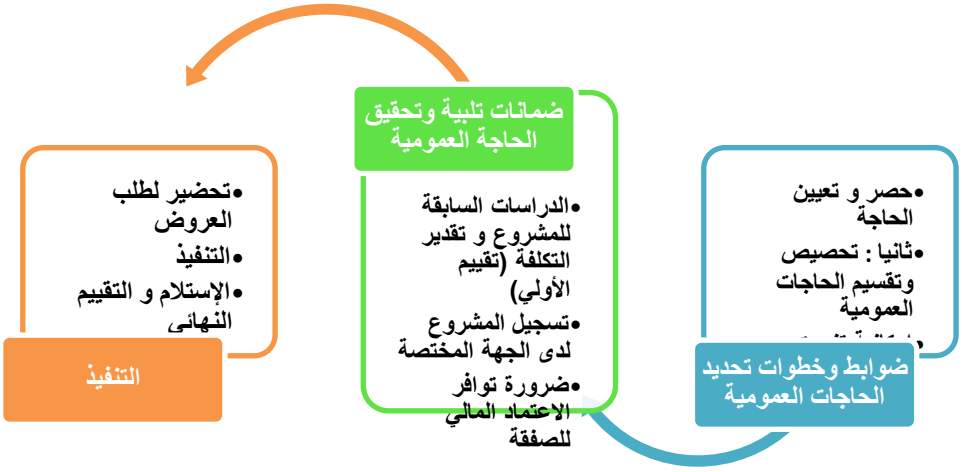

المصدر: من إعداد طلبة بناءاعلى مرجع زناتي مصطفي، مجلة ضبط وتحديد الحاجات قبل ابرام الصفقة، جامعة مسيلة

*أولا: ضوابط و خطوات تحديدالحاجات العمومية

1- حصر و تعيين الحاجة و الطلب العمومية(الحصر و الإحصاء + تحليل المعطيات + التحديد النهائي)

تحقق دقة تحديد الحاجات دقة كل من التقدير الإداري للمشروع و القيمة المالية التقديرية له ، و هو ما يجعل سعر الصفقة دقيق أو يمنع من التلاعب فيه، كما تقلل من التعديل في الصفقة أثناء تنفيذها عن طريق الملحق، و حتى يكون إعداد الحاجات دقيق الابد أن تكون مضبوطة من حيث طبيعتها و كميتها، و يكون التحديد مستندا على مقاييس و معايير محددة، و لتحقيق هذه الغاية يتعين على المصلحة المتعاقدة إتباع المراحل التالية :

أ- مرحلة إحصاء و تعيين الحاجات العمومية.

تقوم هذه المرحلة على حصر الحاجات المعبر عنها خلال السنوات السابقة، هذا ما أكدته المادة 27 "تحدد حاجات المصالح المتعاقدة الواجب تلبيتها مسبقا"... و تضبط، المصالح المتعاقدة لتحديد حدود اختصاص لجان الصفقات المبلغ الإجمالي للحاجات مع أخذها بعين الاعتبار وجوبا ما يأتي:

1-القيمة الإجمالية للحاجات المتعلقة بنفس عملية الأشغال فيما يخص صفقات الأشغال؛

2-تجانس الحاجات فيما يخص صفقات اللوازم و الدراسات والخدمات؛

و تقوم المصالح المتعاقدة بعملية إحصاء الحاجات بالاعتماد على الصفقات السابقة.[1]

ب -مرحلة تحليل المعطيات الإحصائية

[1] زناتي مصطفي، مجلة ضبط وتحديد الحاجات قبل ابرام الصفقة، جامعة مسيلة،ص43.

تباشر المصلحة المتعاقدة بعد قيامها بعملية إحصاءالحاجات المطلوبة بتحليل النّتائج التيتوصلت إليها لتحدد الاختيارات التي يمكن أن تعتمد عليها في تلبية الحاجات المحصاة مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي تصب و إليها و العوائق المحتملة، إضافة إلى نوعية المشروع المراد تنفيذ هو تحديد الأطراف المتدخلين فيه[1].

ج-مرحلة ضبط الحاجة بدقـــة.

تكون المصلحة المتعاقدة فيهذها لمرحلة ملزمة بضبط كلما من شأنه أن يوضح حاجاتها بدقة، حيث يقع عليها التركيزعلى ضبط البرنامج الذي تعتزم تنفيذه بوضوح تام و كذا الأهداف المبتغاة منه.

نلاحظ من خلال نص المادة 27 من المرسوم الرئاسي رقم247/15 المصلحة المتعاقدة وهي بصدد وضع المواصفات التقنية للتحديد الحاجات العمومية[2].

2- تحصيص وتقسيم الحاجات العمومية

تقسيم الحاجات هي انه لكل حصة لها غلافها المالي و تنفذ من قبل المتعهد الذي فازبها، وتجد فكرة التّحصيص تطبيقا واسعا في الأشغال والمشاريع العمومية الكبرىنظرا لحجم الأشغال والوقت المتطلب في انجازها و يُمكن تحصيص الحاجات المصلحة المتعاقدة من تفادي مشاكل التعاقد من الباطن والحصول على أحسن الخدمات، ألا أنما يلاحظ عمليا أنه أصبح يلجأ إلى التحصيص للاختلاس والإفلات منا لرقابة وتجاوز إجراءات إبرام الصفقة العمومية على الرغم من أن الفقرة الأخيرة منمادة 27 تحضر ذلك بنصهاعلى أنه" : يمنع تجزئة الحاجات بهدف تفاديا لإجراءات الواجباتباعها وحدود اختصاص لجان الصفقات المنصوص عليها في هذا الباب"

يتعين على المصالح المتعاقدة أن تنص على التحصيص في دفتر شر وطال مناقصة وفي الحالة الخاصة بميزانية التجهيز، فإن رخصةالبرنامج كماهي محددة بموجب مقررالتسجيل الذي أعده الآمربالصرف المعني يجب أن تهكيلف يشكل حصص.[3]

3 : إمكانية تنسيق و تجميع الطلبات العمومية.

نظم المشرع عملية تنسيق الطلبات العمومية بموجب نص المادة 36 من المرسوم الرئاسي 247/15، حيث سمح للمصالح المتعاقدة المكلفة بتلبية نفس الطلبات العمومية أن تنسق إبرام صفقاتها عبر تشكيل مجموعات طلبات فيما بينها و يكون ذلك بموجب اتفاقية التي تتول بتحديد كيفيات سيرها، كما يمكن

[1] حليم يمنال، تنظيم الصفقات العمومية وضمانات حفظ المال العام في الجزائر، أطروحة دكتوراه ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015 ص22.

[2] زناتي مصطفي، مرجع سبق ذكره،ص43 .

[3] زناتي مصطفي ،المرجع نفسه ،ص44.

للمصالح المتعاقدة التي تنسق إبرام صفقاتها، أن تكلف واحدة منها بصفتها مصلحة متعاقدة منسقة بالتوقيع على الصفقة و تبليغها، على أن تكون كل مصلحة متعاقدة مسؤولة عن حسن تنفيذ الجزء من الصفقة الذي يعنيها، ومن خلال استقراء نص المادة نسجل النقائص التالية :

أ- لم يحدد المشرع الهيئات التي يسمح لهاا لقيام بعملية تنسيق الطلبات العموميةعلى سبيل الحصر، حيث أطلق لفظاعاما بنصه على أنه" :يمكن للمصالح المتعاقدة"...، وهذا ما يفتح الباب أمام المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري و الصناعي لتنسيق و تجميع طلباتها مع المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري على الرغم من تميزطلباتها وخضوعها لنظام قانوني مختلط، الأمرالذي نظمه المشرعا لفرنسي بدقة، حيث حدد المصالح المتعاقدة والمؤسسات، العمومية التي يمكنها تنسيق وتجميع طلباتها فيما بينها[1]

ب-لم يبين المصلحة المتعاقدة المكلفة باستلام العروض و دراستها و إرساء الصفقة، ومع ذلك فإن المشرع حدد مجموعة من الضوابط والأحكام التي تخضع لهاعملية تنسيق الطلبات العمومية، وذلك في نص المادة 34 منالمرسومالرئاسيرقم247/15.[2]

***ثانيا :ضمانات تلبية وتحقيق الحاجة العمومية.**

بعد تحديد الحاجة العمومية التي تحتاج إلى تلبيتها بموجبصفقة عمومية وضبطهابدقة وبالنظرإلىكونالصفقة العمومية تؤطروتنفذ بموجب الأموال العامةهذه الأخيرة تحظى بقداسة وحماية قانونية مزدوجة مدنية وجزائية، حيث تصرف من الميزانية العامة للدولة وتخصص للمنفعة العمومية دونسواها،ويخضعالتثبتمن تحقيق هذاالغرضإلىجهات رقابية متعددةومتنوعة داخلية و خارجية قبلية و بعدية، لذلك يقع على عاتق المصلحة المتعاقدة الحرص على المال العام وضرورة تخصيصه لتلبية الحاجات والطلبات العمومية، ويتأتى ذلك من خلال عدةإجراءات يتعين القيام بها قبل البدء في تنفيذ الصفقة تتمثل في : الدراسات السابقة للمشروع للتأكد من جدواه و مزاياه الاقتصادية و النفعية إضافة إلى تسجيله لدى الجهات المختصة حتى يفرد له اعتماد مالي وسنفصل هذه النقاط بإيجاز فيما يلي:

-الدراسات السابقة للمشروع

الدراسات المسبقة هي" :مجموع الدراسات التي تقوم بها الإدارة قبل تنفيذ أي مشروع تسمح لها بتقدير دقيق للاحتياجات المطلوبة ما يجعلها تتخذ القرارالنهائي بتنفيذ المشروع بصفة سليمة من الأخطاء وإنجازالمخططات المطلوبة بكل وضوح، وتعهد به إلى مكتب دراسات مختص وفق إطارقانوني تعاقدي يتفرغ في شكل صفقة دراسات[3]:"

[1] زيانتي مصطفي، مرجع سبق ذكره، ص45.
[2] نص المادة 34 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15
[3] زيانتي مصطفي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الشكل رقم (1-1-3) يوضح أنواع الدراسات السابقة للمشروع

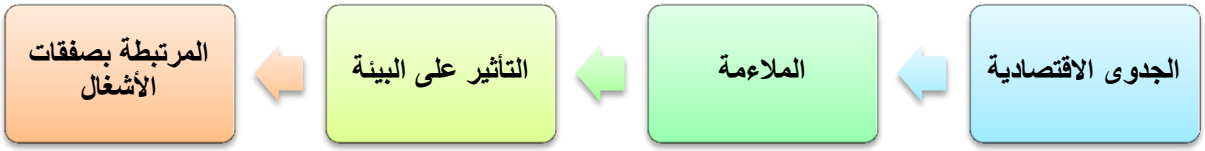

المصدر: من إعداد طلبة بناءا على مرجع زناتي مصطفي، مجلة ضبط وتحديد الحاجات قبل ابرام الصفقة، جامعة مسيلة.

أ-دراسات الجدوى الاقتصادية.

يقصد بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة تجرى لتحديد مدى صلاحية المشروعمنعدةجوانب قانونية و تسويقية و إنتاجية ومالية و اجتماعية لتحقيق أهداف محددة والتي يمكن من خلالها في النهاية اتخاذ القرارالخاص بإنشاء المشروع من عدمه بمعنى قرارقبولأ و رفض فكرة المشروع"[1].

ب– دراسات الملاءمة.

تُتيح هذه الدراسة قياس أهمية و مردودية المشروع المرادانجازه خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي على نحو يمكن من تحديد سلبيات وايجابيات تنفيذه، كما تؤمن تحديد أهداف التنمية و إشباع الحاجيات العامة ومدى استجابة المشروع و توافقه مع مخططات التنمية من جهة ومتطلبات المجتمع من جهة أخرى، مما يتيح مناقشة البدائل التي يمكن أن تحقق الأهداف، التي من أجلها سينجز المشروع، ويتم اختيار البديل الأفضل الذي يحقق متطلبات التنمية.

ت -دراسات التأثير على البيئة.

يقصد بها تلك الدراسة التي تجرى قبل مباشرة مشروع الصفقة العمومية من أجل معرفة مدى تأثير هذا الأخير على البيئة، حيث نصت المادة 95 من المرسوم الرئاسي247/15 خلال إلزامها المصالح المتعاقدة بضرورة الإشارة في كل صفقة إلى التشريع و التنظيم المعمول بهما و إلى هذا المرسوم" :يجب أن يتضمن البيانات الآتية البنود المتعلقة بحماية البيئة و التنمية المستدامة.

على الرغم من أهمية البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية، إلاأنالمرسوم 247/15 لم يتضمن النص على عقوبات إدارية وجزائية في حالةعدم احترام البيئة في الصفقات العمومية، لذلك يتعين النص عليهافي التعديلات المقبلة.

ج-الدّراسات المرتبطة بصفقات الأشغال

تُركزالدراسة المسبقة لصفقات الأشغال بالخصوص على كل من الدراسة الجيوتقنية التي تسمحُ بتحليل الخصائص الميكانيكية للأرضية المراد انجازالمشروع عليها و توجه لاختيار الأرضية المناسبة،إذتنصب على استكشاف موقع المشروع ودراسة التّربة والصخور والمياه الجوفية منخلال تحليل المعطيات

[1] زياتني مصطفي مرجع سبق ذكره ص45.

المتعلقة بها، بغية التَّنبؤ بمدى قدرة التربة على تحمل البنايات التي ستُنشأ عليها، و كذا الدراسة القبلية التي تتمثل في المشروع التمهيدي المؤقت التقدمي الذي يهدف إلى تحديد الترتيبات واقتراح الأولويات على نحو يرسم صورةشاملة عن المشروع، ليتم وفق ذلك اقتراح صورة المشروع و المشروع التمهيدي المفصل الذي ينصبُّ على تعميق الدّراسة للحلال متوصل إليه في المشروع المؤقت التقدمي.[1]

د- تقديرتكلفة (تقييم الأولي) المشروع.

تبدأ مرحلة تقدير تكلفة المشروع فعلياً أثناء مرحلة التصميم، حيث يقوم المصمم بحساب التكاليف التقريبية للمشروع ومتابعتها وفي مرحلة دراسةالعطاء يقوم المهندس بعمل تقديرتكلفة مفصل ودقيق بهدف إعدادعروض أسعاره، و يتم اختار التقديرالتكلفة كموازنة تقديرية للتنفيذفي حالة رسو العطاءعليه لاستخدماها في الرقابة على التكلفة أثناء التنفيذ، وتقوم أقسام المحاسبة في شركات المقاولات بحساب تكلفة التنفيذ الفعلية للمشروع في مرحلة التنفيذ، وذلك بهدف الرقابة على التكلفة، ومن جان بآخر توثيقه الاستخدامها في تقديرتكلفة المشروعات المماثلة في المستقبل.

الشكل رقم (1-1-4) يوضح تقديرتكلفة (تقييم الأولي) لمشروع

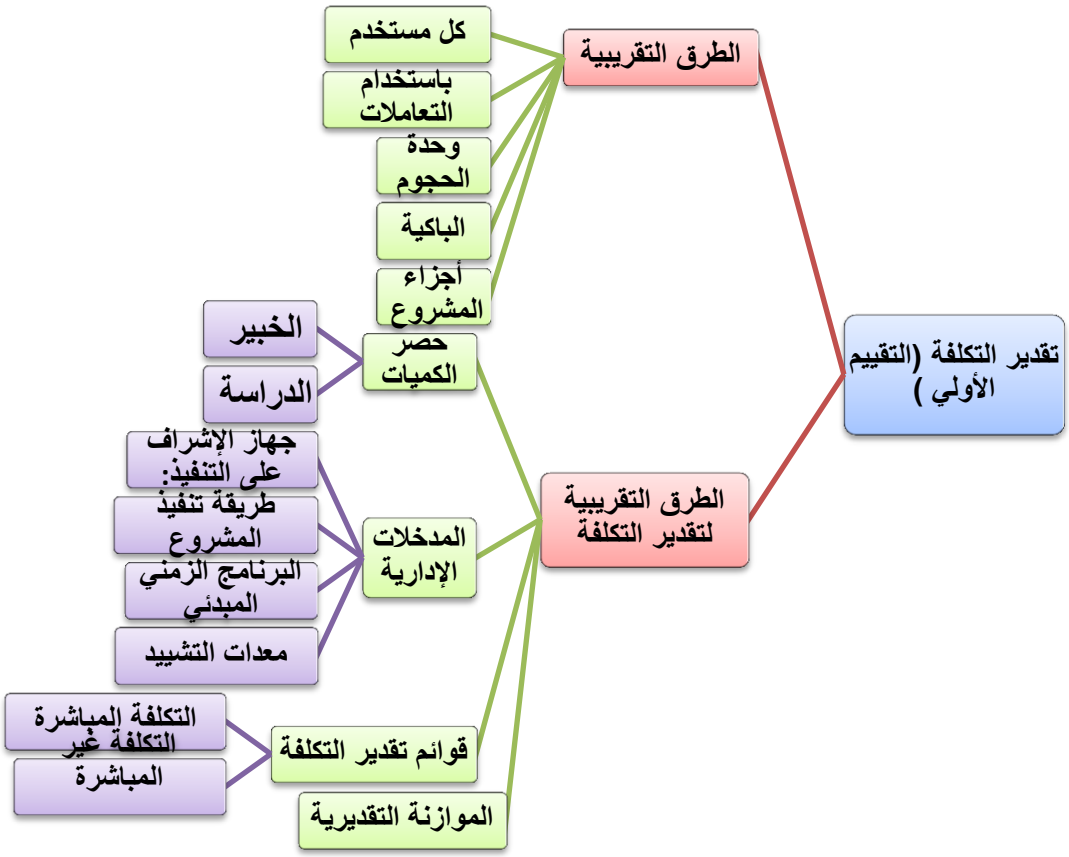

المصدر: من إعداد طلبة بناءا على مرجع، ادارة المشاريع، مملكة العربية السعودية،المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني

[1] زيانتي مصطفي مرجع سبق ذكره، ص 46،47.

الفرع الرابع: تحضير لطلب العروض و تنفيذ المشروع واستلامه

أولا: إجراءات إبرام طريقة طلبالعروض

إن إبرام الصفقات العمومية تفرض الاستجابة للأهدافالمسطرة مسبقا والتي تدور حول التسيير الجيد للأموال العمومية، ويقوم طلب العروض على جملة من المبادئ التي سبق الإشارة إليها وكمبدأ المساواة والشفافيةوالتنافس والإشهار ولذلك فقد ألزم المشرعالإدارة بتحقيق تلك المبادئ بضرورة إتباعها لجملة من الإجراءات التي تقوم بها و هي:

الشكل رقم (1-1-5) يوضح التحضير لطلب العروض لمشروع

المصدر: من إعداد طلبة بناءا على مرجع زناتي مصطفي .مجلة ضبط وتحديد الحاجات قبل ابرام الصفقة .جامعة مسيلة

1-إعداددفترالشروط:

يقصد بدفترالشروط وثيقة رسمية تضعها الإدارة المتعاقدة بإرادتها المنفردة وتحدد بموجبها سائر الشروط المتعلقة بقواعد المنافسة بمختلف جوانبها وشروط المشاركة فيها وكيفيات اختيار المتعاقد معها، فالإدارة حين إعداد دفترالشروط في كل صفقة عمومية تستغل خبراتها الداخلية المؤهل وتجند كل إطارتها المعنيين من أجل الوصول إلى إعداد دفتر شروط يحقق الأهداف المسطرة[1].

2-الإعلان (الإشهار)

الإعلان عن طلب العروض هو أول إجراءتقوم به الإدارة العامة ويتم بواسطة توجيه الدعوة كافة المقاولين والمتعهدين الراغبين في التعاقد مع الإدارة، و يبين الشروط الموضوعية التي على أساسها يتم التقدم بالعروض.

[1] عباسة محمد، مرجع سبق ذكره، ص08.

وقد نصت المادة61 من المرسوم الرئاسي 247/15 على أن يكون اللجوء إلى الإشهار الصحفي إلزاميا في الحالات آلاتية:

طلب العروض المفتوح، طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا، طلب العروض المحدود، المسابقة، التراضي بعد الاستشارة عند الاقتضاء،[1] ويحقق الإعلان ضمان إعلام الجميع وخاصة من يهمهم الأمر للمشاركة في طلب العروض وفي الوقت المناسب، حيث نصت المادة62 من المرسوم الرئاسي247/15 يجب أن يحتوي إعلان طلب العروض على البيانات الإلزامية آلاتية:

-تسمية المصلحة المتعاقدة، وعنوانها ورقم تعريفه االجبائي.

-كيفية طلب العروض.

-شروطا لتأهيل أوالانتقاء الأولي.

-موضوع العملية

-قائمة موجزة بالمستندات المطلوبة مع إحالة القائمة المفصلة إلى أحكام دفتر الشروط ذات الصلة.

-مدة تحضيرالعرض ومكان إيداع العرض.

-مدة صلاحيةالعروض.

-إلزامية كفالة التعهد، إذا اقتض الأمر.

-تقديم العروض في ظرف مغلق بأحكام،تكتب عليه عبارة" لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرف و تقييم العروض" ومراجع طلب العروض

-ثمن الوثائق،عندالاقتضاء[2].

3-إيداع العروض(تقديم العطاءات):

يعد إعلان الإدارة عن طلب العروض وإفصاحها عن نيتها في التعاقد وتحديد شروطه يتقدم المعنيون لسحب دفاتر الشروط التي على أساسها يتم إعداد العرض في المدةالمحددة وعلى الإدارة قبل تحديدها ألجل إيداع العروض الأخذ بعين الاعتبار تعقيد الأموركما لها في ذلك السلطة التقديرية في تحديد هذا الأجل شريطة أن يعلم كل المعنيين بذلك قصد إفساح المجال لأكبر عدد ممكن من المتنافسين.

يتم إيداع العروض مباشرة بعد إعلان عن طلب العروض أو ابتداء من التاريخ الذي تحدده الإدارة إلى غاية آخر يوم وآخر ساعة لفتح الأظرف التقنية والمالية وإذا تصادف ذلك مع يوم عطلة أو راحة قانونية فإن الأجل يسددإلى غايةأول يوم عمل موالي حسب مقتضيات المادة66 من المرسوم الرئاسي247/15.

[1] من المادة 61 من المرسوم الرئاسي 247/15.

[2] من المادة 62 من المرسوم الرئاسي 247/15.

تعرف المعطاءات بأنها العروض التي يتقدم بها الأشخاص في الصفحة والتي يتبين من خلالها، الوصف الفني ملا يستطيع المتقدم القيام به وفقا للمواصفات المطروحة في دفتر الشروط و كذلك تحديد السعر الذي يرتض ي على أساسه إبرام العقد فيمادرستعليه الصفقة[1].

وهذاما جاءت به المادة67 من المرسوم الرئاسي 247/15 الذي ينص «يجب أن تشتمل العروض على ملف الترشح و عرض تقني وعرض مالي، ويجب أن يوضعكل من ملف الترشح و العرض التقني والعرض المالي في أظرف منفصلة و مقفلة بأحكام ، يبين كل منها تسمية المؤسسة مرجع طلب العروض و موضوعه و تتضمن عبارة"ملف الترشح" أو "عرض تقني " أو " عرض مالي " حسب الحالة.

و توضع هذه الأظرف في ظرف أخر مقفل بأحكام ومغفل ويحمل عبارة" لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرف وتقييم العروض – طلب العروض رقم ..... – موضوع طلب العروض".

-1ملف الترشحو يتضمن مايلي :

يشهد المتعهد أو المرشح في التصريح بالترشح أنه :

●غير مقصي أو ممنوع من المشاركة في الصفقات العمومية طبقا الاحكام المادتين75 و 89 من المرسوم247/15؛

●ليس في حالة تسوية قضائية و أن صحيفة سوابقه القضائيةالصادرة منذ أقل من ثلاثة أشهر تحتوي على الإشارة" لا شيء "، و في خلاف ذلك، فانه يجب أن يرفق العرض بنسخة من الحكم القضائي و صحيفة السوابق القضائية، و تتعلق صحيفة السوابق القضائية بالمرشح أو المتعهد عندما يتعلق الأمر بشخص طبيعي، و المسير أو المدير العام عندما يتعلق الأمر بشركة؛

●استوفى واجباته الجبائية و شبه الجبائية و تجاه الهيئة المكلفة بالعطل المدفوعة الأجر و البطالة الناجمة عن الأحوال الجوية لقطاعات البناء و الأشغال العمومية و الري، عند الاقتضاء، للمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري والمؤسسات الأجنبية التي سبق لها العمل بالجزائر؛

●مسجل في السجل التجاري أوسجل الصناعة التقليدية والحرف فيما يخص الحرفيين الفنيين أو له البطاقة المهنية للحرفي، فيما يخص موضوع الصفقة؛

●يستوفي الإبداع القانوني لحساب شركته، فيما يخص الشركات الخاضعة للقانون الجزائري؛

[1] عباسة محمد، مرجع سبق ذكره، ص9.

●حاصل على رقم التعريف الجبائي، بالنسبة للمؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية التي سبق لها العمل بالجزائر؛

- تصريح بالنزاهة؛
- القانون الأساس للشركات؛
- الوثائق التي تتعلق بالتفويضات التي تسمح للأشخاص بإلزام المؤسسة؛
- كل وثيقة تسمح بتقييم قدرات المرشحين والمتعهدين أو عند الاقتضاءالمناولين : قدرات مهنية أومالية أو تقنية؛

- 2العرض التقني و يتضمن ما يلي :

-تصريح بالاكتتاب؛

- كل وثيقة تسمح بتقييم العرض التقني : مذكرة تقنية تبريرية و كل وثيقة مطلوبة؛

-كفالة تعهـــــــــــــد؛

-دفتر الشروط يحتوي في أخرصفحته على العبارة" قرئ وقبل " مكتوبة بخط اليد؛

-3-العرض المالي:و يتضمن ما يلي:

-رسالة تعهـــــــــد؛

-جدول أسعار بالوحدة؛

-تفصيل تقديري وكمي[1]؛

4:لجنة فتح الأظرف وتقييم العروض :

تحدث المصلحة المتعاقدة، في إطار الرقابة الداخلية، لجنة دائمة واحدة أو أكثرمكلفة بفتح الأظرف وتحليل العروض والبدائل والأسعارالاختيارية، عند الاقتضاء، تدعى في صلب نص المرسوم "لجنة فتح الأظرف وتقييم العروض "[2] وتتشكل هذه اللجنة من موظفين مؤهلين تابعين للمصلحة المتعاقدة، يختارون لكفاءتهم

[1] المادة 67 من المرسوم الرئاسي 247/15.
[2] المادة 160 من المرسوم الرئاسي 247/15.

يحدد مسؤول المصلحة المتعاقدة بموجب مقرر، تشكيلة لجنة فتح الأظرف وتقييم العروض وقواعد تنظيمها وسيرها ونصابها، في إطار الإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

5:مرحلة إرساء الصفقة:

تعتبرمرحلة إرساء الصفقة مرحلة حاسمة ينجم عنها اختيار عارض أما بالنظر بتوافر عطائه أو عرضه على مجموعة من الشروط والمواصفات مما دفع بجهة الإدارةالاختيار دون سواء من بقية العروض.[1]

6:مرحلة إعتماد الصفقة:

رغم الطابع الحاسم لمرحلة إرساء الصفقة السابق ذكرها، إلا أنها لا تعد المرحلة الأخيرة، بل البد من اعتماد طلب العروض و مباشرة إجراءات التعاقد لإضفاء الطابع النهائي والرسمي على الصفقات والإعلان عن إتمام إجراءاتها فالمنح المترغم فوائده الكبيرة كما أشرنا سواء بالنسبة للمصلحة المتعاقدة أو للمتعامل العمومي أو للجان الصفقات للممارسة العمل الرقابي، إلا أنه يضل كما وصفه المرسوم الرئاسي منح مؤقت[2].

تنص المادة04 من المرسوم الرئاسي 247/15علىأن الصفقات لا تصحولا تكون نهائية إلا إذا وافقت عليها السلطة المختصة والتي ورد تحسب نص المادة كما يلي:

-مسؤول الهيئة العمومية؛

- الوزير - الوالي؛

- رئيس المجلس الشعبي البلدي؛

- المدير العام أوالمدير فيما يخصالمؤسسةالعمومية؛[3]

[1] عباسة محمد، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] عباسة محمد ، مرجع نفسه، ص11.

[3]المادة 04 من المرسوم الرئاسي 247/15.

المطلب الثالث: مفهوم التقيم المالي للمشاريع العمومية

في هذا المطلب سنعرف التقييم المالي للمشاريع العمومية اهدافه ثم الجهات المسؤولة عن التقييم المالي و مراحله لدى الدول النامية، أساليب و معوقات التقييم المالي لمشاريع العمومية:

الفرع الأول:تعريف و اهداف التقييم المالي للمشاريع العمومية.

أولا :مفهوم التقييم المالي للمشاريعا لعمومية.

1* أولا :تعريف التقييـــــــــــــم

إنّ عملية التقييم هي عبارةعن نشاط إداري يقيس بدقة مدى تحقيق الأهداف والغايات المطلوبة، ويتمحورحول نشاطين رئيسين يتابعان عملية التنفيذ، يرصدان الأخطاء فيها، ويقدم أن تقريرا بذل كل اتخاذ القرارا لمناسب بشأنها، وتشكل المرحلة ما قبل الأخيرة من مراحل وضع إستراتيجية إدارة الموارد البشرية.

-التقييم هوأسلوب علمي يقدرقيمة الشيء، يستخدم لقياس مدى تحقيق الأهداف المخطط لها مع النتائج المرادالوصول إليها، للتحقيق نجاح المشروع واتخاذا لقرارالمناسب من تنفيذأوعدم التنفيذ أو تعديل

*ثانيا :مفهوم تقييم المشاريع

تتعدد المفاهيم وتختلف حسب بطبيعة وأهداف المشروع العام، حيث نجد منها:

- ✓ تعني كلمة تقديرالمشاريع العامة بقيمة شيء معين مع تحقيق منفعة معينة، فتقييم البرامج العامةهومقارنة النتائج ا لمحققة فعلا مع الأهداف المرسومة لها;[1]
- ✓ يمكن تعريفه على أنه أي نشاط يستند على أساس علمي يهدف إلى تقييم الفعاليات المرتبطة بالسياسات العامة وأثرها على البرامج الفعلية المصاحبة للتقييم؛[2]
- ✓ تقييم المشاريع العامة هو إتباع أساليب علمية هدفها الحكم على ما إذا كانت سياسة الحكومة و برامجها التنفيذية تحقق الأهداف المطلوبة بالقدر المرغوب فيه من الفعالية والكفاءة خدمة للاقتصاد الوطني؛
- ✓ عملية تقييم البرامج العامة هي إتباع إجراءات للحكم على ما إذا كانت هذه البرامج جديرة بالتنفيذ والاستمرار؛[1]

[1] محمد دهان، بنم الكعمار، أهمية التقييم المالي للمشاريع العمومية في الجزائرلتفعيل دورها التنموي، مداخلة رقم 04، ملتقى الدولي الأول، جامعة قسنطينة، 28/27 نوفمبر2018، ص8.

[2] محمد دهان، مرجع سبق ذكره ،ص8.

✓ من خلال هذه المفاهيم يمكن تعريف عملية تقييما لمشاريع العامةعلى أنها مجموعة من اساليب وطرق للرقابة على انشطة المراد انجازها، وكذامعرفة الانحرافات أوالابتعاد عن النتائج المتحققة والأهداف المخطط لها، مع اتخاذ قرارات التعديل أوالتبديل أوحتى الإلغاء النهائي لها؛

*ثالثا:أهداف تقييم المشاريع العمومية

يعد تقييم المشاريع والبرامج العامة نشاط علمي يسعى لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- معرفة كيفية التصرف بالأموال العامة المخصصة لهذا البرنامج أو لذلك المشروع؛
- التأكد من أن الأجهزة التنفيذية تؤدي دورها في عملية تنفيذ البرامج كل حسب الدورالمرسوملهه؛
- اكتشاف الانحراف التي يمكن أن تحصل بين التنفيذ والتخطيط لاتخاذ لإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- معرفة النتائج غيرالمستهدفة أوالعرضية التي يمكن الحصول عليها بعد عملية التنفيذ؛
- معرفة التكلفة المباشرة وغيرالمباشرة مادية كانت أو إجتماعية للبرامج المجمع إنجازها؛
- معرفة مستوى الكفاءة والفاعلية التي حققتها الأجهزة المنفذة المسؤولة عن تنفيذ البرامج أوالمشاريع موضوع التقييم؛
- التحقيق من مستوى نجاح التي وصل إليها المشروع في تحقيق المنفعة المقصودة [2]؛

الفرع الثاني:الجهات المسؤولة عن تقييم المشاريع العمومية

يمكن تحديد جهتين مختلفتين تقومان بمتابعة وتقييم المشاريع العمومية، مها الجهات الرسمية والمتمثلة في الحكومة، والجهات غير رسمية أي الجهات غير حكومية، إذ يمكن تفسريها في:

- الجهات الرسمية: والمتمثلة في المجالسالبرلمانية والتي تقوم بمراقبة و تقييم البرامجوالمشاريع التي ترسمها وتنفذها الحكومة كونها تعتبرالجهة المسؤولة عن تشريع الأنظمة والقانونين العامة، أضف لذلك ديوان الرقابة المالية والمتمثلفي أحد فروع وزارة المالية كونها المسؤولة عن تمويل تلك المشاريع، بتخصيص ميزانية خاصة بذلك قد تكون حيت استثنائية لها، ثم يأتي دور الإدارات التنفيذية التي تشرف

[1] عباس حسين جواد، إرزقي عباس عبد، تقييم البرامج والمشاريع العامة إطار نظري، مجلة أهل البيت، العدد 4 ،جامعة أهل البيت، 2006،ص203.
[2] عباس حسين جواد، إرزقي عباس عبد، المرجع نفسه ، ص 205.

مباشرة على تنفيذ هذه البرامج، حيث تعد كمثابة المحاسب الأول لها والهدف مجانبة المساءلة من قبل الجهات الحكومية[1].

- الجهات غير رسمية: والمتمثلةفي المواطنين الذين يقومون بإصدارالأحكام التقيمية على تلك البرامج التنموية كونهم هم من أثرت مصلحتهم الذاتية بها سواء بالسلب أو الإيجاب، كما تعد وسائل العالم كالصحف والمجاملات، التلفزة والإذاعة من الجهات التي تنشر مقالات تقيميه نجد محتواها ينص أكثر على جوانب الضعف وسوء التخطيط وتأخر تنفيذ البرامج العمومية، أضف لذلك نجد الأحزاب والنخب السياسية والمعارضة الحكومية التي تعمل على استخدام الجوانب السلبية للمشاريع في الضغط على الهيئات الحكومية وذلك بإجراء تقييم على مقاسها، وذلك لاستخدامها كوسيلة للضغط على الحكومة للحصول على مكاسب سياسية، اقتصادية وحتى اجتماعية[2].

ومنه فإن تطبيق عملية التقييم المالي للمشاريع العمومية تتم بواسطة مختصين في هذا المجال، حسب منهجية معينة تنبثق منها مجموعة من المراحل والخطوات، تكون كمثابة دليل المراجعين والمراقبين لهذه العملية، كما تتسم عملية انجاز المشاريع العمومية بمجموعه من المراحل تختلف حسب منهجية تطبيقها.

الفرع الثالث:مراحل تقييم المشاريع العمومية لدى الدول النامية

تمر عملية التقييم بمجموعه من المراحل تكون بمثابة إجابة عن تساؤلات تلخص في ماذا نقيم؟ كيف يتم التقييم؟ ولماذا نقيم؟ وذلك من خلال:

المرحلة الأولى: يتم من خلالها تعيني أو تحديد برنامج المشاريع العمومية المعنية التقييم من طرف اللجنة المكلفة بذلك، إذ يتوجب معرفة ما هو هذا المشروع، تاريخ انجازه، تكاليفه والبحث عن الطرق والسبل اللازمة لتنفيذه في أقل فترة ممكنة وبأقل جهد ممكن، والهدف من ذلك تحقيق الكفاءة المطلوبة.

المرحلة الثانية: تتمثل المرحلة الثانية في كيفية تقييم المشاريع العمومية وذلك من خلال وضع المعاييرالازمة لغرض التقييم، ثم جمع البيانات والمعلومات مع تحليلها وتفسريها، بعد ذلك يتم إجراء مقارنات بين النتائج المحققوالأهدافالمسطرة، وذلك للحكم على كفاءة التنفيذ من عدمه.

المرحلة الثالثة: تتعلق بإجراء القرارات أو الإجراءات التصحيحية اللازمة، إذ أن الغاية من التقييم التي تنتهي بمعرفة النتائج بل تمتدإلى معالجة تلك الانحرافاتبين التنفيذ والتخطيط، عن طريق تصحيح المساراتخاذ إجراءات تفتضيها كل حالة بغرض تحقيقالأهدافالمنشودة، وذلك يكون أثناء عملية التنفيذ، وفي حالة انتهاء المشروع يكون ذلك كمثابة تجربة يستفاد منها عند القيام بمشاريع لاحقة.

[1] عباس حسين جواد، إرزقي عباس عبد، مرجع سبق ذكره.
[2] عباس حسين جواد، إرزقي عباس عبد، نفس المرجع .

الشكل رقم (1-1-6) يوضح مراحل تقييم المشروع العمومي

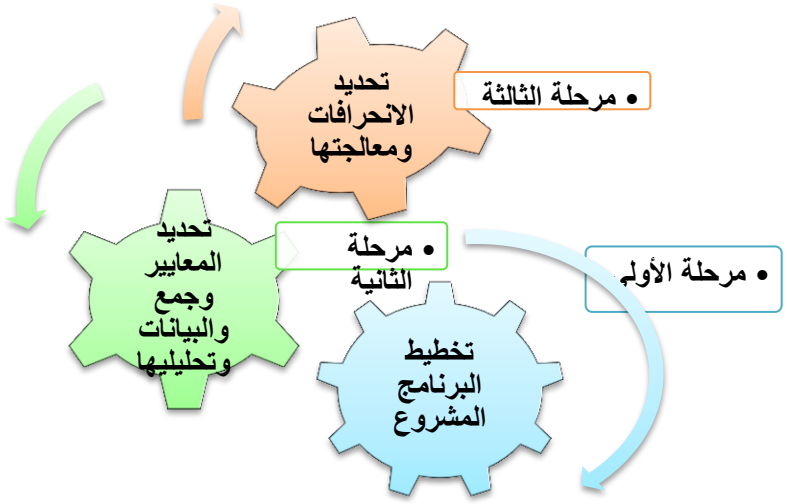

المصدر: من إعداد طلبة بناءا على مرجع. عباس حسين جواد، أرزقي عباس عبد.

الفرع الرابع: أساليب تقييم المالي للمشاريع العمومية

نقصد بها دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات العمومية، وذلك بالقيام بمجموعة من الخطوات المتتابعة واليت يمكن بمقتضاها معرفة مدى تحقيق هذه المشاريع أهدافها من عدمه، إذ يمكن اعتبارها كمثابة منهجية اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات كمية كانت أو ونوعية، تتعدد أساليب تقييم المشاريع العمومية، حيث تختلف حسب الهدف من تقييمها، إذ توجد أدوات كمية تهتم بالجانب الرقمي والعددي لمخرجات تقييم البرامجالاستثمارية، فنجد النسب المالية، تحليل التعادل البرمجة الخطيةالانحدارالخطي، والمصفوفات، بينما تتكفل الأدوات النوعية في تفسري وتحليل نتائج التقييم وفقا لمجموعة من المؤشراتالمنبثقة من معاهد ولجان دولية مختصة في هذا المجال [1].

[1] عباس حسين جواد، أرزقي عباس عبد، مرجع سبق ذكره ص215.

الشكل رقم (1-1-7) يوضح أساليب تقييم المالي لمشاريع العمومية

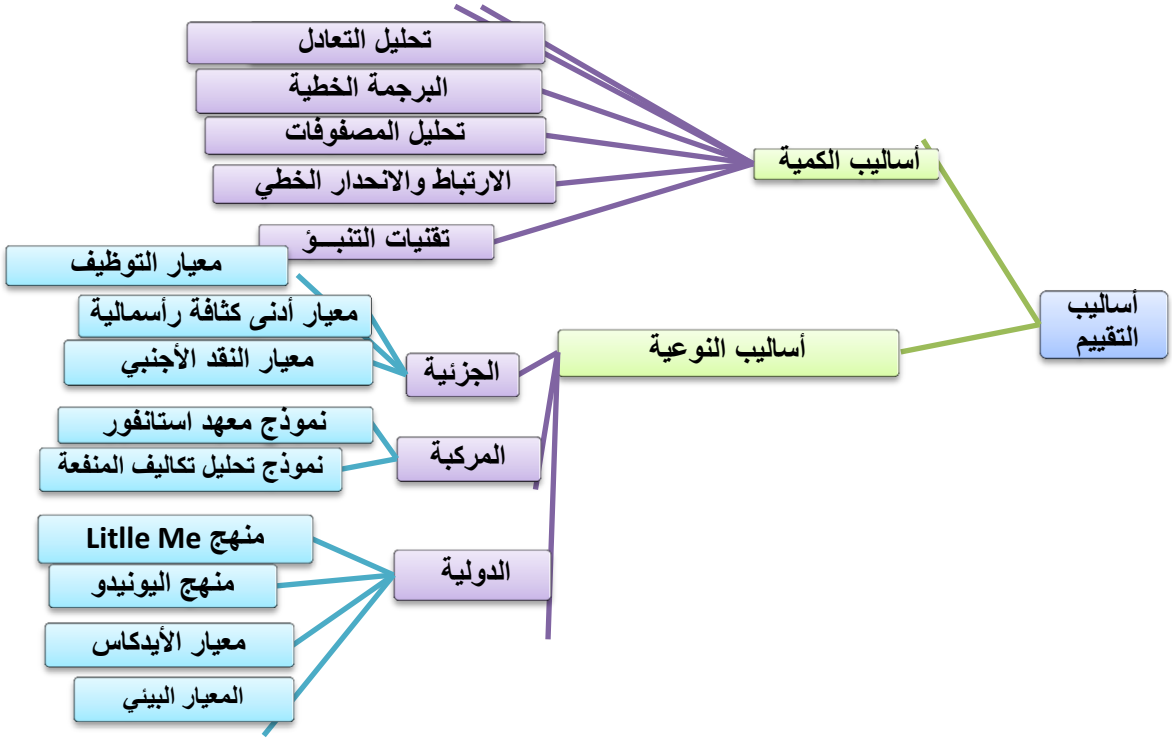

المصدر: من إعداد طلبة بناءا على مرجع عباس حسين جواد، أرزقي عباس عبد

أولا:الأساليب الكمية لتقييم المشاريع العمومية:

تتمثل هذه الأدوات في:

أ :النسب المالية لتقييم المشاريع العمومية

تتمثل هذه الأساليب في مجموعة من النسب المالية التي تستخدم مجموعة من المتغيرات المذكورة سابقا في شاكلة الأهداف، الأنشطة والموارد المتاحة حيث جند منها:

✓نسبة الموارد الفعلية إلى المخططة= (كمية أو قيمة الموارد الفعلية/كمية أو قيمة الموارد المخططة)*100،**(AR/PR *100).**

نسبة النشاطات الفعلية إلى المخططة= (الفعاليات أو الأنشطة الفعلية/الفعاليات أو الأنشطة المخططة)*100،(AA/PA *100) .

✓نسبة الأهداف إلى الأهداف المخططة=(الأهداف المحققة/الأهدافالمخططة*100،(PO/AO*100)

ب-**تحليل التعادل لتقييم المشاريع العمومية**

يعرب تحليل التعادل عن العالقة بين المنافع العوائد المتوقعةلبرنامج أو سياسة عامة معينة و مجموع التكاليف التي تتطلبها هذه الأخيرة لتنفيذها، والتعادل أو التوازن يتحقق عندما تتساوى تلك العوائد التي حصل عليها المجتمع مع التكاليف المتمثلة في التضحيات المادية والمعنوية التي تحملهاالمجتمع عند تنفيذ هذه البرامج العمومية التنموية، لكن في الدول النامية غالبا ما نجد النتيجة سالبة نتيجة الارتفاع الكبير

للتكاليف من جهة وعدم احترام عنصر الزمن من جهة أخرى، خاصة وأنه البد من معاجلة عنصر التضخم وذلك باستخراج القيمة الحاليةالصافية للسياسة العامة(NPV) ،)وذلك وفقا للمعادلة الاتية[1] :

NPV policy= [B1/ (1+r) +B2/ (1+r)2 (1+r)² +……. +Bn/ (1+r) -[C1/ (1+r) +C2/ (1+r) ²…..+Cn+(1+r).

حيث أن:

B :تشمل المنافع المادية والمعنوية أضف لها الزيادة في الضرائب التي سيدفعها المشروع للدولة.

C :تشمل المعونات المالية التي تقدمها الدولة أضف لها مصاريف الإدارية للمشروع وتكلفة الفرصة الضائعة.

r :معدل الخصم على العوائد.

n : المدة الزمنية التي يغطيها المشروع أو البرنامج العام.

ت:البرجمة الخطية لتقييم المشاريع العمومية

تعين وضع المشكلة المراد دراستها في صيغة رياضية، حيث تهدف إلى تخطيط مختلف الأنشطة بطريقة مثلى للحصول على أحسن النتائج، فهي تهتم بالتوزيع أو التخصيص الفعال لمواردمحددة على أنشطة معروفة تسمح بتقييم جيد للمشروع الاستثمارين كما يمكن اعتبارها كوسيلة اتخاذ القرارات، تحديد المزيج الأمثل من الإنتاج للحصول على أكرب منفعة ممكنة، المساعدةفي التخطيط والرقابة على الإنتاج، تساعد في السيطرة على طاقات الممكنة...إلخ، لكن بالرغم من كل هذه الميزات يبقى تطبيق هذا الأسلوب نوعا ما صعب على الاستثمارات العمومية لنقص المعلوماتالخاصة بطاقات المكائن، وعدم احترام عنصر الزمن عند تنفيذ المشروع، مع ارتفاع في تكاليفه بسبب سوء التخطيط الاقتصادي له[2].

ث :تحليل المصفوفات لتقييم المشاريع العمومية

تستخدم هذه الطريقة حلل المعادلات ذات مجاهيلالمتعددة والمعقدة في المؤسسات الإنتاجية التي تتسم بالحجم الكبرى، أو حلل مشاكل تواجه قطاعا اقتصادي معينا، أو لدراسة قوى الدفع الأمامي أو الخلفي عند استخدام أسلوب التشابك القطاعي الاقتصاد دولة ما، لكن ما يعاب على هذه الطريقة هو استخدامها إلا للضرورة، خاصة وأهنا تتميز بالتعقدوتحتاج برامج معلوماتية، خاصة من أجل تحليل بيانات المشروع الاقتصادي[3].

د:الارتباط والانحدار الخطي لتقييم المشاريع العمومية

نظرية الارتباط تدرس بصورة عامة شدة أو قوة العالقة بين ظاهرتني متغيرتين (X , Y)

[1] عباس حسين جواد، أرزقي عباس عبد، مرجع سبق ذكره، ص2016.
[2] محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[3] محمد دهان، مرجع نفسه، ص14.

أما دراسة هذه العالقة بالتمثيل البياني يكون بوضع عالقة تكامل ممكنة بالشكل. Yi=F(X) فتسمي بدراسة الانحدار، ولدراسة جدوى الاستثمارات العمومية يمكن استخدام تقنية الارتباطوالانحدار كي نوجد عالقة التكاليف والعوائد، كما يمكن استخدامه لتقدير إجمالي التكاليف التي بتطلبها انجاز مشروع معني، لكن بشرط تطبيق هذا المعيار بين ظاهرتني توجد بينهما علاقة ما.

ذ: تقنيـــــــــات التنبـــــــــؤ لتقييم المشاريع العمومية

تتعدد هذه الأساليب لكن ما يشاع استخدامها هي تلك الطرق التي تأخذ بعني الاعتبار عنصر الزمن، نذكر منها تقنية المسح السي، والمسح الأسي المضاعف، حيث تسمح بالتنبؤ بتكاليف أو عوائد مشروع استثماري في السنوات القادمة خاصة للمشاريع طويلة الآجال، أو المتأخر إنجازها[1].

ثانيا:الأساليب النوعية لتقييم المشاريع العمومية:

تنقسم هذه الأساليب إلى مجموعة من المعايير الجزئية والمركبة، تكون مكملة لتلك الأساليب الكمية سابقة الذكر، حيث تعتبر كوثيقة أساسية يتخذ على ضوئها قرار الاستثمار النهائي في المشروع، إذ تتعدد هذه المعايير لكن سنكتفي بذكر أهمها[2]:

أ- **الأساليب الجزئية في تقييم المشاريع العامة:** يقتصر ذكران على بعض من المعايير الجزئية الشائع استخدامها في الدول النامية، والتي يتماشى مضمونها مع تقارير الأمم المتحدة لسنة1958 نذكر منها :

1- معيار التوظيف: الذي يهتم بمعالجة البطالة، والذي تسعى حكومات الدول النامية القضاء عليها، لذا أصبح هذا الأمر يمثل أحد المعاييرالهامة التي يستند إليها تقييم واختيار المشاريع العمومية، حيث يتطلب ذلك حساب ما يسمى بمعامل التوظيف لكل مشروع، بشرط التفرقة بني العمالة المباشر وغيرالمباشرة، ومنه يحسب معامل التوظيف كما يلي:

معامل التوظيف= فرص التكلفة الممكنة / التدفقات النقدية السنوية المتوقعة

2- معيار أدنى كثافة رأسمالية: تعاني غالبية الدول النامية ما عدا البترولية من ندرة شديدة في رأس المال، لذا يعتبر رأس المال قيدا رئيسيا عند تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية في تلك الدول، إن تطبيق هذا المعيار يستدعي دراسة ثلاثة معايير ألا وهي:

- ✓ معامل أدنى كثافة= رأس مال/الإنتاج وفقا هذاالمعيارالمشروع الذي يحققأدنى قيمة سوف حيث المركزالأول في التفضيل .

1محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص 15.
2 محمد دهان، نفس المرجع، ص15.

- ✓ معاملأدنى كثافة= رأس المال/العمل يتم اختيار المشاريع التي تستلزم أدنى كمية من رأس المال لكل عامل .
- ✓ معاملأدنى كثافة= رأس المال/القيمة المضافة يتم تفضيل المشروعات التي تحققأدنى رأس مال لتحقيق كل وحدة من القيمة المضافة فيالمدى القصير.

3- معيار النقد الأجنبي: يعتبر النقد الأجنبي الذي تطلبه عملية تنفيذ البرامج العمومية في الدول النامية أحد القيود الرئيسية التي تعاني منها الدول غير البترولية، عند استخدام هذا المعيار فإن المكاسب الصافية بالنقد الأجنبي تمتد لتشمل المكاسب والمدفوعات غير المباشرة التي تصاحب هذه الاستثمارات.

ب- اسلوب نموذج معهد استانفورفي تقييم المشاريع العمومية:

توجد مجموعة كبيرة من المعاييرالمركبة، تم وضعها من طرف هيئات ومعاهد متخصصة، حيث يمكن إدراجها في الجانب النوعي من عملية التقييم المالي للمشاريع العمومية، كونها تجمع بين العديد من الاتجاهات سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية وحتى بيئية، نذكر منها[1].

1- نموذج معهد استانفور في تقييم المشاريع: يتكون من بعض المعايير الجزئية التي تعكس مجموعة من الأهداف القومية، إذ يبحث عن مدى معاجلة المشروع في معاجلة عجز ميزان المدفوعات، مدى المساهمة في معاجلة مشكلة البطالة، مدى مساهمة المشروع في الدخل القوي...إلخ، حيث تتم عملية اختيار المشروع وفقا لثالثة مراحل، فالأولى تتضمن عملية الانتقاء من خلال دراسة جانب الطلب على بعض المنتجات أو الخدمات، دراسة المتوفر من المواد الخام وإعداد قائمة الصناعاتوالمشروعاتالملائمة، أما المرحلة الثانية فتتضمن مقارنة نتائج الدراسات السابق تحديدها مع بعضها البعض، استنادا إلى بعض من المعايير الجزئية والبرامج المستمدة من الأهداف العامة للمجتمع، وذلك من خلال إخضاع هذه البرامج لعدد من الاختبارات منها اختبار الربحية الاجتماعية، اختبار التكامل بين القطاعات الاقتصادية واختبار الاستقرار والنقد الأجنبي، ثمتختتمبمرحلة أخيرة تسمى بمرحلة تقييم النتائج من خلال توفير القدر الكافي من البيانات والمعلومات، التي تسمح لمتخذ القرار تحديد أفضلية المشروع المقترح، ومن ثم درجة الأهمية النسبية، حيث يستلزم جدولة النتائج السابق وصول إليها لكل اختبار مع عرض تلك النتائج بصورة تسهل عملية التقييم والاختيار، ومنه نستخلص أن هذا النموذج يعد معيار ملائم للتقييم في الدول النامية التي تأخذ بالتخطيط الاقتصادي عند وضع السياسات الاقتصادية المختلفة وتقدير الحوافز الضريبية للمشاريع.

ج-بعض الأساليب الدولية في تقييم المشاريع

[1] محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص16.

تتعدد هذه الأساليب، لكنها تجمع على أسلوب تحليل التكاليف والمنافع كأساس لتقييم المشاريع، فعملية التقييم التي تتم في نطاق المناهج الدولية للتقييم ترتكز على الأهداف العمومية التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها، حيث نذكر منه.

1- منهج اليونيدو منظمة (الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): يؤكد هذا المنهج على ضرورة الاعتماد على أسلوب تحليل المنفعة-التكلفة من وجهة نظر عمومية، والهدف معاجلة القصور و الاختلالات التي تعاني منها الدول النامية، إذ يركز على هدف تعظيم الاستهلاك الكلي للأفراد في المجتمع في الحاضروالمستقبل، واثنيهما الحد من التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

2- معيار الايدكاس (مركز التنمية الصناعية للدول العربية): إن معدلات الفائدة في الدول النامية غالبا ما تكون مدعومة من قبل الحكومات لتشجيع استثمارات معينة، كما أن الأسعار في هذه الدول لا تعرب عن الأسعار الحقيقية من وجهة نظر المجتمع، كما أن الخلل في أسعار السوق لا يمكن التخلص منه عن طريق سياسة اقتصادية معينة، لذا اعتمد هذا الأسلوب على معيار صافي القيمة المضافة، أضف لها مجموعة من الاعتبارات التكميلية في شاكلة قياس أثر تنفيذ المشاريع على العمالة، الأثر على صافي النقد الأجنبي، الأثر على الإنفاق العام، الأثر على النقد الأجنبي...إلخ.

3- المعيار البيئي: وفقا للمعيار البيئي يتم تقييم المشاريع العمومية وفقا لثلاثة لتصنيفات، الأولى المشروعات القائمة البيضاء التي ليس لها أي أثر على البيئة، اثنيها القائمة الرمادية وهي مشروعات لها أثر على البيئة لكن يمكن إزالته باستخدام أساليب وأدوات تزيد من تكلفة المشروع، وآخرها القائمة السوداء والتي لها تأثيرات بيئية كبيرة على البيئة وبالتالي تكون مرفوضة من الأول من طرف أفراد المجتمع، وغالبا ما يتم تغيير موقع المشروع مع تركيب معدات تساعد في التقليل من الأثر السلبية له، ما لم تقارن إجراءات التنفيذ وأساليبه بمعايير التي تتضمنها الخطةالموضوعة له، وذلك في ضوء بيئته الداخلية والخارجية، والتي تتسم دائما بحالة عدم الاستقرارخلال مدة التنفيذ، مما يتطلب إعادة النظر في تلك الخطط، وإجراءات تنفيذها بشكل مستمر للوقوف على أسباب التغيراتومعرفة أثارهاالحاليةوالمستقبلية على المشاريع العمومية قيد التنفيذ، بهدفاتخاذالتدابيراللازمة وإجراء التصحيحات المطلوبة عليها[1].

الفرع الخامس معوقات تقييم المالي المشاريع العمومية:

تواجه عملية تقييم المشاريع العامة مجموعة من العراقيل، لم تستطع الجهات الرسمية وغيررسمية من تجاوزها بسبب صعوبة التحكم هبا نذكر منها[2]:

[1] محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص17.
[2] محمد دهان، مرجع سبق ذكره ،ص 11،12.

- ✓ غموض الأهداف وتشبعها: إن أهداف البرامج العمومية تصاغ بطريقة غير مفصلة لكي ترضي معظم أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية لضمان الموافقة والمصادقةعليه في ظل صعوبة تحديدالأولويات أو الأسبقيات في تنفيذ الأهداف المتعددة للبرامج العمومية الواحدة
- ✓ تباين الآراء والمصالح للجهات المعنية بالتقييم المالي: التي تكون متخصصة وعلى دراية بعملية التقييم المالي حيث تستعمل وسائل وأساليب علمية في جمع البيانات وتحليلها وتفسريها ومقارنتها وبعد ذلك إصدار الحكم النهائي عليها يكون مبنيا على اجتهاد وحكم شخصي يحمل في طياته تباين في أراء القائمين به، إذ أن التقييم المالي الذي يصدر من جهات غير متخصصة ليس هلا دراية بالأساليب العلمية، بل تعتمد على تخمينات وتوقعات من طرف أفراد ومجاعات سياسية و حتى الصحف والمجلات، التي تكون قراراتها بعيدة كل البعد عن الواقع الحقيقي والأثر الإيجابية والسلبية التي تنتج عن البرامج العامة.

- ✓ مقاومة التغيير: قد تكون لنتائج التقييم أثار سلبية تشكل خطرا على سمعة الجهة المسؤولة عن تنفيذ البرامج العامة، نفوذها وحتى مستقبل إدارتها فالشعور بالفشل الذي قد ينتاب الإداراتالمنفذةلها سيدفعها إلى عدم التعاون مع الجهاتالمقيمة، مع الامتناع عن تزويدها بالمعلوماتوالبيانات التي تساعدها على التقييم المالي، وقد تعتمد إلى إفشال عملية التقييم المالي أو عدم إكمالها.

- ✓ كلفة التقييم المالي : قد تتطلب عملية التقييم المالي الكثير من الجهد والمال والوقت، إذ يمكن أن تكون تكاليفه المتنوعة تفوق العوائد المتوقعة منه، فعند ذلك التقييم المالي قد يفقد أهميته، ما يجعل تدني الأصوات المطالبة التقييم المالي، بحجة مواجهة النتائج السلبية لذلك.

- ✓ صعوبة الربط بين الأسباب والنتائج: إن عملية إظهار النتائج ومعرفة أسبابها والربط بينها إيجاب أو سلبا يتوجب معرفة الوسائل المتبعة لذلك، إذ يمكن أن تكون الأسباب التي وضعتها الدولة ليست هي بالضرورة المسؤولة عن نتائج التقييم بل هي أسباب أخرى كانت اقتصادية أو اجتماعية أو حتى دينية.

- ✓ صعوبة اختيار معدل خصم العام: إذا نظرنا إلى فكرة معدل الخصم إخلاص لوجدان أنها سهلة من الناحية النظرية إلا أنه معروف صعوبة تحديده تطبيقيا في ظل عدم كفاءة الأسواق، عدم التأكد و المخاطرة بالنسبة للتكاليف والمنافع المستقبلية.

المبحث الثانـــــي دراســـــات السابقـــة

في المبحث الثاني من هذا الفصل تتناولنا بعض الدراسات سابقة حول الموضوع درستنا بهدف توسيع المعاريف ومحاولة الالمام بمختلف جوانب الدراسة، حيث تم تصنيف هذه الدراسات الي مطالبين تمثل في دراسات محلية (جزائرية) ودراسات أجنبية (عربية، فرنسية) ثم قمنا بدراسة مقارنة بينهما وبين الدراسة الحالية.

المطلـــب الأول: دراسات محلية (جزائرية)

الدراسة رقم01

•دراسة محمد لونيسي في سنة 2013/2012 بعنوان تقنيات التخطيط والمتابعة ودورها في ادارة المشروع والتي هدفت الى ضرورة التخطيط ومتابعة اداة التسيير المشاريع، وتحديث الاساليب العلمية والادارية للتحقيق النتائج المرغوبة، حيث كانت منهجية الدراسة وصفي تحليلي وكانت من ابرز نتائجها تطبيق الطرق الحديثة في تخطيط ومتابعة المشروع تمكننا من رؤية المشروع على شكل شبكة منتظمة، لتسهيل وتحديد الأنشطة وتنفذها ، وتوزيع الموارد بشكل عقلاني ورشيد على فعاليات المشروع.

الدراسة رقم02

•دراسة كمال لحول في سنة 2015/2014 بعنوان إختيار المشاريع العمومية والتي هدفت الى دراسة مشروع الطريق السيار "شرق غرب" والتي هدفت محاولة الوقوف على واقع إختيار و تجسيد المشاريع العمومية في الجزائر إضافة إلى التطرق إلى الأعوان المكلف و تنفيذها، حيث كان منهجية الدراسة وصفي تحليلي، وكانت من ابرز نتائجها يهدف التقييم المالي للمشاريع من خلال أسلوب تحليل المنافع والتكاليف إلى معرفة النتيجة المالية الصافية للمشروع (الربح أو الخسارة) وفق الأسعار السائدة في السوق.

الدراسة رقم03

•دراسة ربكان امينة في سنة 2015 بعنوان تحليل وتقييم المشاريع العمومية و عقلانية الاختيارات العمومية والتي هدفت الى دراسة جدوى المشاريع ومعايير التقييم المشاريع العمومية، حيث كانت منهجية الدراسة وصفي تحليلي، وكانت من ابرز نتائجها انها تهدف إلى توفتَ القدر الكافي من البيانات والمعلومات التي تسمح لمتخذ القرار بتحديد أفضلية المشروع المقترح.

الدراسة رقم 04

•دراسة مويسات سمية في سنة 2018/2017 بعنوان الرقابة على الصفقات العمومية والتي هدفها الى توضيح المستجدات والتدابير اللازمة في ابرام وتنفيذ الصفقات العمومية للمرسوم 15-247 .حيث كانت

منهجية الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج المقارنة، وكانت من ابرز نتائجها يتطلب ابرام الصفقة المساندة الحكومية، وتم تحديث قانون الصفقات العمومية بهدف تسهيل الصعوبات التي تعيق سير المشاريع الدولة، وتوسيع مجال الطعن وتقليص الوثائق المكونة للملف واستبدالها بالتصريح للترشح تعتبر اضافة لمبدأ الشفافية في ابرام الصفقات العمومية.

الدراسة رقم 05

•دراسة محمد دهان، بن مالك عمار، في سنة 2018، بعنوان أهمية التقييم المالي للمشاريع العمومية في الجزائر لتفعيل دورها التنموي، والتي هدفت الى تحقيق زيادة التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية والانتاجية والاجتماعية في الجزائر من خلال عملية التقييم المالي للمشاريع العمومية، حيث كانت منهجية الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت من ابرز نتائجها ارتفاع كبير لبرامج دعم الانعاش في الجزائر. وعدم وجود خطط تفصيلية دقيقة لتقدير الحقيقي لتكاليف المشروع، وإعادة تقييم المشاريع بسبب ارتفاع أسعار المدخلات، أو الأخطاء في الدراسات الأولية، أو تمديد أجال الصفقات.

المطلب الثاني :دراســــــــات أجنبية (عربية، فرنسية)

الفرع الأول: دراست عربية

دراسة رقم01

دراسة الكاتب د. عباس حسين جواد و.ارزوقي عباس عبد بعنوان تقييم البرامج والمشاريع العامة (اطار نظري) و التي هدفت الي اهمية تقييم البرامج والمشاريع التي تنفذها الحكومة، وعملية سير ممارسة عملية التقييم، واهم المشاكل والمعوقات التي يحتمل مواجهتها اثناء وبعد عملية التقييم ومعرفة الجهات المسؤولة عن عملية التقييم، وكانت منهجية الدراسة وصفي، وكانت اهم النتائج الدراسة انه يعتبر تقييم المشاريع اخر مرحلة في انجاز المشروع التي يبدأ بالفكرة ثم التخطيط وتهيئة اللوازم المادية والبشرية وبعدها التنفيذ، واخيرا التقييم الذي يربط بين هذه المراحل، ويوضح الخلل اذ وجد ليقدم الحلول والتدابير اللازمة.

دراسة رقم 02

دراسة عبد القادر محمد الاعوج سنة 2017 بعنوان التقييم المالي وادارة التكلفة في المشاريع الهندسية والتي هدفت الي القيام بعملية التقييم المالي من خلال عملية الموازنة بين اجمالي التكاليف من جهة مع اجمالي العوائد من جهة اخرى، واختيار المستثمر للقرار المناسب، حيث كان منهجية الدراسة وصفية وكان من أهم نتائجها يتم استخدام نظام ادارة التكاليف الحديثة المستخدمة في ادارة والتحكم في المشاريع مما يساعد في تقليل التكلفة واعطاء فرصة التنافس واختيار الافضل للإقامة المشروع.

دراسة رقم03

دراسة جهاد محمد شرف سنة 2006/2005بعنوان اثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الاهلية، والتي هدفت الدراسة الى دور الرقابة المالية للمؤسسات في قطاع غزة وتوضيح دور المراقبة المالية في المحافظة على المال العام للدولة، و تحسين مستوي الاداء ورفع في الانتاجية، حيث كانت منهجية الدراسة وصفي تحليلي، وكانت من اهم نتائجها الوصول الي وجود ارتباط بين الرقابة المالية على الجمعيات الاهلية في قطاع غزة واستمرار التمويل لتلك الجمعيات، حيث كانت علاقة لاستمرار التمويل مع التوفر تنظيمي ملائم في الجمعيات الاهلية .

الفرع الثاني : دراســـــة فرنسية

L’auteur Henri-Pierre MADERS2002/2003 le titre de l'étude COMMENT MANAGER UN PROJET Le but de l'étude L'objectif est de connaître la stratégie, la méthode et les différents moyens de gestion de projet .et Méthodologie d'étude Descriptif et Les résultats les plus importants de l'étude : Un projet est un objectif à réaliser, par des acteurs, dans un contexte précis, dans un délai donné, avec des moyens définis,

nécessitant l’utilisation d’une démarche et d’outils appropriés.et Les facteurs de risques Tout événement aléatoire dans le cadre d’un projet est porteur de risques .et Le management d’un projet

Un projet peut être comparé à une activité opérationnelle à durée de vie limitée dans le temps.et L'objectif que nous proposons pour réaliser le projet.

المطلب الثالث :مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من اجل تكوين ايطار مفاهيمي تستند اليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الاساسية لموضوعنا, قمنا فيما سبق بمسح الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة وفيما يلي مناقشة وتحليل تلك الدراسات :

اولا : اوجه الاختلاف والاتفاق بين الدراسات السابقة

اتفقت الدراسة السابقة على هدف مشترك وهو ان عملية دراسة جدوى المالية تعتبر ضرورية قبل تنفيذ اي مشروع لاتخاذ القرار المناسب و لتحديد التكاليف والنفقات اللازمة وتخطيط لعملية سير المشروع وترشيد النفقات.

وضفت الدراسات السابقة منهج الوصفي التحليلي باستثناء دراسة مويسات سمية التي اعتمدت على منهج الوصفي والتحليلي ومنهج المقارنة ودراسة محمد براغ و دراسة عبد القادر محمد الاعوج ودراسة عباس حسين جواد ودراسة الفرنسية التي اعتمدوا على منهج الوصفي فقط.

اختلفت دراسة مويسات سمية و دراسة محمد براغ عن بقية الدراسات حيث تطرقت الى موضوع قانوني الرقابة على الصفقات العمومية الذي يعتبر جزء موضوع دراستنا الحالية.

ثانيا :المقارنة مع الدراسة الحالية

حيث اتفقت الدراسات السابقة والدراسة الحالية في البحث على معالجة موضوع ضرورة التخطيط ودراسة جدوى المالية قبل انجاز المشروع , والرقابة على الصفقات العمومية لترشيد النفقات . الا انه مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تركيز على اساليب وطرق التقييم المالي لتحديد التكاليف اللازمةلانجاز المشروع العمومي .والوصول الى النتائج المرغوبة في تحديد الهدف والانحرافات بين التكايف المخطط لها والتكاليف المنجزة فعليا . وكذلك التركيزعلى قانون الصفقات العمومية حيث انها هي الوسيلة للتطبيق وتنفيذ المشاريع الدولة .ومراقبة الدورية للسير وتسليم وتنفيذ الصفقة بالشفافية ونزاهة وبكل مصداقية للحماية المال العام للدولة .

خلاصـــــة الفصـــــــــل

وفي اخير استنتجنا من هذا الفصل ان ضرورة التقييم المالي والدراسة قبلية وبعدية للمشروع حتمية قبل بدء في أي برنامج عملي للمشروع العمومي , لتحديد التكاليف والموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة ومدة انجاز والوقت الذي يسلم فيه المشروع وتحقيق الربح منه.

حيث يتم استلام المشروع عن طريق صفقة محددة مسبقا ومبرمجة ومنظمة في ايطار قانوني محكم للتفادي التلاعب والمحسوبية ومحاربة الفساد لحماية المال العام للدولة.

الفصل الثاني واقع التقييم المالي لمشاريع العمومية في مديرية الأشغال

تمهيـــــد الفصـــــل

لقد تم التطرق في الجانب النظري إلى أهمية التقييم المالي للمشاريع العمومية فيدراسة المشروع، و كذا محاولة تقليص تكاليف المشروع، و عليه سيتناول هذا الفصل إسقاط بعض من هذه المفاهيم النظرية على الواقع و ذلك من خلال دراستنا لأحد المشاريع الموجودة بولاية غرداية و هو مشروع إكمال ربط الجسر (المنشأ الفني) بواد الغزلات و هذا لمعرفة واقع التقييم المالي في مشاريع العمومية وفق قانون الصفقات العمومية من خلال المبحثين التالية:

المبحث الأول: لمحة عامة عن المديرية (محل دراسة)

المبحث الثاني: واقع التقييم المالي لمشروع إكمال ربط الجسر (المنشأ الفني) بواد الغزلات

المبحث الأول: لمحة عامة عن مديرية (محل دراسة)

سوف نقوم في هذا المبحث بدراسة عامة حول مديرية الأشغال العمومية، حيث نقوم في المطلب الأول بتقديم نشأة عن مديرية و هيكلها التنظيمي و أهم إنجازاتها، أما في المطلب الثاني سنسلط ضوء على أهم مكاتب المسؤولة عن متابعة المشاريع إداريا وماليا.

المطلب الأول: لمحة عن مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

تقع ولاية غرداية في المحور الرئيسي الرابط بين الشمال و الجنوب و تمثل إذا نقطة ربط و منطقة عبـور إجباري باتجاه الجنوب الكبير مما يخول لهياكلها الأساسية الطرقية و المطارية طابعا استراتيجيا و أولوية في السياسة الوطنية للتطوير.

الفرع الأول : نشآة مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

إن جهود استثمارات الدولة في مجال البنية التحتية للطرق تتمثل بالدرجة الأولى في ما يلي:

- المحافظة على الشبكة الموجودة و تطويرها و تنميتها;
- فتح محاور جديدة مهيكلة في إطار التهيئة العمرانية لتحسين التبادلات بين الولاية و باقي الجهات;
- القضاء على النقاط السوداء من زحف الرمال و المقاطع المعرضة للفيضانات;
- المحافظة على البنية التحتية المطارية و تطويرها;

لذلك أنشئت الدولة في كل ولاية مديرية تنفيذية تعنى بالقطاع منها مديرية الأشغال العمومية على مستوى ولاية غرداية، التيمقرها الرئيسي عبارة عن مبنى ذو طابقين واحد مع الطابق ارضي مع مساحة خارجية تقدر بـــ1200 م² و الذي يقع بشارع معمر رواني حي الثنية المخزن بولاية غرداية،[1]وذلك منذ

[1]معلومات من مصلحة الإدارة و الوسائل مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

إنشائها في الثلاثينات إلى يومنا هذا، وهذه الأخيرة منظمة وفقا للمرسوم رقم 05-436 المؤرخ في 2005/11/13 معينا لقواعد التنظيم ووظائف مصلحة الأشغال العمومية;

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 05-436 يمكنأن تتكون مديرية الأشغال العمومية من ثلاث (3) أو أربع (4) مصالح و ذلك حسب خصوصيات كل ولاية و أهمية المهام الموكلة لها.

و من مديريات التي تتضمن أربع مصالح مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية و شكل التالي يوضح هيكلها التنظيمي :[1]

[1])معلومات من مصلحة الإدارة و الوسائل مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية.

الشكل رقم(2-1-1): يوضحالهيكل التنظيمي لمديرية العمومية الأشغال لولاية غرداية

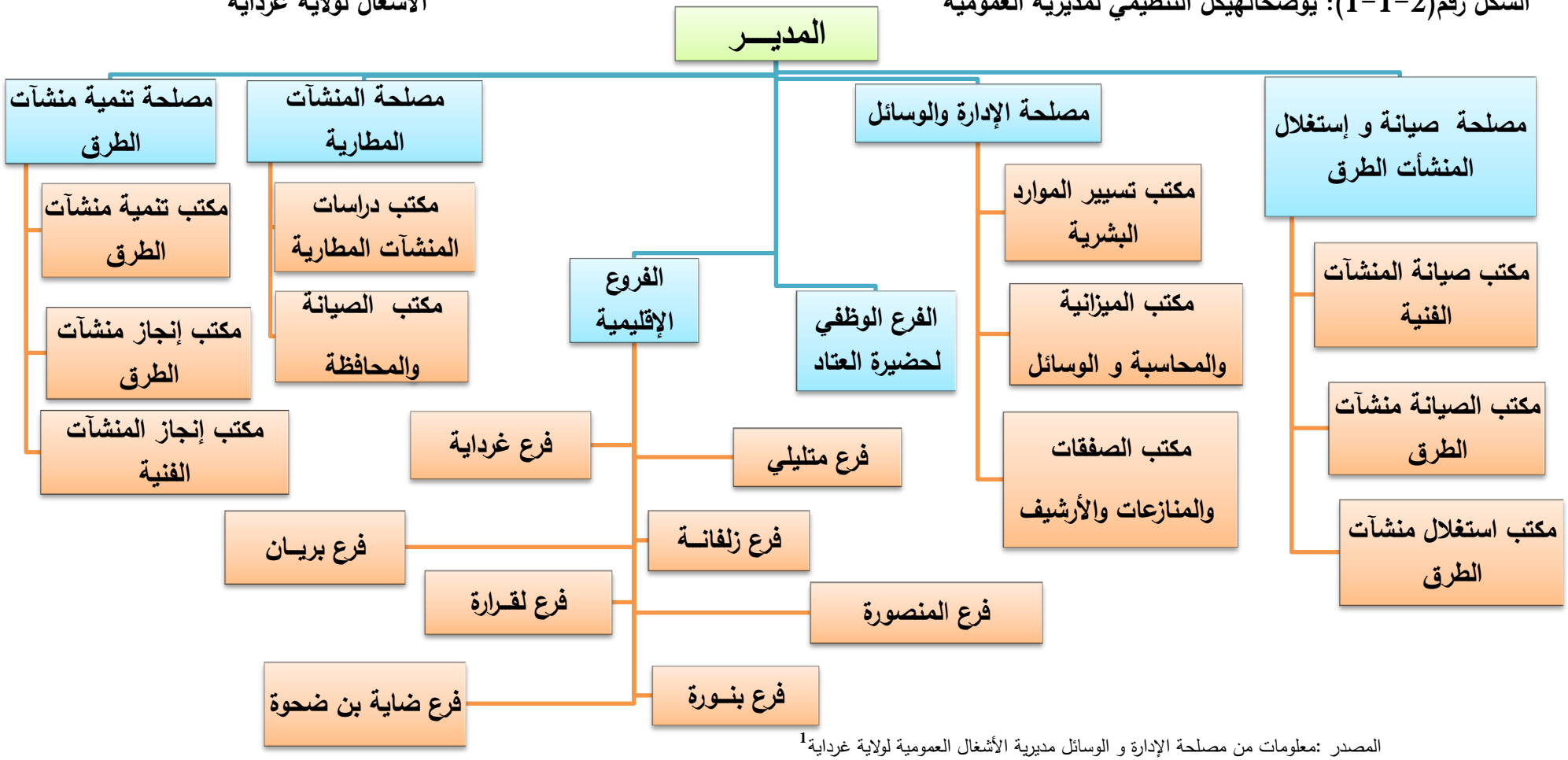

المصدر :معلومات من مصلحة الإدارة و الوسائل مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية[1]

[1]) معلومات من مصلحة الإدارة و الوسائل مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الفرع الثالث : أهم الانجازاتمصلحة تهيئة الطرق لدى مديرية الأشغال العمومية

✓ وضعية القطاع على مستوى شبكة الطرق، الجسور، المطارات

جدول رقم (2-1-1) يوضح أهم إنجازات مصلحة تهيئة الطرق على مستوى شبكة الطرق

الصنـــف	من 1962/07/05	الى غاية يومنا هذا
الطرق الوطنية	446 كلم	926.5 كلم منها - 51 كلم طرق مزدوجة - 03 كلم 3*2 مسالك
الطرق الولائية	122كلم	292 كلم
الطرق البلدية	/	463 كلم منها 208 كلم غير معبدة
المجموع	568 كلم	1681.5 كلم

المصدر: معلومات من مصلحة الإدارة و الوسائل مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الجدول رقم (2-1-2) يوضح أهم إنجازات مصلحة تهيئة الطرق على مستوى المطارات

الجسور	من 1962/07/05	الى غاية يومنا هذا
لطرق الوطنية	01	14
لطرق الولائية	01	12
لطرق البلدية	/	11
المجموع	02	37

المصدر:معلومات من مصلحة الإدارة و الوسائل مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

أهم إنجازات مصلحة تهيئة الطرق على مستوى المطارات

* عدد المطارات منذ 1962/07/05 :02 (مطارين)

1 – مطار غرداية: تصنيف دولي

المدرج الرئيسي: 3100*60 متر طولي

المدرج الثانوي: 2400*45 متر طولي

2 – مطار المنيعة: تصنيف جهوي

المدرج الثانوي: 1800*45 متر طولي

المدرج الرئيسي 13/31: 3400*45 متر طولي

المدرج الثانوي 01/19: 1200*30 متر طولي [1]

[1]) معلومات من مصلحة الإدارة و الوسائل مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

المطلب الثاني: أهم مكاتب المسؤولة عن متابعة المشاريع العمومية في مديرية

يوجد في مديرية الأشغال العمومية ثلاثة مصالح مسؤولة عن متابعة المشاريع إداريا إلا أن هذه المتابعة تقنيا أكثر منها إداريا إلى جانب مكتبي متابعة الميزانية و الصفقات و يحضى مكتب الميزانية و المحاسبة و الوسائل بأهمية كبيرة في علاقته مع مصالح المديرية.

الفــرع الأول: مكتب الميزانية والمحاسبة و دوران الوثائق المحاسبية لصفقات في المديرية

يحضى مكتب الميزانية و المحاسبة و الوسائل بأهمية كبيرة في علاقته مع مصالح المديرية ويمثل العمود الفقري لتدفقاها المالية وهو وسيط بين المديرية و المراقبة المالية الولاية

أولا:مكتب الميزانية والمحاسبة والوسائل

يشمل هذا المكتب على كل ما يتعلق بالميزانية التسيير الخاصة بمصلحة استغلال الطرق و صيانة المنشآت و كذا مصلحة الإدارة و الوسائل العامة، و أما ميزانية التجهيز فتخص مصلحة تطوير المنشآت القاعدية بالمديرية وكل يتعلق بالأمور المحاسبة يدخل في اختصاص هذا المكتب ابتداء من أجور العمال و موظفين.

1- تعيين المتصرف

تعيين المتصرف من بين الموظفين بقرار من المدير مديرية الأشغال العمومية و بعد تأشيرة رئيس الخزينة يتم إرسال القرار في ثلاثة نسخ واحدة تبقى عند رئيس الخزينة العمومية و واحدة أخرى للمراقب المالي الولاية و ترسل الأخرى للمعني.

2- عدد موظفي مكتب الميزانية و المحاسبة والوسائل ومهامهم

يوجد بهذا المكتب ثلاثة موظفين و هم:

- رئيس المكتب مهمته تسيير والتنظيم؛

- محاسب مهمته القيام بالعمليات المحاسبية بواسطة برنامج (Genie Soft)؛[1]

- عون إداري مهمته مساعدة المحاسب ونسخ الوثائق؛

3- أهم أهداف مكتب الميزانية و المحاسبة والوسائل

- تسجيل العمليات المنجزة بتسلسلها و تسديد المصاريف الخاصة بإنشاء الطرق و الجسور و صيانتها كما يتكفل بتحضير كل الإعتمادات المالية المتوقعة طوال السنة و تسديد الديون يكون من ميزانيتين هما :

- ميزانية الدولة (مركزية) ؛

- ميزانية الولاية(لامركزية) ؛

- تلخيص المعلومات في نهاية السنة المالية قصد إعداد الميزانية و قائمة النتائج و الجداول الملحقة الأخرى؛

- تزويد مستعملي المحاسبة بالمعلومات التي تساعدهم على القيام توزيع القيمة المضافة، على مختلف العوامل الاقتصادية كأصحاب الأجور و المؤسسات المالية و مصالح الضرائب و الشركات؛

- القيام بالتحليل المالي الذي يقوم على حصر الميزانية؛

ثانيا:دوران الوثائق المحاسبية لصفقات العمومية في مديرية الأشغال العمومية

كل الوثائق المحاسبية مثل (وصل الطلبية – الفواتير – وضعيات الأشغال) ترسل إلى مكتب الميزانية و المحاسبة والوسائل فيقوم بالإجراءات اللازمة من إعداد بطاقة الدفع ثم إرسال الوثائق الضرورية إلى المراقب المالي الولائي لإنهاء الإجراءات المتعلقة بالمصادقة على الصفقة و الإلتزام بها والمصادقة عليها من جميع الأطراف المعنية، وبعد ذلك تعاد إلى مكتب الميزانية و المحاسبة و الوسائل و يتم إضافة بعض

[1]معلومات من مصلحة الإدارة و الوسائل مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية.

الوثائق الأخرى مثل الفاتورة و بطاقة الدفع و يتم إرسالهم إلى الخزينة العمومية لتسديد مستحقات المورد المعني الذي أدى أشغال أو خدمات او قدم تجهيزات المعني بالصفقة أو طلب شراء أو اتفاقية.[1]

و الشكل التالي يوضح علاقة مكتب الميزانية والمحاسبة و الوسائل مع مصالح مديرية الأشغال العمومية:

الشكل رقم (2– 2) يوضح علاقة مكتب المحاسبة مع المصالح في مديرية الأشغال العمومية

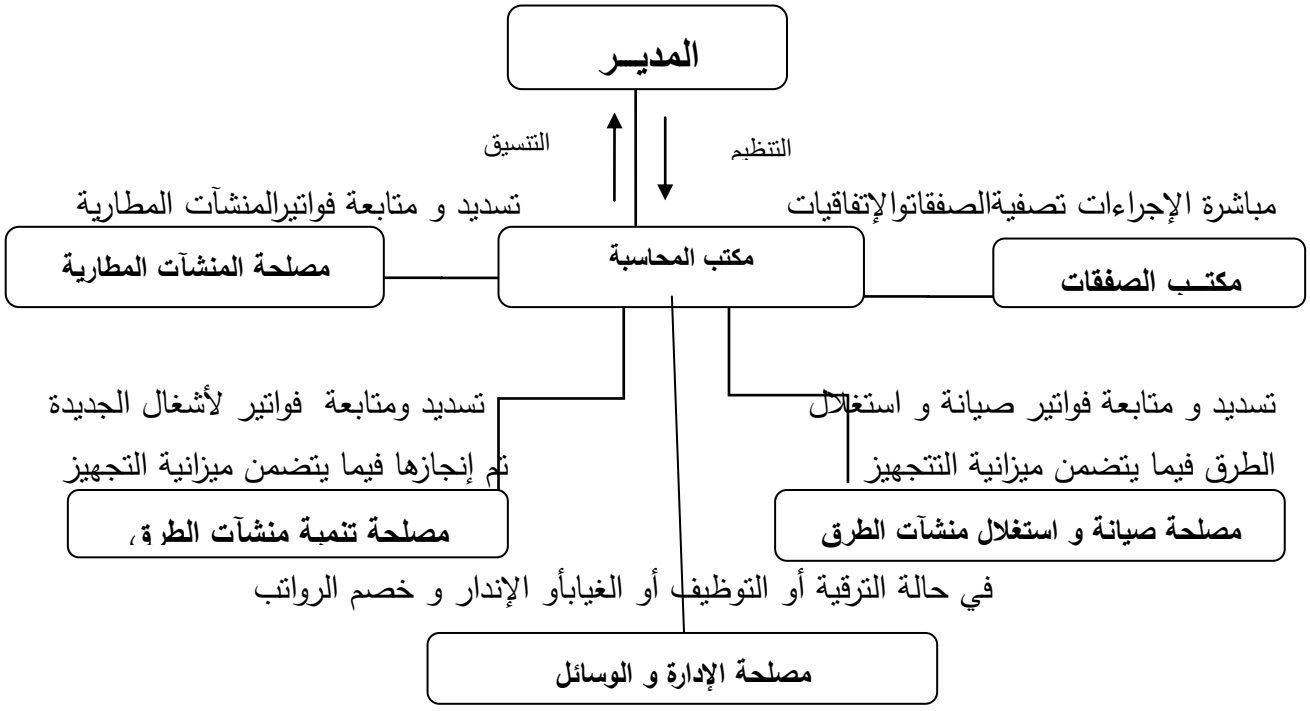

المصدر : معلومات من مصلحة الإدارة و الوسائل مديرية الاشغال العمومية لولاية غرداية[2]

[1] معلومات من مصلحة الإدارة و الوسائل مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

[2])معلومات من مصلحة الإدارة و الوسائل مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الفرع الثانـــي:مكتب الصفقـــــــــتات العموميـــة

يعتبر مكتب الصفقات همزة الوصل بين مديرية و اللجنة الولائية لصفقات وسيط بين مديرية و اللجنة الصفقات الولاية، تتمثل مهامه في:

- تسجيل المناقصات و تحضير لفتح العروض؛

- إعداد طلب الشراء لإعلان عن المناقصات وتنسيق مع مؤسسة الإشهار؛

-تنصيب اللجان الداخلية : لجنة فتح الأظرف ولجنة تقييم العروض؛

-تنظيم جلسات فتح الأظرفة و تقييم العروض و إعداد محاضرها بتنسيق مع مصالح المعنية بالعملية؛

-إعداد ملفات مشاريع الصفقات العمومية و عرضهاعلى لجان الصفقات العمومية المختصة للدراسة و الموافقة؛

-تسجيل الصفقات والعقود التي تمت الموافقة عليها؛

-بعث ملفات الصفقات للجنة الصفقات العمومية و رفع التحفضات بتنسيق مع مصالح المعنية بالصفقات؛

-إرسال الصفقات و الإتفاقيات إلى مصلحة الميزانية و المحاسبة من أجل مباشرة الإجراءات اللازمة لتصفيتها؛

- إعداد ملفات ملاحق للصفقات إن وجدت و عرضها على لجان الصفقات العمومية للدراسة و الموافقة و هذا بالتنسيق مع المصلحة المعنية بالعملية؛[1]

[1] معلومات من مصلحة الإدارة و الوسائل مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

المبحث الثاني: واقع التقييم المالي لمشروع إكمال ربط الجسر(منشأ فني) بواد الغزلات

في هذا المبحث سنتعرض للتقييم المالي لمشاريع (العمليات المالية) حيث جاء في طي هذا المبحث المطلب الأول على تقديم الإطار العام للمشروع و أما في المطلب الثاني إجراءات العملية لإبرام و إنجاز مشروع لمعالجة النقطة تغمرها الفيضانات بواد الغزلات وأما في المطلب الثالث دراسة مشروع وفي المطلب الرابع سنلط الضوء عن التقييم المالي النهائي لمشروع إكمال ربط جسر بواد الغزلات.

المطلب الأول :الإطـــار العـــام للمشروع (محل الدراسة)

سنطرق في هذا المطلب لمعلومات المتعلقة بالمشروع(محل الدراسة) ثمأهم الشروط المالية في العقود المبرمة في مشروع إنجاز المنشأ الفني

الفرع الأول :المعلومات المتعلقة بالمشروع (محل الدراسة)

إستنادا لملحق رقم 01، كلفت وزارة الأشغال العمومية مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية إشراف على تجسيد مشروع معالجة النقطة تغمرها الفيضانات بجسر (منشأ فني) على واد الغزلات الطريق وطني رقم 01 نقطة الكيلومترية 664 وذلك في إطار البرنامج الوطني للتنمية، يضم هذا المشروع

أولأ البطاقة التقنية للمشـــــروع:

المشروع :إنجاز (جسر) منشأ فني بواد الغزلات المنصورة.

صاحب المشروع أوالجهة المسؤولة :مديريةالأشغال العمومية ويمثلهارئيس المشروع ومهندس المسؤول على متابعة سير الأشغال، جهة الإنجاز هي عبارة عن مقاولات مخصصة قبل الإنجاز إستدعى دراسة المشروع لضخامته مكتب الوصي على دراسةالأشغال مكتبالدراسات (SETSETIF) وفق الاتفاقية رقم 2013/12 المصادق عليها بتاريخ 2013/07/26 .

– ربط الجسر (المنشأ الفني) "مؤسسة ETPBD" وفق الصفقة تحت رقم 2015/162 و مؤرخة في 2017/11/30وكان مبلغها الصفقة300,00 526 83 دج، تم إنجاز أشغال بقيمة 4695123,89 دج ثم فسخ الصفقة من طرف المتعهد وفق مقرر الفسخ رقم 2016/02 المؤرخ في 2016/11/20 .

– تم عقد الصفقة إكمال ربط الجسر مع مؤسسة "ETTRA"وفق لصفقة رقم 2017/123 المصادق عليها بتاريخ 2017/11/30 و متعلقة بأشغال إكمالربط جسر بواد الغزلات ؛

ثانيا: أهم الشروط المالية فيالعقود المبرمةفي المشروع (محلالدراسة)

في العقود المبرمة بين الطرفين وفق الشروط الماليةنذكر أهمها كالتالي:

- الدراسة المشروع مدة 21 يوم وكانت بداية الأشغال الدراسة المشروع وفق وثيقة أمر بالخدمة من 2014/07/02 إلى 2014/07/23.
- إكمال ربط المنشأ الفنيمدة الأشغال10أشهر،و كانت بداية الأشغال وفق وثيقة أمر بالخدمة من 2017/12/12 إلى 2018/07/02 ؛
- تم أجل إستلامه كل حسب مدة متفق عليها وعلى يكون هنا مراحل التقدم التي تعبر بـ وضعية الأشغال بعد تأكد مكتب الدراسات منها؛

ملاحظات:

– القيمة المضافة تحسب TVA%17 لأن المشروع قبل 2017؛

– القيمة المضافة تحسب TVA%19 لأن المشروع بعد 2017؛

– رقم الأعمال المعترف به يحسب من الإجمالي (الإيرادات) إي من مبلغ الصفقة الخارجالرسم HT؛

– إجمالي الخام يساوي إجمالي التحصيلات TTC تقسيم 1.17أو 1.19 حسب قيمة مضافة المطبقة؛

– نظرا لوجود عدة وضعيات أشغال في نفس السنة ارتأينا إلى تجميعها في وضعية أشغال إجمالية لسنة، تم تقريب مبالغ النواتج السنوية وكذا النتيجة؛

-وضيعة الأشغال رقم° (و أ رقم°)، قيمة وضعية الأشغال بكل الرسوم (و أ بكـــل ر) ؛

- وضعية الأشغال الإجمالية (و أ إ) ؛

المطلب الثاني :إجراءات العملية لإبرام و تنفيذ مشروع الجسر (المنشأ الفني) بواد الغزلات

في هذا المطلب سنتطرق لإجراءات إبرام و تنفيذ الصفقة معالجة النقطة تغمرها الفيضانات بواد الغزلات بشكل مختصر منذ بداية الصفقة إلىإجراءات دراسة أشغال المشروع.

الفرع الأول :ضوابط وخطوات تحديد الحاجة معالجة النقطة تغمرها الفيضانات بواد الغزلات

أولا :حصر و تعيين الحاجة والطلب العمومي لمعالجة النقطة تغمرها الفيضانات بواد الغزلات

بعد معاينة النقاط السوداء المعرضة للفيضانات وغلق حركة المرور على مستوى الطريق الوطني رقم 01 خلال الفيضانات الدورية للوديان التي تعبر هذا تم إقتراح إنجاز أربع جسور(منشآت فنية) على مستوى أودية متليلي وسبسب وغزلات والطويل التي تعبر الطريق الوطني رقم 01 ما بين غرداية والمنيعة.

يتم تجسيد مشروع معالجة النقطة تغمرها الفيضانات بواد بالغزالات الطريق وطني رقم 01 نقطة الكيلومترية 664، عبر تقسيم مشروع الطريق إلى حصص لتسهيل دراسته و لربح الوقت و جودة و تقليل مخاطر عدم إتمام المشروع في وقت المحدد و كذلك حسب تخصص شركات الإنجاز أي تخصص إنجاز جسور و تخصص إنجاز طرقات.

ثانيا :تقسيممشروع الجسر (المنشأ الفني) بواد الغزلات الىحصص

نظرالضخامةحجمالمشروعتمتقسيمهإلىحصصومقاطعمحدودةتجسيد مشروع معالجة النقطة تغمرها الفيضانات بواد بالغزالات الطريق وطني رقم 01 نقطة الكيلومترية 664، على حصص و هي كالتالي:

- إنجاز الجسر بالخرسانة المسلحة و هذا من طرف شركة متخصصة في إنجاز الجسور
- أشغال ربط الجسر بطريق من طرف مقاولة متخصصة في الأشغال العمومية

الفرع الثاني: اقتراح تسجيل عملية قطاعية لإنجاز الجسر بواد الغزلات:

يتم إعداد بطاقة تقنية من طرف مديرية الأشغال العمومية و ترسل إلى وزارة الأشغال العمومية التي

يتم التبليغ عنها بمقرر الموافقة على تسجيل العملية من طرف وزارة المالية إلى السيد و الى الولاية و مديرية البرمجة و متابعة الميزانية، وذلك بإعداد مقرر تسجيل العملية وفق الغلاف المالي الممنوح و يبلغ إلى المصلحة المعنية بالإنجاز، بناءا على ملحق رقم (1-1) فقد جاء طي هذه بطاقة مايلي:

مقرر التسجيل رقم 858 بتاريخ 2012/08/03.

رقم البرنامج: NK 5.793.1.1263.615.15.02

رخصةالبرنامج المقدر بـ30.0000.00,00دج

بناءا على فقرة رقم 03 من المادة 11 من المرسوم الرئاسي 236/10 وجب تقدير (تقييم) تكاليف إداريا، و نظرا لضخامة المشروع إستدعى دراسته حسب فقرة رقم07 من المادة 13 من نفس المرسوم، و جهة أخرى التقييم المالي الإداري لدراسة هو أخر حسب المادة 12 من المرسوم الرئاسي 236/10 التي نصت على تقدير تكلفة الإجمالية قبل إعداد دفتر الشروط، بناءا على رأي الخبير من مناقصات السابقة، و كان تقييم المالي لدراسة أقل من 06 ملايين دينار جزائري فإن الإدارة (مديرية الأشغال العمومية) لا تلجأإلى طلب عروض مفتوح مع إشتراط قدرات دنيا أو المصطلح التعارف عليه لتلجا إلى طلب العروض و إنما بكفي أن تقوم بإستشارة محدودة لمكاتب الدراسات المختصصة في الأشغال العمومية و هذه حسب محتوى المادة 17 منالمرسوم الرئاسي 236/10 المؤرخ في2010/10/07.

و بالتالي تقوم بإعداد دفتر لشروط المتكون من تعليمة موجهة للعارضين دفتر التعليمات الخاصة دفتر التعليمات المشتركة جدول الأشعار الوحدوية جدول الكمي و التقديري رسالة الإستشارة.

يتم التبليغ عنها بمقرر الموافقةعلى تغيير هيكلة الكلفة من طرف وزارة المالية إلى السيد و الي الولاية و مديرية البرمجة و متابعة الميزانية، وذلك بإعداد مقرر تغيير هيكلة الكلفة وفق الغلاف المالي الممنوح و يبلغ إلى المصلحة المعنية بالإنجاز، بناءا على الملحق رقم (4-1) جاء في طي بطاقة مايلي:

مقررالتسجيل رقم452 بتاريخ 2013/04/30.

رقم البرنامج: NK 5.793.1.1263.615.15.02.

رخصة البرنامج المقدر بـ2.620.200,00دج.

تقوم المديرية تحضير لفتح طلب العروض لدراسة المشروع، ويتم تقدير تكلفة دراسة بناءا على رأي الخبير أو مناقصات السابقة و إعداد دفتر شروطالخاص بالمناقصة لإنجاز المشروع.

الفرع الثالث :التحضير لطلب العروض لمشروع دراسة إنجاز الجسر بواد الغزلات

بناءا على ملحق رقم(2-1)، فقد تضمن تقرير تقديمي في طيه،أهم إجراءات تحضير طلب العروض،أعد دفتر شروط موضوعه دراسة مشروع معالجة نقطة تغمرها الفيضانات بواد غزلات في الطريق الوطني رقم 01 عند ن ك 664.

أعلن عن إستشارة محدودة صدرت تحت رقم 2012/128 بتاريخ 2013/01/27 ذلك بموجب المادة 44 من المرسوم الرئاسي 10-236 المرؤخ في 2010/10/07 المعدل و المتمم و المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، و قد حددت مدة تحضير العروض خمسة عشرا يوم إبتداءا من تاريخ 2013/01/27.

تاريخ و ساعة أخر أجل إيداع العروض2013/02/10 على 14سا و 00 د

إجتماع لجنة لفتح الأظرف :2013/02/10 على 15 سا و 00 د

أولا: فتـــح الأظرفـــة

عدد الأظرفة المستلمة : ثلاثة (03)

عدد الأظرفة الملغاة: لا شيء

و جدول التالي يبين نتائج فتح الأظرف لمشروع دراسة إنجاز جسر:

جدول رقم (2-2-1) يوضح نتائج فتح الأظرف لمشروع دراسة إنجاز جسر بواد الغزلات لسنة2013

الرقم	تعيين المتعهدين	المقر الاجتماعي	مدة الانجاز	المبلـــغ

01	SETSETIF	سطيف	21 يوم	2620800,00
02	S.E.T.pro	غرداية	–	2304900,00
03	L.T.P.Sud	غرداية	60 يوم	2808000 ,00

المصدر: مكتب الصفقات العمومية بـ مصلحة الإدارة و الوسائل، مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

مع تكوين الملف لكل متعهد، تم فتح العروض المقدمة من طرف لجنة فتح الأظرف لاسيما الملف التقني و المالي، حيث تم فحص كل الوثائق المقدمة من طرف المؤسسات المتعاهدة، و بعد ذلك يتم تحويل الملفات إلى لجنة تقييم العروض لتقييم أغلفة التقنية و المالية.

ثانيا: تقييم العروض(التقنية و المالية): تتم عملية تقييم العروض عبر مرحلتين تتمثل في:

مرحلة التقييم التقني:

قبول تأهيل العروض التقنية لكل المتنافسين لأنهم قدموا عرضا تقنيا متوافقا مع دفتر الشروط، و حصلوا على مجموع نقاط للعرض التقني يساوي (L.T.P.Sud : 52,00، S.E.T.pro :54,25، S.E.T.Sétif: 60,00) يفوق النقطة التأهلية (70 نقطة) المطلوبة في دفتر الشروط.

مرحلة التقييم المالي:

بعد مراجعة العروض المالية للمعهدين المنافسين، و الذين تم تأهيلهم إلى، حصلنا على النتائج التالية: و جدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2-2-2) يوضح نتائج العروضالمالية لمشروع دراسة إنجاز الجسر بواد الغزلات لسنة 2013

رقم	المتعهدين	المبلغ	الملف المتعهد
01	S.E.T.Sétif	2620800,00	الكشف الكمي والتقديري جدول الأسعار الوحدوية
02	S.E.T.pro	2304900,00	الكشف الكمي والتقديري جدول الأسعار الوحدوية
03	L.T.P.Sud	2808000 ,00	الكشف الكمي والتقديري جدول الأسعار الوحدوية

المصدر: مكتب الصفقات العمومية بـ مصلحة الإدارة و الوسائل، مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

تقترح لجنة تقييمالعروض على منح الصفقة للمتعهدمن المتأهلين تقنياالذي قدم أقل عرض مالي، و هذا طبق الأحكام المادة 06 من المرسوم الرئاسي 10-236.

جدول رقم(2-2-3) يوضح نتائج تقييم العروض التقنية و المالية لمشروع دراسة إنجاز الجسرلسنة2013

الرقم	اسم المتعهد	العرض المالي	نقطة العرض التقني /70	نقطة العرض المالي/30	مجموع العرض التقني و المالي /100
01	S.E.T.Sétif	2620800,00	60	26.38	86.38
02	S.E.T.pro	2304900,00	54.25	30	84.25
03	L.T.P.Sud	2808000 ,00	52	24.62	79.62

المصدر: مكتب الصفقات العمومية بـ مصلحة الإدارة و الوسائل، مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

و على أساس كل ما سبق، استكمالا للإجراءات الإدارية لهذا المناقصة ، أرسل إعلان عن المنح المؤقت لصفقة هذا المشروع إلى المتعهدين المشاركين في هذه الإستشارة، يتضمن اسناد هذا المشروع إلى الشركة "S.E.T.Sétif"، بمبلغ: 2620800,00 دج بكل الرسوم، و مدة إنجاز تساوي (21) يوم. وبعد فرات المدة القانونية المذكورة في المادة 114 من المرسوم الرئاسي 10-236 المؤرخ في 2010/01/07، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، المعدل و المتمم، بدون استلام أي طعن في نتائج المناقصة، يقدم مشروع الصفقة هذا إلى اللجنة الولائية للصفقات العمومية بغرض المصادقة عليه.

-اعتمادالاتفاقيةوتنفيذها:

حيث بعد إعداد الإتفاقية و إمضائها و ترسل إلى المراقب المالي للالتزام وتمضى من طرف المصلحة المتعاقدة، حيث بعد الالتزام و الإمضاء، يمنح الأمر بالخدمة لمكتب الدراسات لبدأ في الدراسة.

-نهاية الاتفاقية (اتفاقية دراسة):

تنتهي الإتفاقية بتنفيذ موضوعها حيث بعد إجراء وتطبيق المكتب الدراسات وفق دفتر الشروط.

المطلب الثالث: التقييم المالي الأولي وتحضير لطلب العروض لأشغال إكمال ربط الجسرسنتطرق في هذا المطلب بدراسة المشروع و استخلاص التقييم المالي الأولي(الإداري)لأشغالإكمال ربط جسربواد الغزلات و أهم إجراءات في التحضير طلب العروض لأشغال إكمال ربط الجسر بواد الغزلات.

الفرع الأول :دراسة مشروع إكمال ربط الجسر (المنشأ الفني) واد الغزلات

- بناءا على ملحق رقم (3-1)،لقدقام مكتب الدراسة (SET STIF) على بدراسة الأشغال الإنجاز وكانت بداية وفق وثيقة أمر بالخدمة المؤرخة في 2014/07/02و ذلك بإعداد عدة مخططات خاصة بسير أشغال المشروع ذلك من خلال زيادة ميدانية لموقع المشروع و دراسة الأرضية و اختبار نوعية التربة و تضاريسها و انتهت دراسةبتاريخ2014/07/23 استغرقت دراسة (21) يوم، وقد توجت بتقرير الدراسةالذي جاء ضمنه تقسيمأشغال المشروع إلى حصتين بناء الجسرو ربطه بواد الغزلات يوزع كل حصة إلى نشاطات (وحدات) و تحديد كميتهاو ستتطرق في دراستنا هذه لحصة ربط الجسر (المنشأ الفني) وفقالجدولالتالي:

جدول رقم (2-2-4) يوضح الكشف الكمي والتقديري لأشغال ربط جسر بواد الغزلات لسنة 2013

رقم	تصميم أعمال الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	المبلغ
01	تقدرهذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها إنجاز الردم بمواد مختارة على طبقات متتالية على سمك 30 سم.	0,60	400 000,00	240 000,00
02	تقدر هذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها إنجاز طبقة القاعدة بالحصى المجروش على سمك 30سم.	35 000,00	250,00	8 750 000,00
03	تقدر هذه الوحدة بالمتر مربع و يتضمن سعرها إنجاز طبقة التشريب بالزفت الخفيف.	2 500,00	1 500,00	3 750 000,00
04	تقدر هذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها إنجاز طبقة القاعدة بالحصى المزفت 25%.	12 000,00	28,00	336 000,00
05	تقدر هذه الوحدة بالمتر مربع و يتضمن سعرها طبقة للإلصاق بالمستحلب الحامضي بتركيز 0,6 كلغ م2.	2 800,00	5 800,00	16 240 000,00
06	تقدر هذه الوحدة بالمتر مربع أنجاز طبقة السر بالخرسانة المزفتة و على سمك 6 سم بعد الرص.	13 200,00	120,00	1 584 000,00

07	تقدر هذه الوحدة بالمليلتر و يتضمن سعرها ملئ الكتد بالتيف على سمك 20 سم.	1 800,00	6 200,00	11 160 000,00
08	تقدر هذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها إنجاز متاريس بالحجارة الجافة سمك (20- 40) سم.	2 500,00	350,00	875 000,00
09	تقدر هذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها توريد و وضع أعمدة المنعرجات من البوليتان.	40,00	2 000,00	80 000,00
المبلغ خارج الرسوم والتخفيضات				43 015 000,00
قيمة الرسم على المضافة 17 %				7 312 550,00
المبلغ المتضمن الرسوم				50 327 550,00

المصدر: من إعداد طلبة بناءا على معلومات من الملحق رقم (3-1)

الفرع الثاني: التقييم الأولي (الإداري) لربط الجسربواد الغزلات

تستلم مديرية تقرير الدراسة يتضمن الكشف (التقييم) الكمي و التقديري لوحدات لمشروع ربط الجسر و تضيف للكشف الكمي التقديري ست 05 وحدات لم بتطرق لها مكتب الدراسة مثل طريق إجتنابي أي طريق مؤقت لمستعملي طريق، وذلك بعض وحدات يحتاجها أثناء مشروع ربط الجسر، و بعد الموافقة على تغيير هيكلة الكلفة المشروع في إطار ميزانية الدولة يتم إرسال بطاقة تغيير هيكلة الكلفة العملية على مديرية البرمجة و المتابعة للولاية التي تحدد فيها رخصة البرنامج أي الغلاف المالي المرصود للمشروع، برخصةالبرنامجالمقدربـ300,00 526 83 دج.

بناءا على ملحق رقم (4-1)، فقد تم تحضير لمشروع ربط الجسر من خلال طلب العروض و الذي إستخلصت إرساء تنفيذ مشروعربط الجسرلمتعهد "مقاولة ETPBD"وفقالصفقة رقم 2015/162 و مؤرخة في 2017/11/30 بـ مبلغ 300,00 526 83 دج، تم إنجاز أشغال بقيمة 4695123,89 دج، تم فسخ الصفقة من جانب واحد على عاتق "مقاولة ETPBD" وفق مقرر رقم 02 المؤرخ في 2016/11/20 المتضمن فسخ لصفقة المذكورة أنفا.

و بعد الموافقة على تغيير هيكلة الكلفة المشروع في إطار ميزانية الدولة يتم إرسال بطاقة تغيير هيكلة الكلفة العملية على مديرية البرمجة و المتابعة للولاية التي تحدد فيها رخصة البرنامج أي الغلاف المالي المرصود للمشروع، برخصةالبرنامجالمقدربـ 421,97 536 88دج.

بناءا على دراسة السابقة لمشروع و بعد تحيين الكميات من متطلبات المشروع و الأسعار من أسعار المتداولة في السوق تم إعادة طلب العروض لمشروع إكمال ربط الجسر و جدول التالي يبين الكشف الكمي والتقديري لمشروع إكمال ربط الجسر

جدول رقم بوضح (2-2-5) التقييم الأولي (الإداري) لمشروع إكمال ربط الجسر لسنة2017

رقم	تصميم أعمال الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	المبلغ
01	تقدر هذه الوحدة بالكيلومترو يتضمن سعرها إنجاز مسلك انحراف على عرض 12 م.	0,65	400000	260000
02	تقدرهذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها إنجاز الردم بمواد مختارة على طبقات متتالية على سمك 30 سم.	53355,62	330	17607354,6
03	تقدر هذه الوحدة بالمتر مربع و يتضمن سعرها تقشير طبقة التلبيس الموجودة بما طحن الطلاء الحالي.	5000,00	100	500000
04	تقدر هذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها إنجاز طبقة القاعدة بالحصى المجروش على سمك 30سم.	2 500,00	2300	5750000
05	تقدر هذه الوحدة بالمتر مربع و يتضمن سعرها إنجاز طبقة التشريب بالزفت الخفيف.	12 500,00	70	875000
06	تقدر هذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها إنجاز طبقة القاعدة بالحصى المزفت 25%.	2 800,00	5100	14280000
07	تقدر هذه الوحدة بالمتر مربع و يتضمن سعرها طبقة للإلصاق بالمستحلب الحامضي بتركيز 0,6 كلغ م2.	12500,00	100	1250000
08	تقدر هذه الوحدة بالمتر مربع أنجاز طبقة السر بالخرسانة المزفتة و على سمك 6 سم بعد الرص.	1 900,00	5600	10640000
09	تقدر هذه الوحدة بالمليلتر و يتضمن سعرها ملئ الكتد بالتيف على سمك 20 سم.	2 000,00	370	740000
10	تقدر هذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها إنجاز متاريس بالحجارة الجافة سمك من 20إلى 40 سم.	6 000,00	3530	21180000

11	تقدر هذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها توريد و وضع أعمدة المنعرجات من البوليتان.	100,00	2500	250000
12	تقدر هذه الوحدة بالملي لتر و يتضمن سعرها خطوط التشوير الأفقي بالطلاء الخاص بالطرق.	3 000,00	120	360000
13	تقدر هذه الوحدة بالمليلترو يتضمن سعرها خطوط التشوير الأفقي سمك 18 سم.	5 000,00	120	600000
14	تقدر هذه الوحدة بالمتر مربع و يتضمن سعرها أشرطة التشوير الأفقي.	400,00	270	108000
المبلغ خارج الرسوم والتخفيضات				74 400 354,60
قيمة الرسم على المضافة 19%				14 136 067,37
المبلغ المتضمن الرسوم				88 536 421,97

المصدر: من إعداد طلبة بناءا على معلومات من الملحق رقم (3-1)

الفرع الثالث :التحضير طلب العروض لأشغال إكمال ربط الجسر (المنشأ الفني) بواد الغزلات

بعد قامت مديرية الأشغال العمومية بتقييم المالي الأولي (الإداري)، تقوم بإعداد (2) دفتري شروط من أجل إنجاز مشروع خاص بناء (إنجاز) الجسر و أخر خاص ربط الجسر (المنشأ الفني) بواد الغزلات، سستعرض إجراءات التحضير طلب العروض لمشروع إكمال ربط الجسر.

بناءا على ملحق رقم، فقد تضمن أهم إجراءات تحضير طلب العروض و هي كتالي:

أعد دفتر شروط رقم 2017/05 موضوعه أشغال إكمال ربط الجسر(المنشأ الفني)بواد غزلات في الطريق الوطني رقم 01 عند ن ك 664 و قد تمت تأشيرته من طرف اللجنة الولائية للصفقات العمومية يوم 2017/03/05 تحت رقم 2017/05 أعلن عن طلب العروض محددة صدرا تحت 04 /2017 بتاريخ 12 مارس 2017، ذلك بموجب المادة 44 من المرسوم الرئاسي 15-247 المرؤخ في 2010/15/16و قد حددت مدة تحضير العروض بستة عشر يوما إبتداءا من تاريخ إعلان لاستشارة كما حدد تاريخ ايداع العروض و فتح الأظرفة يوم 2017/03/27 على الساعة 15سا

أولا: فتـــــح الأظرفـــــة

تم فتح الأظرف و كان عدد الأظرفة خمسة (05)

بعد الإطلاع على الوثائق المرفقة في عروض المتعهدين المشاركين و دراستها وفق دفتر الشروط رقم 2017/05 المؤشر تحت رقم 2017/06 بتاريخ 2017/03/05 حصلنا على النتائج التالية:

مراجعة توفر الشروط الدنيا للدخول في المنافسة، حيث قررت اللجنة إقتراح مايلي في جدول التالي:

جدول رقم (2-2-6) يوضح نتائج فتح الأظرف وفق الشروط الدنيا للدخول في المنافسة لسنة 2017:

رقم	إسم المتعهد	الشروط الدنيا			الملاحظة
		شهادة تأهيل درجة 4 نشاط رئيسي أ.ع	رمز المطلوب 4210-345 4252-345	أنجز على أقل مشروع طرقي بطول 02 كلم أو ما يعادلها في المساحة	
01	SARL BATIOR	04 أع	موجود	لم يقدم تبريرات	مرفوض
02	EURLTPTR	05 أع	موجود	أنجز مشروع كما هو مطلوب	مقبول
03	EURLTPT	04 أع	موجود	أنجز مشروع كما هومطلوب	مقبول
04	SARL ALDTS	06 أع	موجود	لم يقدم وثائق إثبات إنجاز المشروع (ش حسن الإنجاز) -التصريحات بالترشح ورسالة التعهد غير ممضاة و غير مختوم بختم المؤسسة - ت بالإكتتاب غير مختوم.	مرفوض
05	EURLTTRA	04 أع	موجود	أنجر مشروع كما هو مطلوب	مقبول

المصدر :مكتب الصفقات العمومية بـ مصلحة الإدارة و الوسائل، مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

قبول فقط العروض المعهدين المشاركين للدخول في المنافسة الذين حققوا الشروط التقنية الدنيا المطلوبة في دفتر الشروط هم مبينين في جدول مذكور أعلاه.

ثانيا تقييـــم العروض و تنقسم إلى مرحلتين هما كتالي:

مرحلة التقييم التقني:قبول تأهيل العروض التقنية لكل المتنافسين لأنهم قدموا عرضا تقنيا متوافقا مع دفتر الشروط، و حصلوا على مجموع نقاط للعرض التقني يساوي (ETPTR:61,50، 55,00ETPT، ETTRA 83,00،يفوق النقطة التأهلية (70 نقطة) المطلوبة في دفتر الشروط

مرحلة التقييم المالي: بعد مراجعة العروض المالية للمعهدين المؤهلين تقنيا، حصلنا على النتائج التالية:

و جدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(2-2-7) يوضح نتائج تقييم العروض المالية لمشروع دراسة إنجاز المنشأ لسنة 2017

الرقم	اسم المتعهد	مبلغ العرض المالي بكل الرسوم		الترتيب
		قبل المراجعة	بعد المراجعة	
01	EURLTPTR	97.598.625,93	99.598.625,93	2
02	EURLTPT	101.325.225,12	غير مؤهل تقنيا	/
03	ETTRA	90.044.285,73	90.044.285,73	1

المصدر:مكتب الصفقات العمومية بـ مصلحة الإدارة و الوسائل، مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

بعد دراسة و تحليل العروض المالية المقدمة للمتعهدين المؤهلين تقنيا،و حسب النتائج المتحصل عليها في مرحلة التقييم المالي و المبينة في الجدولين السابقين، و عليه قررت اللجنة إقتراح إستناد هذا المشروع إلى المتعهد"ETTRA"، لأنه مؤهل تقنيا 100/83 و قدم أقل عرض ماليبمبلغ: 90.044.285,73 دج بكل الرسوم، و مدة إنجاز تساوي عشر (10) أشهر.و على أساس كل ما سبق، استكمالا للإجراءات الإدارية لهذا طلب العروض، أرسل إعلان عن المنح المؤقت لصفقة هذا المشروع إلى المتعهدين المشاركين في هذه الإستشارة، وبعد فرات المدةالقانونية أي(10أيام) بطعن في نتائج طلب العروض المذكورة في المادة 44 من المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 2015/09/16، يقدم مشروع الصفقة هذا إلى اللجنة الولائية للصفقات العمومية بغرض المصادقة عليه، و بعد تفاوض ممثلي مديرية على أسعار مع المتعهد"ETTRA"، كما جاء في محضر المؤرخ في 2017/06/05 و المتعلق بالتفاوض على تخفيض مبلغ الصفقة ب 02% من مبلغ خارج الرسوم، و جدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم (2-2-8) يوضح التكلفة المخططة للمشروع إكمال ربط الجسر بواد الغزلات لسنة 2017

المبلغ / نوع التكلفة	المبلغ
مبلغ قبل التخفيض	90.044.285,73
الحصول على تخفيض	1 800 885,71
مبلغ بعد التخفيض	88 243 400,02

المصدر: مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة الطرق ، مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

المطلب الرابع: التقييم المالي النهائي لأشغال إكمال ربط الجسر(المنشآ الفني) بواد الغزلات

في هذا المطلب سوف نتطرق لتكلفة الإنجاز و التقييم المالي النهائي لتكلفة أشغال إكمال ربط جسر بواد الغزلات.

الفرع الاول : التكلفة إنجاز أشغال إكمال ربط الجسر(المنشآ الفني) بواد الغزلات

من خلال إصدار وثيقة الأمر بالخدمة كانت بداية الأشغال من 2017/12/12، لمختلف أنشطة المشروع، و أثناء الإنجاز يتم حساب التكاليف الفعلية من خلال استلام وضعيات الأشغال من قبل المتعهد(مقاول)"ETTRA" و هي موضحةكتالي:

جدول رقم (2-2-9) يوضح التحليل لوضعيات الأشغال الخاصة بإكمال ربط الجسرلسنة2017

البيان	ق و أ بكل ر TTC	مبلغ خارج الرسم HT	الرسم على القيمة المضافة TVA%17
و أ ر 01 /2018	8 979 740,00	7 546 000,00	1 433 740,00
و أ ر 2018/02	10 220 996,63	8 589 072,80	1 631 923,83
وأ ر 2018/03	32 883 399,71	27 633 109,00	5 250 290,71
و أ ر 2018/04	4 162 720,58	3 498 084,52	664 636,06
و الأشغال إ	56 246 856,92	47 266 266,32	8 980 590,60

المصدر: من إعداد طلبة بناءا على معلومات من الملحق رقم (10-1)

قيمة وضعية الأشغال لإجمالية خارج الرسم على القيمة المضافةHT لمشروع إكمال ربط جسر بواد الغزلات:47266266,32=1,19/56246856,92 دج

نسبة التقدم لأشغال لإنجاز لمشروع إكمال ربط جسر بواد الغزلات

نسبة التقدم لوضعية الأشغال رقم 01/2018:7546000,00/47266266,32=16,00%

نسبة التقدم لوضعية الأشغال رقم 02/2018:8589072,80/47266266,32=18,00%

نسبة التقدم لوضعية الأشغال رقم2018/03: 27633109,00/47266266,32=58,24%

نسبة التقدم لوضعية الأشغال رقم 04/2018:3498084,52/47266266,32=07,00%

نسبة التقدم لوضعية الأشغال الإجمالية لإكمال ربط جسر بواد الغزلات: 266,32 266 47/ 266 47

%100=26,32

الفرع الثاني: التقييم الكمي لوحدات أشغال إكمال ربط جسر بواد الغزلات

و لمعرفة سبب إنحراف التكاليف نقوم تقييم الكمي لوحدات (نشاطات) المشروع من خلال قاعدة التالية:

✓ وحدات(أنشطة)غير منجزة = (وحدات(أنشطة)مخططة–وحدات أو أنشطة فعلية)، رياضيا (و م– و ف) وذلك نسبة المئوية لوحدات المنجزة = وحدات (أنشطة) الفعلية/ وحدات(أنشطة) رياضيا (وف /وم)*100 و جدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (2–2–10) يوضح وحدات المنجزة و غير المنجزة لأشغال إكمال ربط جسر لسنة 2018

رقم	تصميم أعمال الوحدة	وحدات في الصفقة	وحدات المنجزة	وحدات غير المنجزة	نسبة المئوية المنجزة
01	تقدر هذه الوحدة بالكيلومترو يتضمن سعرها إنجاز مسلك انحراف على عرض 12 م.	0,65	0,62	0,04	94,62
02	تقدر هذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها إنجاز الردم بمواد مختارة على طبقات متتالية على سمك 30 سم.	53355,62	31281,32	22074,30	58,63
03	تقدر هذه الوحدة بالمتر مربع و يتضمن سعرها تقشير طبقة التلبيس الموجودة بما طحن الطلاء الحالي.	5 000,00	3879,40	1120,60	77,59
04	تقدر هذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها إنجاز طبقة القاعدة بالحصى المجروش على سمك 30سم.	2500,00	2500,00	–	100,00
05	تقدر هذه الوحدة بالمتر مربع و يتضمن سعرها إنجاز طبقة التشريب بالزفت الخفيف.	12500,00	12500,00	–	100,00
06	تقدر هذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها إنجاز طبقة القاعدة بالحصى المزفت 25%.	2800,00	2800,00	–	100,00
07	تقدر هذه الوحدة بالمتر مربع و يتضمن سعرها طبقة للإلصاق بالمستحلب الحامضي بتركيز 0,6 كلغ م2.	12500,00	12500,00	–	100,00
08	تقدر هذه الوحدة بالمتر مربع أنجاز طبقة السر	1900,00	1900,00	–	100,00

	بالخرسانة المزفتةوعلى سمك 6 سم بعد الرص.				
09	تقدر هذه الوحدة بالمليلتر و يتضمن سعرها ملئ الكتد بالتيف على سمك 20 سم.	2000,00	1833,60	166,40	91,68
10	تقدر هذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها إنجاز متاريس بالحجارة الجافة سمك من20إلى40سم	6000,00	571,00	5 429,00	9,52
11	تقدر هذه الوحدة بالمتر مكعب و يتضمن سعرها توريد و وضع أعمدة المنعرجات من البوليتان.	100,00		100,00	-
12	تقدر هذه الوحدة بالملي لتر و يتضمن سعرها خطوط التشوير الأفقي بالطلاء الخاص بالطرق على سمك خط متواصل ومستمر بطول 15 سم.	3000,00	3000,00	-	100,00
13	تقدر هذه الوحدة بالمليلترو يتضمن سعرها خطوط التشوير الأفقي سمك 18 سم.	5000,00	5000,00	-	100,00
14	تقدر هذه الوحدة بالمتر مربع و يتضمن سعرها أشرطة التشوير الأفقي.	400,00	400,00	-	100,00
المجمـــــوع		107 056,27	78 165,94	28890,34	%73,01

المصدر: من إعداد طلبة بناءا على معلومات من الملحق رقم (12-1)

تفسيـــر و تحليـل الجـدول:

من جدول نلاحظ أن وحدات منرقم 01 إلى رقم 03 إنجازها بنسب على تناسب 94,62%، 58,63% 77,59%، أما وحدات من رقم 04 إلى رقم 08 فقد إنجازها بالنسبة 100%، أما وحدات من رقم 09 إلى رقم10بنسب على تناسب 91,68%، 9,52%، بالنسبة لوحدة رقم 11 فتم إلغاهها بإرادة مديرية الأشغال العمومية، اما بالنسبة لوحدات من رقم 12 إلى رقم 14 فتم إنجازها بنسبة 100%، و مما سبق نسبة المئوية إجمالية لوحدات المنجزة هي 73,01%

و جدول التالي يبين تكاليف المخططة و الفعلية لأشغال إكمال ربط جسرلسنة 2018:

جدول رقم (2-2-11) يوضح تكاليف المخططة و الفعلية لأشغال إكمال ربط جسرلسنة 2018

رقم	حجم الوحدة في الصفقة	سعر وحدوي	المبلغ	حجم الوحدة المنجزة	سعر وحدوي	المبلغ
01	0,65	400000,00	260 000,00	0,62	400000,00	246 000,00
02	53 355,62	350,00	18 74467,00	31 281,32	350,00	10 948 62,00
03	5 000,00	100,00	500 000,00	3 879,40	100,00	387 940,00
04	2 500,00	2 300,00	5 750000,00	2 500,00	2 300,00	5 750 000,00
05	12 500,00	70,00	875 000,00	12 500,00	70,00	875 000,00
06	2 800,00	5 100,00	14280000,00	2 800,00	5 100,00	14 280 00,00
07	12 500,00	100,00	1 250000,00	12 500,00	100,00	1 250 000,00
08	1 900,00	5 600,00	10640000,00	1 900,00	5 600,00	10640000,00
09	2 000,00	370,00	740 000,00	1 833,60	370,00	678 432,00
10	6 000,00	3 550,00	21300000,00	571,00	3 550,00	2 027 050,00
11	100,00	2 500,00	250 000,00		2 500,00	-
12	3 000,00	130,00	390 000,00	3 000,00	130,00	390 000,00
13	5 000,00	130,00	650 000,00	5 000,00	130,00	650 000,00
14	400,00	270,00	108 000,00	400,00	270,00	108 000,00
TOTAL EN HT			75667467,00			48 230 84,00
LE RABAIS (2%)			349,34 513 1			964 617,68
TOTAL EN HT APRES LE RABAIS (2%)			74 154 17,66			47 266 66,32
TVA 19%			14 089 82,36			8 980 590,60
TOTAL EN T.T.C			88 243 00,02			56246856,92

المصدر: من إعداد طلبة بناءا على معلومات من الملحق رقم (12-1)

في نهاية المشروع نقوم تقييم المالي لتكاليف أشغال إكمال ربط جسر بواد الغزلات من خلال النسب المالية و قانونها كتالي:

التكاليف الفعلية إلى المخططة= (قيمة التكاليف الفعلية/ قيمة التكاليف المخططة)*100

رياضيا (ق ف/ق م)*100

نسبة الإجمالية إنجاز الأشغال لإكمال ربط جسر بواد الغزلات:

%63=88243400,02/56 246856,92

ومنه التقييم المالي النهائي لأشغال إكمال ربط جسر بواد الغزلات كتالي:

تكاليف المخططة – تكاليف الفعلية و بصيغة الرياضية: (ت ك– ت ف)

400,02 243 88–246856,92 56=996543,10 31دج.

وعند نهاية إنجاز المشروع إكمال ربط الجسر بواد الغزلات و الذي إستغرق 10أشهر من بداية المشروع التي كانت بتاريخ 2017/12/12كان تسليم بمرحلتين (إستلام مؤقت، إستلام نهائي)، تم تحرير محضر بتسليم المِؤقتالتي من مقرر استلامها بتاريخ2018/10/12 بسبب إلغاء بعض وحدات المشروع من قبل مديريةتم تسليم المؤقت بتاريخ 2018/07/02و هذا بحضور الأطراف المعنية وبعد إجراء الفحوصات و التأكد من سلامة المشروع قام بتحرير محضر تسليم النهائي بتاريخ 2019/07/02و هذا بحضور الأطراف المعنية بعد مرور سنة واحدة في غالب من المحضر المؤقت.

و تم إرسال هذا التقرير إلى رئيس الخزينة العمومية للموافقة عليه وهكذا تصبح الكافلة رفع اليد La Main De Levée سارية المفعول.

خلاصـــــةالفصـــــــــل:

من خلال هذا الفصل التطبيقي و الذي تم أن دراسة أشغال إكمال ربط جسر بواد الغزلات من خلال تعرف على إطار العام لمشروع و إجراءات لإبرام و تنفيذ المشروع التي تشمل تحديد الحاجة وتحصيصها و تسجيلها و ضمان وجود الغلاف المالي لها و كدا دراسة المشروع التي تهدف إلى تقسيم المشروع إلى وحدات لاستخلاص التقييم الكمي و التقديري لمشروع و تم التحضير لطلب العروض بعده التقييم النهائي لمشروع من خلال مقارنة التكاليف المخططة و الفعلية و معرفة سبب إنحرافات نقوم بمقارنة الوحدات المنجزة و غير المنجزة.

خاتمـــــة

خـــاتمـــــــــــــــة

مما سبق يمكن قول أن دولة الجزائرية قد سعت لتنميةبنيتها التحتية لمواكبة التطورات الدولية من خلال تجسيد مشاريع العمومية و ذلك من خلال سن مراسيم الرئاسية منها 236/10 و 247/15

و اللذان من ضمنهما تحديد و حصر حاجة المشروع و دراسته لمعرفة متطلباته الكمية والمالية و يهدف كل ذلك إنجازها بالتكلفة المناسبة وفي الوقت المحدد، والأداء الجيد

إختبار فرضيـــات الدراســـــــــة

من خلال دراستنا التي جمعت بين الشق النظري و التطبيقي بمختلف الجوانب المتعلقة بتقييم المالي لمشاريع العمومية و إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة وضعنا عدة فرضيات و بعد اختبارها توصلت إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: إجراءات العملية لمتابعة المشاريع العمومية هي تحديد الحاجة العمومية و تقسيمها لحصص و اقتراحها على سلطة مركزية للموافقة والتسجيل و ذلك بوجود ضمان مالي.

تم لإثبات صحة هذه الفرضية حيث أن إجراءات العملية تترجم المادة رقم من 11 المرسوم الرئاسي236/2010و المادة 27 رقم من المرسوم الرئاسي و 247/2015 لأن مشروع بين سنتي2013 و 2019؛

الفرضية الثانية:يرتكز التقييم المالي لمشاريع العمومية على دراسة المشروع.

تم لإثبات صحة هذه الفرضيةمن خلال ما تضمنته المادة رقم 13 من المرسوم الرئاسي 236/10 و ما تضمنته المادة رقم 29 من المرسوم الرئاسي 247/15،حيث أن مخرجات الدراسة تتضمن الكشف الكمي و المالي و تستخلص مديرية ومنه التقييم المالي الأولي (الإداري) من خلال مقارنته بسعر متداولة في السوق ؛

الفرضية الثالثة:مراحل تقييم المالي لمشاريع العمومية إلى مرحلتين:الأولية (الإدارية)و تكون عادة بعد دراسة المشروع حيث يتم تقدير التكلفة المشروع على ضوء الدراسة، أما مرحلة النهائية: تأتي بعد نهاية المشروع وتتم بدراسة انحرافات التكاليف بين المخططة والفعلية.

تم لإثبات صحة هذه الفرضية حيث أن تقييم الأولي يضمن لمديرية معرفة أسعار و متداولة أما التقييم النهائي يكون مقارنة بين ما خطط له و نفذ؛

الفرضية الرابعة :يقوم تقييم المالي لمشاريع لعمومية مصالح الدولة المتمثلة في المراقب المالي و نواب البرلمن.

تم لإثبات نفي هذه الفرضية حيث أن التقييم المالي تقوم به مديرية حسب المادة رقم 11 المرسوم الرئاسي236/10 و المادة رقم 27 من المرسوم الرئاسي و 247/15 و المتعلقتين تحديد القيمة الإجمالية التقديرية ،و إرسالها لوزارة للموافقة و إرسال بطاقة التسجيل لوزارة المالية.

كذلك يقوم المتعهد بتقييم المشروع ماليا بصفة أكثر واقعية من صاحب المشروع، أما المراقب المالي المسؤول عن متابعة ماليا لمشروع؛

النتـــــــائـــــــــج

-مما سبق نستنتج مايلي:

- أن تنفيذ مشاريع من طرف القطاع الخاص يضمن، نهيك عن ربح الوقت، تجسيد عدة مشاريع في نفس الوقت، و ذلك يتفادى القطاع العام أعباء الإنجاز المباشر للمشروع و الذي يتطلب إقتناء آلات و أدوات و معدات مع تكاليف الصيانة و التخزين و مصاريف تتعلق بالموارد البشرية ؛

-لا يمكن أن نقوم بإنجاز مشروع ما دون أن نقوم بدراسته وتخطيطه و تحديد متطلباته وذلك بإسناد هذه المهمة إلى متخصصين في هذا المجال؛

- - الحاجة الماسة تقييم المالي قبل إعلان عن مشروع لتكون لمديرية دراية بأسعار التنفيذ و التنبؤ بها لإعداد وثيقة التقنية حول مشروع لاقتراحه على جهة الوصية؛

- إن استخدام أفضل وأنسب الأساليب في تقييم المالي لمشاريع العمومية هي المحدد الرئيسي ترشيد نفقات المشروع لحد من تضخيم التكاليف و كدا لتدارك الفوارق وتصحيحها؛

-تعد أساليب تقييم المالي لمشاريع من أهم الطرق المطروحة على الساحة العالمية و ذلك لأنها أثبتت مدى نجاعتها في مجال المنشآت، وخاصة عندما تكون الدراسات على مستوى مشاريع كبرى؛

- قانون الصفقات العمومية يقارب بين القطاع الخاص و القطاع العام من طلب العروض؛

الإقتراحـــــــــــــــات

مما سبق يمكننا أن نصيغ بعضا من الإقتراحات نطمح أن تأخذ بعين الإعتبار وأن تنفيذ كلالقائمين على المشاريع:

•نقترحأن يتم الإستفادة القصوى من منتجات العلم والتكنولوجيا الحديثة حتى يتسنى لنا مواكبة التطورات الميدانية في مجال رسكلة التقييم المالي لإنشاءات على أعلى مستوى، للوصول بأقل موارد للهدف المنشود؛

كما نقترح وجود نسخ الإلكترونية تقارير التربص مذكرات لمتربصين الذين سبق لهم أن تربصوا في مديرية لتكون مرجع سهل للباحثين والمتخصصين لأن نسخ الإلكترونية أقل تكلفة من ورقية و ذلك تتأرشف أو لا تسترجع من مستعيريها؛

كما نقترح الإهتمام تخصيص المؤونة مجابهة الأخطار (أزمات و كوارث الطبيعية) لأنها تحد من تضخم التكاليف و تأخر في استلام أشغال في وقتها ؛

كما تقترح إنشاء أرضية رقمية موحدة لمرودين المواد الأولية ليتسنى تقييم التكاليف المشروع بدقة و ذلك التنبؤ بالتكاليف لتفادي إنحرافات أثناء تحيين الأسعار و هذه أرضية تفرضها مصالح الضرائب أو بورصة المالية؛

كما تقترح رقمة الوثائق الإدارية لتقليص وثائق في العروض المالية والتقنية المتعهدين ولتخفيف عبئ تحيينها و ذلك منع تزوير الوثائق و ذلك اكتشاف المقاولين الذين في قائمات السوداء ؛

أفـــــاق الدراســـــة

وفي أخير وبالنظر إلى ما جاء في هذه الدراسة، نجد أن مجال الدراسة لازال مفتوحا لاتساع في مجال التقييم المالي لمشاريع في ظل قانون الصفقات العمومية، وبالتالي هنا نصيغ مجموعة من أفاق في هذا مجال ترتكز على :

- دراسة آليات تنشيط الصفقات العمومية الإلكترونية؛
- دراسة إدارة المخاطر في عدم تقييم المالي بصورة جدية و إكتشاف ذلك أثناء تنفيذ المشروع ؛
- دراسة التقييم المالي لمشاريع العمومية في ظل قانون الصفقات العمومية من منظور القطاع الخاص؛
- دراسة دور آليات مراقبة التسيير في التقييم المالي لمشاريع العمومية في ظل قانون الصفقات العمومية؛

الملاحق

الملحق رقم (1–1): بطاقة تسجيل مشروع إنجاز الجسر (المنشأ الفني) بواد الغزلات

- REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
WILAYA DE GHARDAIA

N°: 2012 / 858 / رقم :

N° FIXE : 12 - 47 - 06 - 083 رقم ثابت :

Secteur	:	INFRASTRUCTURES ECONOMIQUES ET ADMINIS.
Sous Secteur	:	INFRASTRUCTURES ROUTIERES
Chapitre	:	ROUTES NATIONALES
Article	:	GROSSES REPARATIONS DUES AUX INTEMPERIES
Gestionnaire	:	LE WALI DE GHARDAÏA
N°	:	NKS. 521 . 6 . 262 . 147 . 1 2 . 03

DECISION DE : - INSCRIPTION [x] - التسجيل
- REEVALUATION [ ] - إعادة التقييم
- DEVALUATION [ ] - إنخفاض التقييم

مقـــرر :

إن والي ولاية غرداية

- بمقتضى الدستور رقم / 96/98 المؤرخ في : 96/04/07 المعدل والمتمم والمتضمن قانون البلدية .
- بمقتضى الدستور رقم / 96/99 المؤرخ في : 96/04/07 المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية .
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 30سبتمبر 2010 المتضمن تعيين السيد والي ولاية غرداية .
- بمقتضى الدستور رقم : 01 ـــــ المؤرخ في : 1988/02/21 ـ
- بمقتضى الدستور رقم : 02 ـــــ المؤرخ في : 1988/02/21 .
- بمقتضى مقرر برنامج سنة 2012 لوزارة الدفاع .

DECIDE : يقرر ما يلـــي :

المادة الأولى : تخص العملية المشار إلى رقمها قبيا أعلاه و التي جاء نصها قبيا أدناه _____ بموجب هذا المقرر :

ARTICLE 1 : L'opération dont le numéro est indiqué ci- dessus et dont le libellé suit est : INSCRITE par la présente décision :

Traitement d'un point d'inondation par un ouvrage d'art sur oued G'zalat, RN1 au PK664 .

المادة الثانية : تقدر تكاليف العملية بما قيمته :

ARTICLE 2 : Le coût de l'opération est : 300.000.000 DA
Trois cent millions de dinars Algeriens

المادة الثالثة : يتوجد كل من تفصيل هيكلة الكلفة و نوع التمويل و الجدول الزمني و تحديد الموقع و أثار الإستثمار على التوالي في الجداول : أ ب . ج د . ه و التالية :

ARTICLE 3 : La structure du coût , la nature du financement, la localisation, et les effets de l'investissement sont détaillés respectivement dans les tableaux A. B. C. D. et E. suivants.

المصدر : مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة وإستغلال الطرق مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الملحق رقم (2–1): بطاقة إعادة هيكلة تكلفة مشروع إنجاز الجسر بواد الغزلات

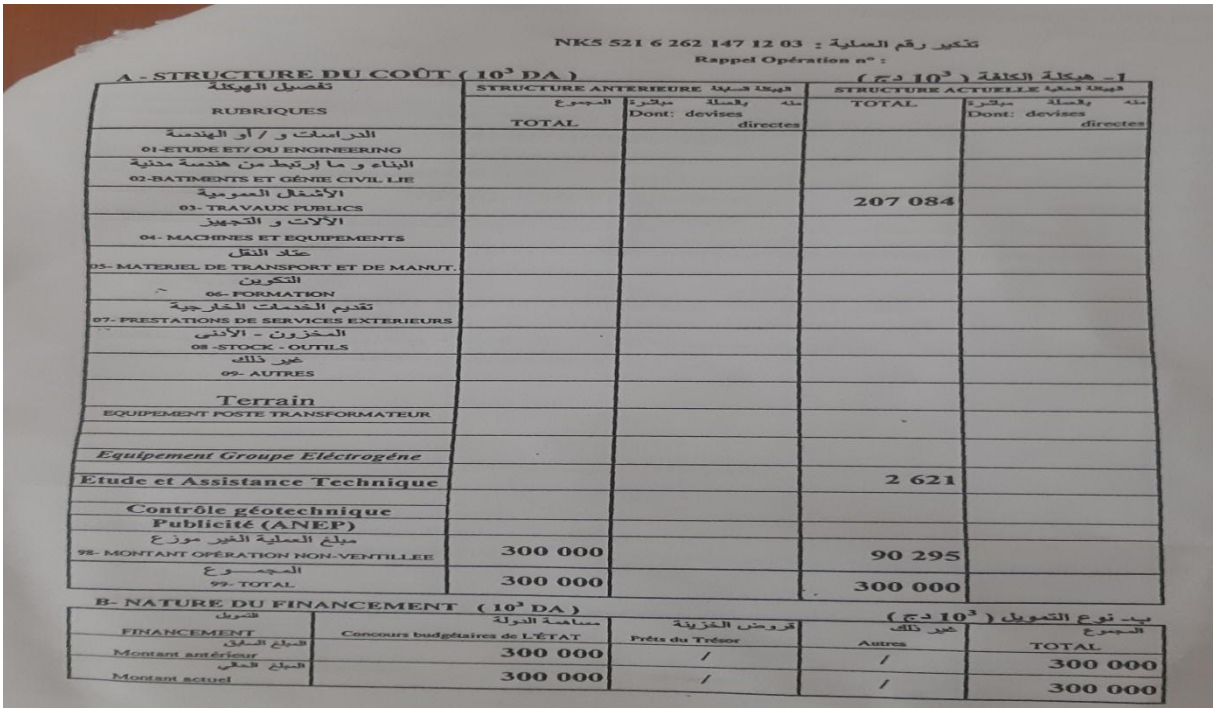

تذكير رقم العملية : NKS 521 6 262 147 12 03
Rappel Opération n° :

A - STRUCTURE DU COÛT (10^3 DA) 1- هيكلة الكلفة (10^3 دج)

تفصيل الهيكلة RUBRIQUES	هيكلة سابقة STRUCTURE ANTERIEURE المجموع TOTAL	هيكلة سابقة STRUCTURE ANTERIEURE منه بالعملة صعبة Dont: devises directes	هيكلة حالية STRUCTURE ACTUELLE TOTAL	هيكلة حالية STRUCTURE ACTUELLE منه بالعملة صعبة Dont: devises directes
الدراسات و / أو الهندسة 01-ETUDE ET/ OU ENGINEERING				
البناء و ما إرتبط من هندسة مدنية 02-BATIMENTS ET GÉNIE CIVIL LIE				
الأشغال العمومية 03- TRAVAUX PUBLICS			207 084	
الآلات و التجهيز 04- MACHINES ET EQUIPEMENTS				
عتاد النقل 05- MATERIEL DE TRANSPORT ET DE MANUT.				
التكوين 06- FORMATION				
تقديم الخدمات الخارجية 07- PRESTATIONS DE SERVICES EXTERIEURS				
المخزون - الأدنى 08 -STOCK - OUTILS				
غير ذلك 09- AUTRES				
Terrain				
EQUIPEMENT POSTE TRANSFORMATEUR				
Equipement Groupe Eléctrogéne				
Etude et Assistance Technique			2 621	
Contrôle géotechnique				
Publicité (ANEP)				
مبلغ العملية الغير موزع 98- MONTANT OPÉRATION NON-VENTILLEE	300 000		90 295	
المجمـــوع 99- TOTAL	300 000		300 000	

B- NATURE DU FINANCEMENT (10^3 DA) ب- نوع التمويل (10^3 دج)

التمويل FINANCEMENT	مساهمة الدولة Concours budgétaires de L'ÉTAT	قروض الخزينة Prêts du Trésor	غير ذلك Autres	المجموع TOTAL
المبلغ السابق Montant antérieur	300 000	/	/	300 000
المبلغ الحالي Montant actuel	300 000	/	/	300 000

المصدر : مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة وإستغلال الطرق مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الملحق رقم (3–1): تقرير تقديمي لدراسة مشروع إنجاز المنشأ الفني بواد الغزلات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية غرداية في: 2013/05/21

تقرير تقديمي يتضمن تبرير التزام بالنفقة و كيفية إختيار المتعهد

الموضوع :الاتفاقية رقم 2013/12 الخاص بالدراسة و المساعدة التقنية لأشغال ربط منشأ فني بوادي الغزلات على الطريق الوطني رقم 01 عند ن ك 664-

تتمثل غاية هذا التقرير في تزويد السيد المراقب المالي بولاية بجميع المعلومات الضرورية لتوضح محتوى الاتفاقية المتعلقة بالمؤسسة و المساعدة التقنية للأشغال ربط منشأ فني بوادي الغزلات على الطريق الوطني رقم 01 عنى م ك 664.

تندرج هذه الاتفاقية ضمن العملية رقم: 03 12 147 262 5521 NK بعنوان معالجة نقطة تغمرها الفيضانات بمنشأ فني بوادي الغزلات على الطريق الوطني رقم 01 عند ن م 664.

يتم الإعلان عن استشارة محدودة تحت رقم 00128 بتاريخ 2013/01/27 طبقا لأحكام المادة 06 من المرسوم الرئاسي 10-236 المؤرخ في 2010/10/07 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية المعدل و المتمم.

المبلغ الإجمالي لهذه الاتفاقية مليونين و ستمائة و عشرون ألف و ثمانمائة دينار جزائري (00, 2620800 دج) بجميع الرسوم

1- تبرير مفصل عن كيفية إبرام الاتفاقية

المرحلة الأولى:

طبيعة الإستشارة استشارة لإنتقاء أحسن عرض

تاريخ أول صدور إستشارة: 2013/01/27

تمت الإستشارة بمشاركة ثلاثة متعهدين وهم.(L.T.P.Sud-S.E.Pro-S.E.T.Sétif)

مدة تحضير العرض إجتماع خمسة عشر يوم (15) إبتداء من 2013/01/27

تاريخ و ساعة أخر أجل إيداع العروض: 2013/02/10 على 14 سا و00 د

فتح أظرفة العروض

تاريخ إجتماع لجمة فتح الأظرف 2013/02/10 على 15 سا و 00د

عدد الأظرفة المستلمة ثلاثة 03

عدد الأظرفة الملغاة: لا شي

مرحلة الثانية:

تقييم العروض 2013/02/18 تمت عملية تقييم العروض حيث ام الحصول على النتائج التالية:

الرقم	اسم المتعهد	العرض المالي	نقطة العرض التقني /70	نقطة العرض المالي/30	مجموع العرض التقني و المالي /100
01	S.E.T.Sétif	2620800,00	60	26.38	86.38
02	S.E.T.pro	2304900,00	54.25	30	84.25
03	L.T.P.Sud	2808000 ,00	52	24.62	79.62

و عليه قررت اللجنة إسناد هذا المشروع إلى مكتب الدراسات التقنية بسطيف S.E.T.Sétif الذي تحصل على أحسن عرض ب86.38 نقطة و بمبلغ: 2620800,00 دج

نظرا لما سبق، يشرفني أن أقدم إلى سيادتكم هذه الاتفاقية موضوع هذا التقرير لإلزامها وفقا لأحكام المادة 06 من المرسوم الرئاسي 10-236 المؤرخ في 2010/10/07 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية المعدل و المتمم.

المديـــــر

المصدر : مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة وإستغلال المنشآت الطرق مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الملحق رقم (4-1): جدول يوضح جانب إداري و مالي لدراسة مشروع إنجاز الجسر بواد الغزلات

Traitement d'un point d'inondation par un ouvrage d'art oued G'zalat ,RN 01 AU PK664

	Rubrique etude et assistance tech	3 744 200,00		
contrat	Désignation des lots	ETP Retenue	Délai de réalisation	OBS
Convention 12/2013 approuvé le 26/07/2013	Etude et assistanece tehnique des travaux des raoccoredement de l'ourages d'art sur oued g'zalat sur RN 01 AU PK 664	SETSétif	Etude =21j	ODS de démarrage 02/07/2014
		AVENAT N°02	suivi =(4+2)mois	
				pv de réception 20/07/2018

المصدر : مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة وإستغلال المنشآت الطرق مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الملحق رقم (5-1): الكشف الكمي و التقديري لأشغال ربط الجسر بواد الغزلات

Projet: Réalisation d'un raccordement avec ouvrage (4x3 voies) sur Oued G'zalet au niveau de la RN 01 sur 2kms de Pk 663+800 au Pk 665+800

MAITRE D'OUVRAGE: DTP Ghardaia

MAITRE DE L'OEUVRE: DTP Ghardaia

Devis Quantitatif Estimatif variante 2B (piste sur ancienne chaussée)

N°	DESIGNATION	UNITE	Quantité	Prix unitaire	Montant en DA
	I- TRAVAUX DE TERRASSEMENT POUR OUVRAGE D'ART				
1	Démolition de chaussée existant	M3	500,00	100,00	50 000,00
2	Remblais en TVO	M3	16 415,00	280,00	4 596 200,00
3	Couche de fondation en G Concassée 0/31,5	M3	1 050,00	1 500,00	1 575 000,00
4	Imprégnation au cut-back 0/1	M2	5 250,00	100,00	525 000,00
5	Couche de base en Grave Bitume sur EP= 10 cm	T	1 223,00	5 800,00	7 093 400,00
6	Couche d'acrochage en emulsion 65%	M2	5 937,00	120,00	712 440,00
7	Couche de roulement en Béton Bitumineux sur EP= 06 cm	T	819,00	6 200,00	5 077 800,00
8	Rechargement des accotements en Tuf	M3	756,00	350,00	264 600,00
9	Marquage	ML	1 500,00	200,00	300 000,00
10	Balise de virage	U	60,00	2 000,00	120 000,00
		SOUS Total 1 en HT			20 314 440,00
		TVA 17 %			3 453 454,80
		SOUS Total 1 en TTC			23 767 894,80
	II- TRAVAUX PISTE DE SERVICE				
1	Décapage terre végétal	M2	10 595,00	50,00	529 750,00
2	Remblais en TVO y compris nettoyage de fond forme et toutes sujétions	M3	2 000,00	280,00	560 000,00
3	Couche de fondation en Tuf sélectionné	M3	2 038,00	600,00	1 222 800,00
4	Couche de base en Tuf sélectionné	M3	1 956,00	600,00	1 173 600,00
5	Imprégnation au cut-back 0/1	M2	6 520,00	100,00	652 000,00
7	Couche de roulement en enduit superficiel	M2	5 710,00	450,00	2 569 500,00
8	Mur parafouit en béton cyclopien	M3	68,00	6 000,00	408 000,00
9	Dalle en béton l'égerment arme	M2	560,00	2 000,00	1 120 000,00
		SOUS Total 2 en HT			8 235 650,00
		TVA 17 %			1 400 060,50
		SOUS Total 2 en TTC			9 635 710,50
		Total en TTC			33 403 605,30

NB Le Prix unitaire appliqué adéquat seulement pour l'estimation de projet

المصدر : مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة وإستغلال المنشآت الطرق مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الملحق رقم (6−1): جدول ملخص جانب المالي للمشروع ربط الجسر(المنشأ الفني) بواد الغزلات

		Rubrique TP:	4 695 123,89				
contrat	Désignation des lots	ETP Retenue	Montant du lot Engagé	solld e sur AP	N°et date du visa du CF	OBS	
Marché N°162/2015 approuvé le25/05/2015	racordement de l'ouvrages d'art sur oued G'zalat ,RN 01 AU PK664	Boudjrada Djamel	4 695 123,89		N°178/2015 le 25/05/2015	Marché résilé aux torts exclusifs	فسخت الصفقة 2016/11/20
TOTAUX			4 695 123,89				مقرر رقم 02

المصدر : مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة وإستغلال المنشآت الطرق مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الملحق رقم (7−1): الكشف الكمي والتقديري لأشغال إكمال ربط الجسر (المنشأ الفني) بواد الغزلات

Achévementdes travaux de racordement pont sur oued G'zalat ,RN 01 AU PK664

Borderau des prix unitaires

N°	DESIGNATION DES TRAVAUX	UNITES	QUANTITES	PRIX UNITAIRE	MONTANT
01	Réalisation d'une déviation sue une largeur de 12my compris arrosage périodique et entretien de la piste et signalisation et toutes sujéctions pou assurer une meilleure exploitation .	KM	0,65	400 000,00	260 000,00
02	Exécution des remblais en matériaux choisis par des couches successives de 30 cm y compris par le arrosage et malaxage et compatage à 98 de l'opm.	M3	53 355,62	350,00	18 674 467,00
03	Fraisage des revêtement exisatant y/c balayage et souflage et mise en dépôt à l'endroit déieminé par le maitre de l'ouvrage.	M2	5 000,00	100,00	500 000,00
04	Réalisation d'un couche de fondation en grave concassée une épaisseur de 30on avec arrosage et malaxage et compactage à 98 de l'opm (fration) 0/31,5.	M3	2 500,00	2 300,00	5 750 000,00
05	Imprégnation au cut-back 0/1 avec un dosage de 1,2 kg/m2, à exécutée sur la couche de base.	M2	12 500,00	70,00	875 000,00
06	réalisation d'une couche de base en grave bitume 0/25 sur ep =10 cm après compatage, y compris toues sujéction de bonne exécution.	T	2 800,00	5 100,00	14 280 000,00
07	Couche d'accrochage en émulsion avec un dosage de6 k/m2 y comprise nettoyage de l'ancienne haussée.	M2	12 500,00	100,00	1 250 000,00
08	Réalisation d'une couche de roulement en béton bitumineux sur une épaisseur de 6 cm après compatage sur toute la largeur de une la chaussée y compriransport et toute sujection de bonne exécution.	T	1 900,00	5 600,00	10 640 000,00
09	Rechargement des accotements en taf sur un épaisseur de 20 cm, y compris arrosage, malaxage et compactage et toute sujétion bonne exécution.	M3	2 000,00	370,00	740 000,00
10	Réalisation des gabion prière sèche de dim (20-40) cm y compris gris de zémimane, attachement réglage de fonde de forme et toute sujéction de bonne exécution.	M3	6 000,00	3 550,00	21 300 000,00
11	F/P des balises de vi en politelanne y compris la bonde de réflexion et toute sujéction bonne exécution.	U	100,00	2 500,00	250 000,00
12	ligne continue et discontinue de 15 cm en peinture de toute blanche, pour un dosage peinture compris entre 0.6 et 0.8 kg/m2 et dosage en micro-billes de verre compris entre 250 et 350 g/m2, y compris pré marquage balayage et nettoyage de la chaussée et toutes sujétions de bonne exécution.	ML	3 000,00	130,00	390 000,00

13	Ligne discontinue de 18 cm : mêmes prescriptions que l'article n°11,1.	ML	5 000,00	400 000,00	260 000,00
14	Hachures : mêmes prescriptions que l'article	M2	400,00	350,00	18 674 467,00
TOTAL EN HT					75 667 467,00
LE RABAIS (2%)					1 513 349,34
TOTAL EN HT APRES LE RABAIS (2%)					74 154 117,66
TVA 19%					14 089 282,36
TOTAL EN T.T.C					88 243 400,02

ZELFANA ,le 2017/01/01 Le partenaire cocontractant GHADAIA, le 2017/11/30 Le service contractant

المصدر : مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة وإستغلال المنشآت الطرق مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الملحق رقم (8–1): مستخرج من محضر تقييم العروض لأشغال إكمال ربط الجسر(المنشأ الفني) بواد الغزلات

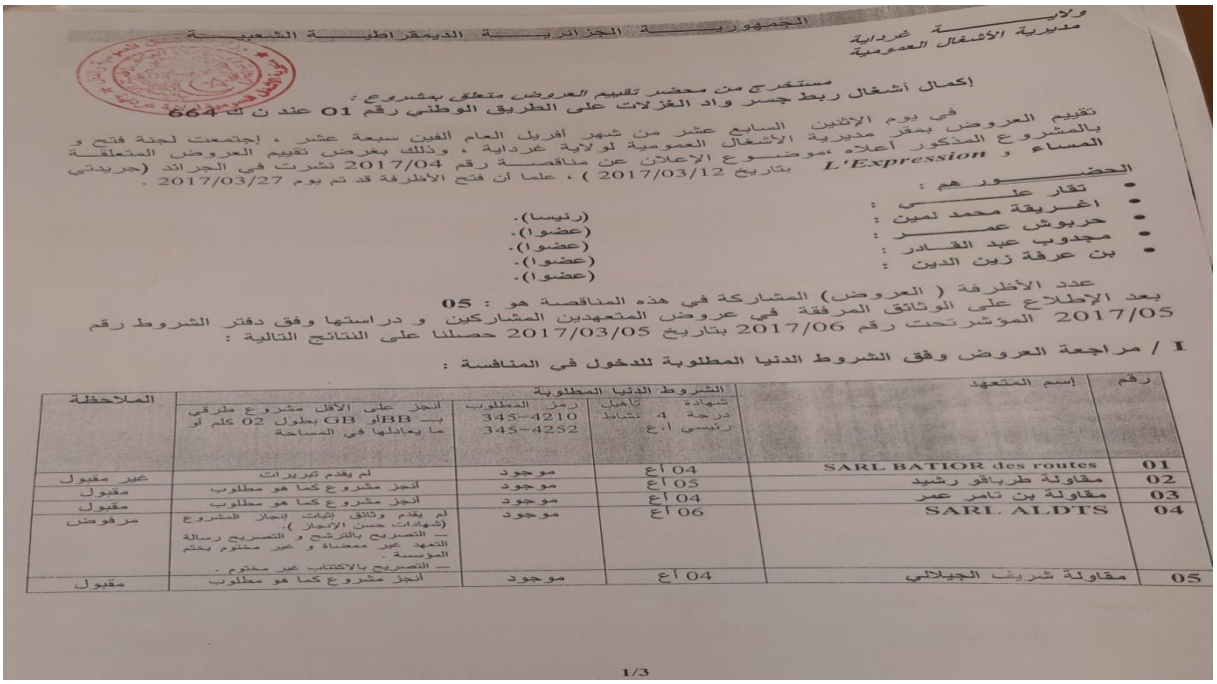

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية غرداية
مديرية الأشغال العمومية

مستخرج من محضر تقييم العروض متعلق بمشروع :
إكمال أشغال ربط جسر واد الغزلات على الطريق الوطني رقم 01 عند ن ك 664

في يوم الإثنين السابع عشر من شهر أفريل العام الفين سبعة عشر ، إجتمعت لجنة فتح و تقييم العروض بمقر مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية ، وذلك بغرض تقييم العروض المتعلقة بالمشروع المذكور أعلاه ،موضوع الإعلان عن مناقصة رقم 2017/04 نشرت في الجرائد (جريدتي L'Expression و المساء بتاريخ 2017/03/12) ، علما أن فتح الأظرفة قد تم يوم 2017/03/27 .

الحضور هم :
- تقار علي : (رئيسا).
- اغريبة محمد لمين : (عضوا).
- حربوش عمر : (عضوا).
- مجدوب عبد القادر : (عضوا).
- بن عرفة زين الدين : (عضوا).

عدد الأظرفة (العروض) المشاركة في هذه المناقصة هو : 05
بعد الإطلاع على الوثائق المرفقة في عروض المتعهدين المشاركين و دراستها وفق دفتر الشروط رقم 2017/05 المؤشر تحت رقم 2017/06 بتاريخ 2017/03/05 حصلنا على النتائج التالية :

I / مراجعة العروض وفق الشروط الدنيا المطلوبة للدخول في المناقصة :

رقم	إسم المتعهد	الشروط الدنيا المطلوبة: شهادة تأهيل درجة 4 نشاط رئيسي أع	رمز المطلوب 345-4210 345-4252	أنجز على الأقل مشروع طرقي بـ BB أو GB بطول 02 كلم أو ما يعادلها في المساحة	الملاحظة
01	SARL BATIOR des routes	04 أع	موجود	لم يقدم تبريرات	غير مقبول
02	مقاولة طرباقو رشيد	05 أع	موجود	أنجز مشروع كما هو مطلوب	مقبول
03	مقاولة بن تامر عمر	04 أع	موجود	أنجز مشروع كما هو مطلوب	مقبول
04	SARL ALDTS	06 أع	موجود	لم يقدم وثائق إثبات إنجاز المشروع (شهادات حسن الانجاز). – التصريح بالشرف و التصريح رسالة التعهد غير ممضاة و غير مختوم بختم المؤسسة . – التصريح بالاكتتاب غير مختوم .	مرفوض
05	مقاولة شريف الجيلالي	04 أع	موجود	أنجز مشروع كما هو مطلوب	مقبول

1/3

المصدر : مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة وإستغلال الطرق مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الملحق رقم (8–2): تابع مستخرج من محضر تقييم العروض لأشغال إكمال ربط الجسر(المنشأ الفني) بواد الغزلات

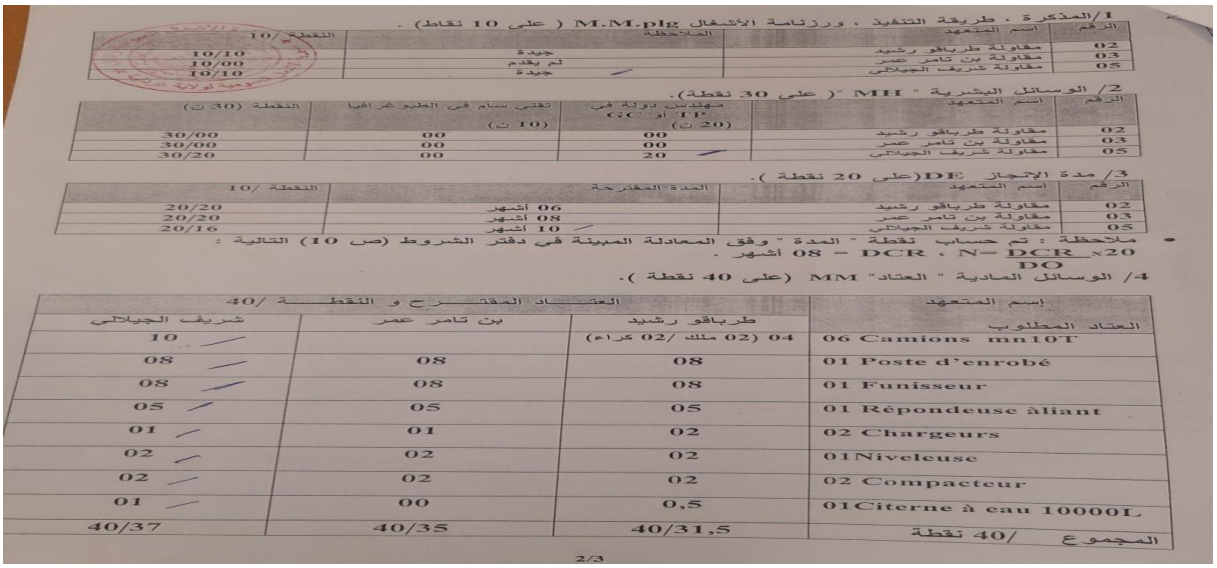

1/المذكرة ، طريقة التنفيذ ، ورزنامة الأشغال M.M.plg (على 10 نقاط) .

الرقم	إسم المتعهد	الملاحظة	النقطة /10
02	مقاولة طرباقو رشيد	جيدة	10/10
03	مقاولة بن تامر عمر	لم يقدم	10/00
05	مقاولة شريف الجيلالي	جيدة	10/10

2/ الوسائل البشرية " MH " (على 30 نقطة).

الرقم	إسم المتعهد	مهندس دولة في "H" أو "C" (20 ن)	تقني سام في الطبوغرافيا (10 ن)	النقطة (30 ن)
02	مقاولة طرباقو رشيد	00	00	30/00
03	مقاولة بن تامر عمر	00	00	30/00
05	مقاولة شريف الجيلالي	20	00	30/20

3/ مدة الإنجاز DE(على 20 نقطة).

الرقم	إسم المتعهد	المدة المقترحة	النقطة /10
02	مقاولة طرباقو رشيد	06 أشهر	20/20
03	مقاولة بن تامر عمر	08 أشهر	20/20
05	مقاولة شريف الجيلالي	10 أشهر	20/16

ملاحظة : تم حساب نقطة " المدة " وفق المعادلة المبينة في دفتر الشروط (ص 10) التالية :
N= DCR x20 / DO ، DCR – 08 أشهر .

4/ الوسائل المادية " العتاد" MM (على 40 نقطة).

إسم المتعهد	العتاد المقترح و النقطة /40		
العتاد المطلوب	طرباقو رشيد	بن تامر عمر	شريف الجيلالي
06 Camions mn10T	04 (02 ملك /02 كراء)		10
01 Poste d'enrobé	08	08	08
01 Funisseur	08	08	08
01 Répondeuse âliant	05	05	05
02 Chargeurs	02	01	01
01Niveleuse	02	02	02
02 Compacteur	02	02	02
01Citerne à eau 10000L	0,5	00	01
المجموع /40 نقطة	40/31,5	40/35	40/37

2/3

المصدر : مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة وإستغلال الطرق مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الملحق رقم (8–3): تابع مستخرج من محضر تقييم العروض لأشغال إكمال ربط الجسر(المنشأ الفني) بواد الغزلات

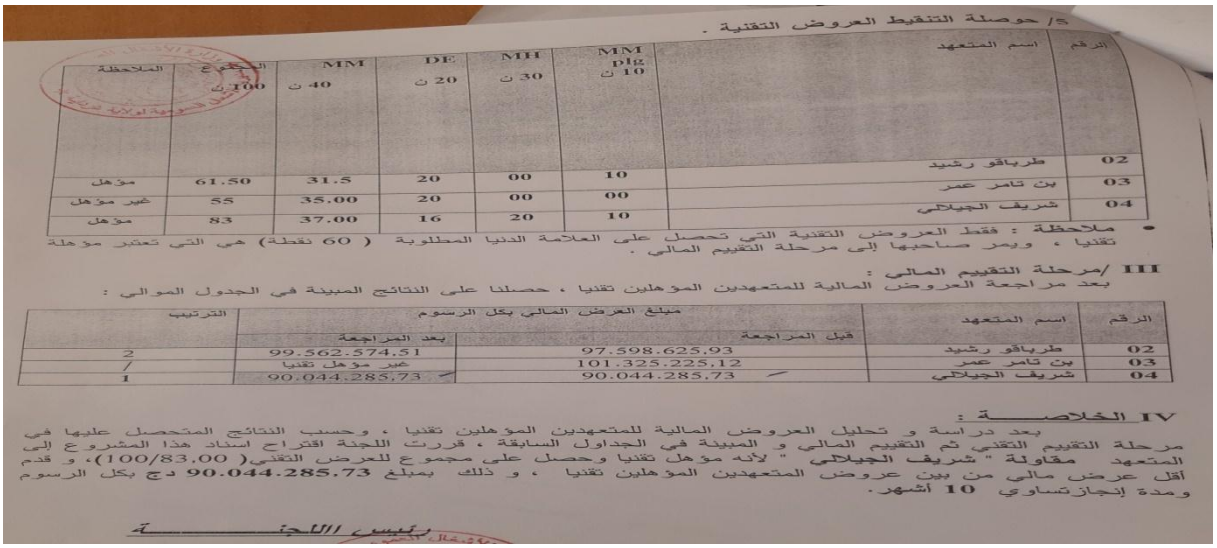

5/ حوصلة التنقيط العروض التقنية .

الرقم	اسم المتعهد	MM dlg 10 ن	MH 30 ن	DE 20 ن	MM 40 ن	المجموع 100 ن	الملاحظة
02	طرباقو رشيد	10	00	20	31.5	61.50	مؤهل
03	بن تامر عمر	00	00	20	35.00	55	غير مؤهل
04	شريف الجيلالي	10	20	16	37.00	83	مؤهل

- ملاحظة : فقط العروض التقنية التي تحصل على العلامة الدنيا المطلوبة (60 نقطة) هي التي تعتبر مؤهلة تقنيا ، ويمر صاحبها إلى مرحلة التقييم المالي .

III /مرحلة التقييم المالي :

بعد مراجعة العروض المالية للمتعهدين المؤهلين تقنيا ، حصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي :

الرقم	اسم المتعهد	مبلغ العرض المالي بكل الرسوم		الترتيب
		قبل المراجعة	بعد المراجعة	
02	طرباقو رشيد	97.598.625,93	99.562.574,51	2
03	بن تامر عمر	101.325.225,12	غير مؤهل تقنيا	/
04	شريف الجيلالي	90.044.285,73	90.044.285,73	1

IV الخلاصـــــــة :

بعد دراسة و تحليل العروض المالية للمتعهدين المؤهلين تقنيا ، وحسب النتائج المتحصل عليها في مرحلة التقييم التقني ثم التقييم المالي و المبينة في الجداول السابقة ، قررت اللجنة اقتراح اسناد هذا المشروع إلى المتعهد مقاولة " شريف الجيلالي " لأنه مؤهل تقنيا وحصل على مجموع للعرض التقني(100/83,00)، و قدم أقل عرض مالي من بين عروض المتعهدين المؤهلين تقنيا ، و ذلك بمبلغ **90.044.285,73** دج بكل الرسوم ومدة إنجاز تساوي **10** أشهر.

رئيس اللجنـــــــــــــة

المصدر : مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة وإستغلال المنشآت الطرق مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الملحق رقم (9–1): محضر تفاوض على أسعار لأشغال إكمال ربط الجسر(المنشأ الفني) بواد الغزلات

الجمهوريـــــــــة الجزائريـــــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــة

ولايـــــة غردايـــة
مديرية الأشغال العمومية

غرداية في: 05 جوان 2017

رقم العمليـــة : N K 5 521 6 262 147 12 03
عنوان العمليـــة : معالجة نقطة تغسرها الفيضانات بمنشأ فني على وادي الغزالات في الطريق الوطني رقم 01 عند ن ك 664.
المشـــروع: إكمال أشغال ربط جسر وادي الغزالات في الطريق الوطني رقم 01 عند ن ك 664.

الحضور هم :

- ✓ عريقة محمد الأمين : رئيس مصلحة استغلال وصيانة المنشآت القاعدية .
- ✓ بلمزوزي بشير : رئيس مكتب استغلال وصيانة المنشآت الفنية.
- ✓ شريف الجيلالي :ممثل مقاولة (ETTRA Cherif Djilali)

محـــضر تفاوض على تخفيض مبلغ الصفقة

في يوم الاثنين الخامس من شهر جوان من العام ألفين و سبعة عشر، وبحضور مسير مقاولة (ETTRA Djilali Cherif) ، انعقدت جلسة عمل بمقر مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية من أجل التفاوض حول خفض المبلغ العرض خارج رسوم بنسبة 2 % ، و بعد المناقشة و التفاوض مع مسير المقاولة تم الاتفاق على أن يكون المبلغ النهائي للصفقة بعد التخفيض كما هو مبين في الجدول التالي:

	مبلغ الصفقة قبل التخفيض	قيمة التخفيض 2 %	مبلغ الصفقة بعد التخفيض
بدون رسوم	75 667 467,00 دج	1 513 349,34دج	74 154 117,66دج
بكل الرسوم	90 044 285,73دج	/	88 243 400,02دج

المقاول رئيس المصلحة المديـــــر

المصدر : مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة وإستغلال المنشآت الطرق مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الملحق رقم (10-1): جدول مفصللجانب المالي من مشروع لأشغال لإكمال ربط الجسر

		Rubrique TP: LOTS N°04	88 243 400,02							
contrat	Désignation des lots	ETP Retenue	Montant du lot Engagé	sollde sur AP	N°et date du visa du CF	situation	consommation	N°et date du Mondat	Délai de réalisation	OBS
Marché N°123/2017 approuvé le 30/11/2017	Achévementdes travaux de racordement pont sur oued G'zalat ,RN 01 AU PK664	chref djlali	88 243 400,02		N° 155/2017 le 08/11/2018	SIT N°1 LE 28/08/2014	8 979 740,00	01 du 06/05/2018	10 mois	ODS de démarrage 12/12/2017
						SIT N°1 LE 23/12/2015	10 220 996,63	010 du 03/06/2018		
						SIT N°3 et final 15/05/2018	32 883 399,71	010 du 03/06/2018		
						SIT N°4 LE 02/07/2018	4 162 720,58	024 du17/07/2018		pv de réception 02/07/2018
TOTAUX			88 243 400,02	31 996 543,10			56 246 856,92			

المصدر : مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة وإستغلال المنشآت الطرق مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الملحق رقم (11-1): جدول ملخص كميات المنجزة و غير المنجزة لأشغال إكمال ربط الجسر بواد الغزلات

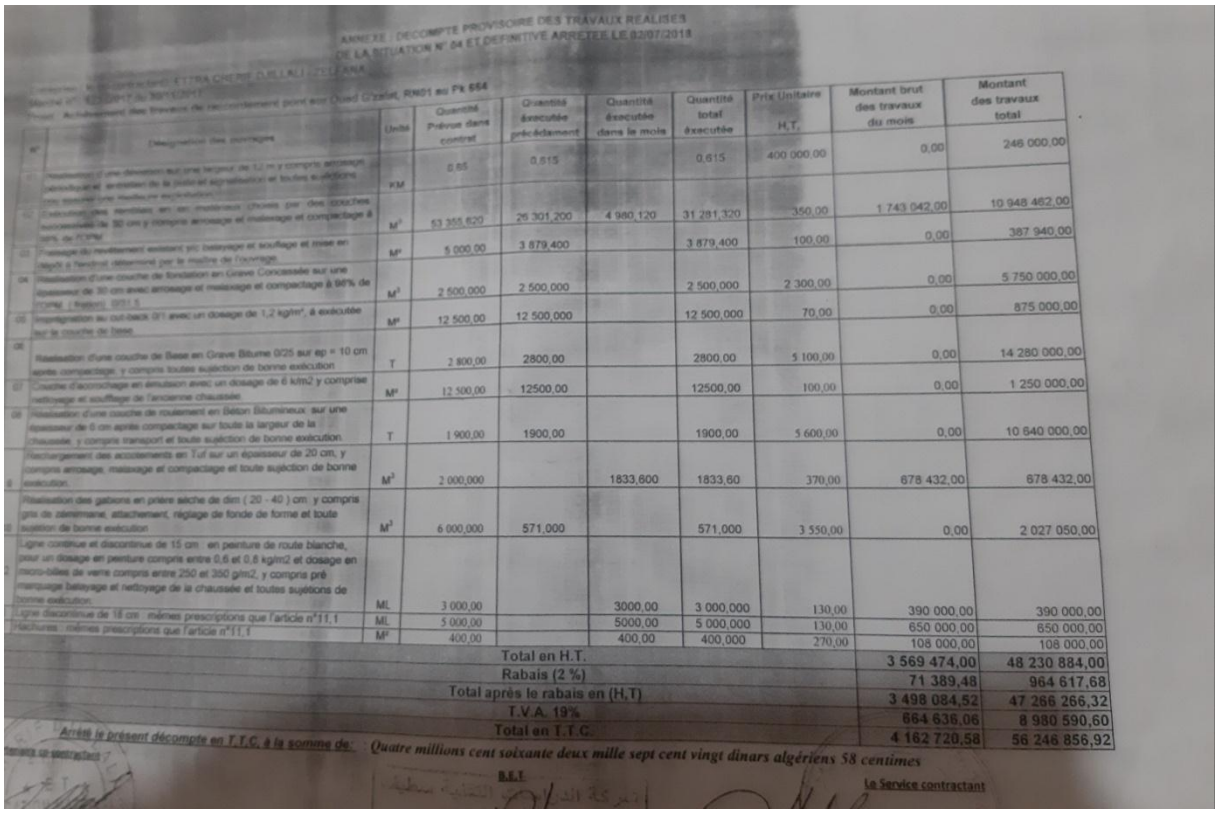

ANNEXE : DECOMPTE PROVISOIRE DES TRAVAUX REALISES
DE LA SITUATION N° 04 ET DEFINITIVE ARRETEE LE 02/07/2018

Achèvement des travaux de raccordement pont sur Oued G'zalat, RN01 au Pk 664

N°	Désignation des ouvrages	Unité	Quantité Prévue dans contrat	Quantité éxecutée précédament	Quantité éxecutée dans le mois	Quantité total éxecutée	Prix Unitaire H.T.	Montant brut des travaux du mois	Montant des travaux total
	[illegible]	KM	0,65	0,615		0,615	400 000,00	0,00	246 000,00
	[illegible]	M³	53 355,620	26 301,200	4 980,120	31 281,320	350,00	1 743 042,00	10 948 462,00
	[illegible]	M²	5 000,00	3 879,400		3 879,400	100,00	0,00	387 940,00
04	Réalisation d'une couche de fondation en Grave Concassée sur une épaisseur de 30 cm avec arrosage et malaxage et compactage à 98% de [illegible]	M³	2 500,000	2 500,000		2 500,000	2 300,00	0,00	5 750 000,00
05	Imprégnation au cut-back 0/1 avec un dosage de 1,2 kg/m², à exécutée sur la couche de base	M²	12 500,00	12 500,000		12 500,000	70,00	0,00	875 000,00
06	Réalisation d'une couche de Base en Grave Bitume 0/25 sur ep = 10 cm après compactage, y compris toutes sujétion de bonne exécution	T	2 800,00	2800,00		2800,00	5 100,00	0,00	14 280 000,00
07	Couche d'accrochage en émulsion avec un dosage de 6 kilo/m2 y comprise nettoyage et soufflage de l'ancienne chaussée	M²	12 500,00	12500,00		12500,00	100,00	0,00	1 250 000,00
08	Réalisation d'une couche de roulement en Béton Bitumineux sur une épaisseur de 6 cm après compactage sur toute la largeur de la chaussée, y compris transport et toute sujétion de bonne exécution	T	1 900,00	1900,00		1900,00	5 600,00	0,00	10 640 000,00
9	Rechargement des accotements en Tuf sur un épaisseur de 20 cm, y compris arrosage, malaxage et compactage et toute sujétion de bonne exécution.	M²	2 000,000		1833,600	1833,60	370,00	678 432,00	678 432,00
10	Réalisation des gabions en pierre sèche de dim (20 - 40) cm, y compris gris de remmarre, attachement, réglage de fonde de forme et toute sujétion de bonne exécution	M³	6 000,000	571,000		571,000	3 550,00	0,00	2 027 050,00
	Ligne continue et discontinue de 15 cm en peinture de route blanche, pour un dosage en peinture compris entre 0,6 et 0,8 kg/m2 et dosage en micro-billes de verre compris entre 250 et 350 g/m2, y compris pré marquage balayage et nettoyage de la chaussée et toutes sujétions de bonne exécution.	ML	3 000,00		3000,00	3 000,000	130,00	390 000,00	390 000,00
	Ligne discontinue de 15 cm : mêmes prescriptions que l'article n°11.1	ML	5 000,00		5000,00	5 000,000	130,00	650 000,00	650 000,00
	Flèches : mêmes prescriptions que l'article n°11.1	M²	400,00		400,00	400,000	270,00	108 000,00	108 000,00
						Total en H.T.		3 569 474,00	48 230 884,00
						Rabais (2 %)		71 389,48	964 617,68
						Total après le rabais en (H,T)		3 498 084,52	47 266 266,32
						T.V.A. 19%		664 636,06	8 980 590,60
						Total en T.T.C.		4 162 720,58	56 246 856,92

Arrêté le présent décompte en T.T.C. à la somme de : *Quatre millions cent soixante deux mille sept cent vingt dinars algériens 58 centimes*

B.E.T

Le Service contractant

المصدر : مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة وإستغلال المنشآت الطرق مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية

الملحق رقم (12-1): جدولملخص لجانب المالي من مشروع إكمال ربط الجسر

Traitement d'un point d'inondation par un ouvrage d'art oued G'zalat ,RN 01 AU PK664

(SURUCTURE DE L'INVESTISSEMENT (en dinars

N°	Opération ventilée ou caractérisée	coût Individualisé Actuel (1)	coût Individualisé Actuel (2)	Ecart (2-1)	coût reél (3)	Ecart (2-3)
	Achévementdes travaux de racordement pont sur oued G'zalat ,RN 01 AU PK664		88 064 252,66	88 064 252,66	56 246 856,92	31 817 395,74

المصدر : مكتب صيانة المنشآت الفنية بـ مصلحة صيانة وإستغلال المنشآت الطرق مديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمــة المصـــادر و المراجـع

I. قائمة المراجع باللغة العربية

أولا :الكتـــــــــب

1. -طويطي مصطفي، التقييم المالي للمشاريع، دارالحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، سنة 2020.
2. عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية، الطبعة الثانية، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية الجزائر، سنة 2011.
3. عبد الستار محمد العلي، إدارة المشروعات العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
4. هيبة السردوك، المناقصة كطريقة للتعاقد الإداري، الطبعة الأولى مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية 2009.
5. قدوج حمامة، عملية إبرام الصفقات العمومية في القانون الجزائري، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،سنة 2006.

ثانيا :البحوث الجامعية

1. حليم يمنال،تنظيم الصفقات العمومية وضمانات حفظ المال العام في الجزائر،أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلةالجزائر، سنة 2016.
2. كمال لحول، بوهنة علي، إختيار المشاريع العمومية، رسالة ماجستير،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، سنة2014.
3. محمد لونيسي، تقنيات التخطيط والمتابعة ودورها في ادارة المشروع، رسالة ماجستير،جامعة تبسة الجزائر، سنة 2013.
4. ريم عبيد، طرق إبرام الصفقات العمومية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، تخصص قانون إداري، جامعة تبسة الجزائر،سنة2006.
5. جهاد محمد محمد شرف، اثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الاهلية ،رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، سنة 2005.
6. عباسة محمد، آليات الرقابة على الصفقات العمومية،مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر، سنة2018.
7. مويسات سمية، الرقابة على الصفقات العمومية، مذكرة ماستر، جامعة بوضياف المسيلة الجزائر، سنة 2018.
8. محمد البشير برقية، دراسة حالة الصفقات العمومية بلدية تقرت ولاية ورقلة، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة الجزائر ، سنة2013.

9. سارة دباش، التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة ام البواقي الجزائر، سنة 2012 .

10. رقاقدة عمار، أحكام التراضي في الصفقات العمومية، مذكرة ليسانس، فرع قانون عام، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، سنة 2013.

ثالثا:المطبوعـــات

- قدوم لزهر، مطبوعات محاضرات في مقياس ادارة المشاريع، موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم التسيير،تخصص ادارة الاعمال، جامعة قالمة،الجزائر، سنة 2019.
- قسم علوم التسيير، محاسبة الخاصة، مطبوعة موجهة لطلبة سنة الثالثة محاسبة مطبوعة موجهة لطلبة سنة الثالثة محاسبة، جامعة بانتة، 2016.

رابعا :المداخلات

- محمد دهان، بن مالك عمار،أهمية التقييم المالي للمشاريع العمومية في الجزائر لتفعيل دورها التنموي، مداخلة رقم 04، الملتقى العلمي الدولي الأول، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة يومي 27-28 نوفمبر2018.
- أحسن عميروش، طرق ابرام الصفقات العمومية، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة د.يحي فارس، المدية، 2013/05/20.

خامسا:المجـــــــلات

1- عبد القادر محمد الاعوج، التقييم المالي وادارة التكلفة في المشاريع الهندسية، مجلة الأسمرية للعلوم الأساسية و التطبيقية العدد 30، الجزء الثاني،جامعة الأسمرية الإسلامية ليبيا، سنة 2017.
2- ربكان أمينة،تحليل وتقييم المشاريع العمومية و عقلانية الاختيارات العمومية،مجلة الإقتصاد الجديد،العدد12- المجلد 01-2015.
3- عباسحسينجواد،إرزقيعباسعبد،تقييمالبرامجوالمشاريع العامةإطارنظري،مجلةأهل البيت،العدد4 ،جامعة أهل البيت العراق، 2006.

سادسا:القرارات،القوانين،المراسيم

1- المرسوم الرئاسي236/10المؤرخ في07 أكتوبر2010، والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، الجريدةالرسميةالعدد 58،بتاريخ2010/10/07.

2- المرسوم الرئاسي247/15 المؤرخ في 16سبتمبر2015،والمتعلق بطريقة إبرام الصفقات العمومية و تفويض المرفق العام،الجريدة الرسمية العدد50، بتاريخ 2015/09/20.

سابعا الأنترنت

1.ادارة المشاريع، مملكة العربية السعودية،المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.سنة
https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-pdf، يوم 2020/04/15 الساعة 14:30.

2. زناتي مصطفي، ضبط وتحديدالحاجات قبل ابرام الصفقة، مقالة رقم 12، مجلة البحوث السياسية و الإدارية المجلد 07، العدد 01، جامعة بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/67560 يوم 2020/04/17 الساعة 09:30.

II. قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1 .Henri-Pierre Maders, Comment Manager Un Projet, 2 édition, 2003.
https://livre.fnac.com/a2001903/Henri-Pierre-Maders-Comment-manager-un-projet ,Le 15/05/2020 à 14h30.